



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي ومالي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

دور المعروض النقدي في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر
خلال الفترة من 2010 - 2023

المشرف	اعداد الطلبة	
بوركووة عبد المالك	قربع إكرام	1
	بن العايب عائدة	2

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	توازيت خالد
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	بوركووة عبد المالك
ممتحنا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	كنيدة زليخة

السنة الجامعية: 2025/2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

Handwritten Arabic calligraphy in black ink on a white background. The text is the Basmala (Bismillah), a common opening for Islamic texts. The script is highly stylized and decorative, featuring thick, bold lines and intricate flourishes. The calligraphy is arranged in a roughly circular or oval shape, with the words "Bismillah" written in a cursive style. The letters are interconnected, and there are many small decorative elements and flourishes around the main text. The overall appearance is that of a traditional Islamic calligraphic work.

شكر وتقدير

بعد أن من الله علينا بإنجاز هذا العمل، فإننا نتوجه إليه سبحانه وتعالى أولاً واخراً بجميع ألوان الحمد والشكر على فضله وكرمه الذي غمرنا به فوفقنا إلى ما نحن فيه راجين منه دوام نعمه وكرمه نحمده حمداً كثيراً مباركاً على هذه النعمة الطيبة والنافعة نعمة العلم والبصيرة. وانطلاقاً من قوله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله" نتقدم بمشاعر يغمرها الامتنان، وكلمات تعجز عن الإيفاء بما في القلب من عرفان، نتقدم بأسمى كلمات الشكر والتقدير إلى أستاذنا المشرف [بوركو عبد الملك] على تفضله بالإشراف على هذه المذكرة و كل الجهود التي بذلها

كما لا ننسى في هذا المقام تقديم الشكر للأستاذ مولود خوالد الذي كان دليلاً في متاهات البحث لقد كان دعمه امتداداً لصبره، وملاحظاته تنبض بعمق المعرفة وسعة الأفق، فله منا كل العرفان لما غرسه من قيم أكاديمية وسلوك علمي رصين.

وفي الختام نشكر كل من ساعدنا وساهم في هذا العمل سواء من قريب أو بعيد حتى ولو بكلمة طيبة أو ابتسامة عطرة

إكرام وعائدة

إهداء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: ﴿رَفَعَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

الحمد لله عند البدء وعند الختام فما تناهى درب ولا ختم جهد ولا تم سعي الا بفضلته فمن قال ان لها نالها ونحن لها وان ابت رغما عنها اتينا بها اما بعد فإننا طلبنا العلم لوجه الله وذلك فضل الله يؤتيه لمن يشاء الى من ساندوني بكل حب، وكانوا وقوداً لمسيرتي في طريق لم يكن سهلاً، بل مليئاً بالتحديات والليالي الطوال، أهدي هذا النجاح، الذي لم يكن ليتحقق لولا فضل الله ثم فضلهم:

إلى نفسي تلك الروح الصابرة، التي آمنت أن التعب مؤقت، وأن الحلم يستحق، شكراً لي لأنني لم أستسلم، لأنني ثابت، ولأنني وصلت.

يا من كنت سندي الأول، يا من دعوت لي بصمت، وحملت همي بحب، شكراً لك على كل لحظة كنت فيها ظهري وسندي، لكل مرة قلت لي "أنا فخور بك"، هذه الكلمات كانت وقودي للاستمرار. والدي الغالي

يا من أجهدت قلبك ووقتك لأجلي، يا من دعوت لي في خفاء الليالي، يا من كنت الحزن والدعاء والطمأنينة، لا كلمات تفيك حقا، نجاحي هو تاج على رأسك. أُمِّي الحبيبة

الذي كان عوني في كل لحظة بكيت معي جعلت الحب امانا ونجاحي فرحتين احبك كل يوم يجي

شكراً لكل كلمة دعم، ولكل ضحكة شاركتموني بها، لكل مرة كنتم فيها جانبي حين تعبت، حين فرحت، حين بكيت، أنتم عائلتي التي أفخر بها. أخي وأختي

إلى صديقتي ورفيقة دربي كنتِ النور في عمتي، الرفيقة التي لا تملّ، والصوت الذي يهمس، شكراً لأنك كنتِ بجاني دائماً.

إلى أساتذتي لكم مني كل الشكر والتقدير، فقد كنتم منارات علم وهداية، علمتموني أكثر من مجرد دروس، علمتموني الصبر، والبحث، والارتقاء.

إلى رفاق الدرب كل من آمن بي ولو بكلمة انتم اجمل ما في الرحلة، من دعائي باسمي مقروناً بالفخر، الى من انتظر فرحتي، ومن شاركني دمة النجاح، من بارك لي ولو برسالة... شكراً لكم من القلب.

إكرام

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم: ﴿وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسِرِّيَ اللَّهُ عَمَلِكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾

الحمد لله الذي بيده التوفيق، وبه تكتمل النعم وتُزهر الجهود، فلا بداية إلا باسمه، ولا نهاية إلا بحمده، فهو الذي يستر وسهّل، وأعان وأكرم. طلبنا العلم لا طلباً للعلو، بل رجاءً لرضاه، وسعيًا لخدمة خلقه، وما كان لنا أن نُحسن المسير لولا أن وفقنا الله ومدّنا بلطفه. إلى أولئك الذين كانوا النور حين خفتت العزائم، والسند حين ضاقت الطريق، أهدي هذا الإنجاز الذي لا يُقاس بحجمه، بل بمن رافقوه.

إلى نفسي، يا من اجتهدتِ رغم التعب، وثابرتِ رغم الانكسار، ووقفتِ من جديد كلما تعثّرتِ... شكرًا لكِ لأنكِ لم تيأسي، وها هو الحلم يُلامس واقعك.

إلى والدي العزيز، يا من غرست الثقة في قلبي، وكنت صوت القوة الذي يرفعني، يا من اكتفيت بدعائك فكان كافيًا، شكرًا لحبك الذي عبر كل مسافات التعب.

إلى أمي الحنونة، يا جنة الأرض ودفء القلب، يا من كانت دعواتك الزاد، ونظراتك الأمل، هذا النجاح هو عربون وفاء لأُم عظيمة مثلك.

إلى إخوتي و اخي الأحبة، أنتم الطمأنينة حين اضطربت، والفرحة حين اكتملت، أنتم من جعلتم طريقي أخفّ وأبهى، وجودكم كان نعمة لا تُقدّر بثمن.

إلى صديقتي العزيزة، يا من كنتِ رفيقة الحلم، وسند التعب، وشريكة كل لحظة بين السقوط والوقوف كنتِ الحضور الذي يسبق الكلام، شكرًا لأنكِ كنتِ لي أختًا وأمانًا

إلى أساتذتي الكرام، أنتم من أشعلتم شموع المعرفة في طريقي، ومن فتحتم أمامي أبوابًا للعقل والنظر، كل التقدير والامتنان لكم.

إلى من كان له دورٌ صامتٌ وجليّ، لمن قدّم لي كلمةً أشرقْتُ بها في عتمة اليأس، ولمن دعى لي بصدقٍ فانبثق النجاحُ من دعائه، ولمن شاركني بفرحٍ دمعةً فخرٍ لا تُنسى انتم أعظمُ هديةٍ في رحلتي شكرًا لكم جميعاً.

عائدة

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الدور الذي يلعبه المعروض النقدي في دعم وتحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2023، وذلك من خلال رصد التغيرات التي عرفها المعروض النقدي بمفهومه الواسع (M2) ومقارنتها بتطور احد اهم مؤشرات الاقتصاد الكلي، والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تتبع تطور السياسات النقدية التي انتهجها بنك الجزائر، خاصة في سياق الأزمات المتعاقبة مثل انخفاض أسعار النفط، تبني التمويل غير التقليدي، وجائحة كوفيد-19، والتي دفعت إلى توسيع الكتلة النقدية بشكل ملحوظ.

خلصت الدراسة أن المعروض النقدي رغم توسعه في بعض الفترات لم يكن دائماً محفزاً للنمو الاقتصادي، نظراً لضعف آليات امتصاص السيولة داخل الاقتصاد الحقيقي، وغياب التنوع في القاعدة الإنتاجية. كما توصلت الدراسة أيضاً إلى أن الزيادة في المعروض النقدي لا تؤدي تلقائياً إلى نمو اقتصادي حقيقي، ما لم تكن هناك بيئة اقتصادية مواتية تسمح بتحويل السيولة إلى استثمار فعلي، وذلك نظراً لضعف استجابة قطاعات الإنتاجية للمتغيرات النقدية

Abstract:

This study aims to analyze the role played by the money supply in supporting and stimulating economic growth in Algeria during the period from 2010 to 2023. It does so by monitoring the changes in the broad definition of the money supply (M2) and comparing them with the development of one of the most important macroeconomic indicators—real Gross Domestic Product (GDP). The study adopts a descriptive and analytical approach by tracking the evolution of monetary policies implemented by the Bank of Algeria, particularly in the context of successive crises such as the drop in oil prices, the adoption of unconventional financing, and the COVID-19 pandemic, all of which led to a significant expansion of the money supply.

The study concludes that, despite the expansion of the money supply during certain periods, it has not always served as a catalyst for economic growth. This is due to weak mechanisms for absorbing liquidity within the real economy and the lack of diversification in the productive base. The study also finds that an increase in the money supply does not automatically lead to real economic growth unless there is a conducive economic environment that allows for the transformation of liquidity into actual investment, given the weak responsiveness of productive sectors to monetary variables.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	بسملة
	شكر وتقدير
	إهداء
	ملخص
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
أ	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للمعروض النقدي	
2	تمهيد:
3	المبحث الأول: عموميات حول المعروض النقدي
3	المطلب الأول: مفهوم المعروض النقدي
4	المطلب الثاني: مكونات المعروض النقدي ومقابلاتها
7	المطلب الثالث: محددات المعروض النقدي واثاره
10	المبحث الثاني: العوامل المحددة لنمو عرض النقود وادوات السياسة النقدية
10	المطلب الاول: العوامل المحددة للمعروض النقدي
12	المطلب الثاني: ادوات السياسة النقدية
19	المطلب الثالث: العلاقة بين المعروض النقدي والنمو الاقتصادي في النظريات الاقتصادية
23	المبحث الثالث: اسباب التغير في نمو المعروض النقدي واهم النظريات المفسرة له
23	المطلب الاول: اسباب التغير في نمو المعروض النقدي
24	المطلب الثاني: آلية التوسع النقدي
26	المطلب الثالث: النظريات المفسرة للمعروض النقدي

33	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: أسس ومفاهيم حول مؤشر النمو الاقتصادي	
35	تمهيد
36	المبحث الأول: عموميات حول النمو الاقتصادي
36	المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي
39	المطلب الثاني: طرق قياس النمو الاقتصادي ومقاييسه
43	المطلب الثالث: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي ومعوقاته
48	المبحث الثاني: أسس النمو الاقتصادي.
48	المطلب الأول: عناصر وخصائص النمو الاقتصادي.
49	المطلب الثاني: فوائد وتكاليف النمو الاقتصادي.
50	المطلب الثالث: أنواع النمو الاقتصادي.
51	المبحث الثالث: استراتيجيات و نظريات و نماذج النمو الاقتصادي.
52	المطلب الأول: إستراتيجيات النمو الاقتصادي.
53	المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي و الانتقادات الموجهة لها.
67	المطلب الثالث: نماذج النمو الاقتصادي و الانتقادات الموجهة لها.
82	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور المعروض النقدي في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر	
84	تمهيد
85	المبحث الأول: الطريقة والادوات
85	المطلب الأول: عينة ومتغيرات الدراسة
85	المطلب الثاني: أدوات جمع البيانات
86	المبحث الثاني: تحليل البيانات
87	المطلب الأول: تحليل تطور المعروض النقدي و مكوناته (الكتلة النقدية) في الجزائر خلال

فهرس المحتويات

	الفترة من 2010 الى 2023.
98	المطلب الثاني: تطور مقابلات المعروض النقدي(الكتلة النقدية) خلال الفترة من 2010 – 2023
106	المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين تطور المعروض النقدي والنمو الاقتصادي الحقيقي في الجزائر (2010-2023)
111	خلاصة الفصل
113	خاتمة
118	قائمة المراجع
124	الملاحق

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

الصفحة	الجدول
87	الجدول رقم 1: تطور المعروض النقدي ومكوناته في الجزائر
98	الجدول رقم 2: تطور مقابلات المعروض النقدي (الكتلة النقدية) خلال الفترة من 2010 - 2023
106	الجدول رقم 3: ارتباط تطور المعروض النقدي مع معدل إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة من 2010-2023
109	الجدول رقم 4: جدول يمثل نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط بين المعروض النقدي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة من 2010-2023

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

الصفحة	الشكل
57	الشكل رقم 1: تصورات مالتوس حول النمو الاقتصادي
88	الشكل رقم 2: تطور التداول النقدي في الجزائر خلال الفترة 2010 الى 2023
90	الشكل رقم 3: تطور الودائع تحت الطلب في الجزائر خلال الفترة 2010 الى 2023
91	الشكل رقم 4: تطور الودائع لدى الحساب الجاري في الجزائر خلال الفترة 2010 الى 2023
92	الشكل رقم 5: تطور النقود M1 في الجزائر خلال الفترة 2010 الى 2023
93	الشكل رقم 6: تطور اشباه النقود في الجزائر خلال الفترة 2010 الى 2023
95	الشكل رقم 7: تطور مكونات المعروض النقدي في الجزائر
95	الشكل رقم 8: تطور المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2010 الى 2023
100	الشكل رقم 9: تطور مقبوضات المعروض النقدي في الجزائر من الفترة 2010_2023
101	الشكل رقم 10: تطور صافي الاصول الخارجية في الجزائر من الفترة 2010_2023
101	الشكل رقم 11: ارتباط تطور صافي الاصول الخارجية مع اسعار البترول في الجزائر
103	الشكل رقم 12: تطور القروض المقدمة للدولة (الخزينة) في الفترة من 2010_2023
104	الشكل رقم 13: تطور القروض المقدمة للاقتصاد في الجزائر من الفترة 2022_2023
107	الشكل رقم 14: ارتباط المعروض النقدي بمعدل اجمالي الناتج الحقيقي في الجزائر 2010-2023

مقدمة

مقدمة:

يُعدّ النمو الاقتصادي من أبرز وأهم مؤشرات الاقتصاد، إذ يمنح الأفراد والمجتمع فرصاً لتحقيق الرفاهية والتقدم. ويُنظر إلى اقتصاد الدولة على أنه عملية متكاملة تتأثر بعوامل اقتصادية وسياسية متنوعة، تشمل تفاعلات داخلية وخارجية تؤثر في مساره. ولهذا السبب، تسعى معظم الدول، ومنها الجزائر، إلى استغلال جميع الموارد الاقتصادية المتاحة بأفضل صورة ممكنة بهدف تحقيق أعلى معدلات للنمو الاقتصادي وضمان استمراريته، ما ينعكس إيجاباً على أداء الاقتصاد

يعتبر المعروض النقدي أحد أدوات السياسة النقدية التي لها تأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث تلجأ البنوك المركزية لضبط حجم المعروض النقدي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث تختلف أهدافها وأدواتها من دولة لأخرى. تركز بعض الدول على استقرار الأسعار أو استقرار الأسواق المالية وسعر الصرف، بينما تهدف أخرى إلى تحقيق النمو الاقتصادي أو خفض البطالة. وتُعتبر السلطة النقدية، مثل البنك المركزي، الجهة المسؤولة عن تنفيذ السياسة النقدية وتوجيهها نحو تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي من خلال التأثير على المتغيرات الاقتصادية الرئيسية.

تُعتبر العلاقة بين المعروض النقدي ومعدلات النمو الاقتصادي من الإشكاليات المحورية التي تشغل حيزاً واسعاً في الأدبيات الاقتصادية، لما لها من أثر بالغ على فعالية السياسة الاقتصادية الكلية. فالمعروض النقدي، بوصفه أحد الأدوات الرئيسة للسياسة النقدية، يلعب دوراً حاسماً في توجيه النشاط الاقتصادي من خلال تأثيره على مستويات الطلب الكلي، والاستثمار، والإنتاج. وتُظهر النماذج الاقتصادية الكلاسيكية والكينزية، على حد سواء، تبايناً في تفسير طبيعة هذه العلاقة، حيث يرى التيار الكلاسيكي أن التغيرات في العرض النقدي تؤثر أساساً على المستوى العام للأسعار، بينما يذهب التيار الكينزي إلى إمكانية تأثيرها أيضاً على الناتج الحقيقي، لا سيما في المدى القصير. وتزداد أهمية هذه العلاقة في الاقتصادات النامية، ومنها الاقتصاد الجزائري، حيث تعتمد السلطات النقدية على التحكم في السيولة كآلية لضبط التوازن الاقتصادي وتحفيز النمو، في ظل تحديات هيكلية تمسّ مختلف القطاعات الإنتاجية والمالية

أولاً: طرح الإشكالية

على ضوء ما تقدم يمكننا إبراز الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يساهم المعروض النقدي في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر من سنة 2010 إلى سنة 2023 ؟

ثانيا: الأسئلة الفرعية

1. ما هو المسار الذي يتخذه المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة من 2010 الى 2023 ؟
2. ما هو المسار الذي يتخذه الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي من سنة 2010 الى سنة 2023 ؟
3. هل توجد علاقة ارتباط بين المعروض النقدي و الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خلال الفترة من 2010 الى 2023 ؟

ثالثا: فرضيات الدراسة

للإجابة على هاته التساؤلات يمكن الانطلاق من الفرضيات التالية:

يساهم المعروض بشكل كبير في الرفع من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2023.

الفرضيات الفرعية:

1. عرف المعروض النقدي منحى مطرد خلال الفترة المدروسة من 2010 إلى 2023.
2. شهد الناتج المحلي الاجمالي نمو متفاوتا طول فترة الدراسة خلال نفس الفترة الزمنية.
3. توجد علاقة ارتباط طردية قوية بين المعروض النقدي والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خلال المدة من 2010 إلى 2023.

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع

إن اختيار موضوع: "دور المعروض النقدي في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي" لم يكن عشوائياً، بل جاء استجابةً لمجموعة من الدوافع التي يمكن تصنيفها إلى أسباب ذاتية تتعلق باهتمامات الباحث، وأخرى موضوعية نابعة من أهمية الموضوع وراهنية الإشكالية التي يطرحها في السياق الاقتصادي الجزائري والدولي.

1- الأسباب الذاتية

- الاهتمام العلمي بمجال الاقتصاد الكلي والسياسات النقدية ينبع هذا الاهتمام من التخصص الأكاديمي للباحث، الذي جعله يتتبع تطورات السياسة النقدية وأثرها على المؤشرات الاقتصادية الكبرى. كما أثارت إشكالية العلاقة بين العرض النقدي والنمو انتباهه لما تحمله من أبعاد تحليلية ومعرفية معقدة تتداخل فيها النظرية مع التطبيق.

- دفع الفضول العلمي الباحث إلى تعميق فهمه للكيفية واستيعاب الآليات التي تتفاعل بها الكتلة النقدية مع متغيرات حقيقية مثل الناتج المحلي الإجمالي، خاصة في اقتصاد ريعي كحال الجزائر.
- يهدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى التفاعل مع قضايا اقتصادية تمس بشكل مباشر المواطن الجزائري، في ظل ظروف اقتصادية صعبة أبرزها التضخم والبطالة.

2- الأسباب الموضوعية

- يحتل العرض النقدي أهمية وموقعًا محوريًا في منظومة أدوات السياسة الاقتصادية، كونه يؤثر على عدة متغيرات كالاستهلاك، الاستثمار، الطلب الكلي، التضخم، والنمو. وقد أكد ميلتون فريدمان أن "التضخم دائمًا وأبدًا ظاهرة نقدية"، ما يبرز أهمية فهم كيفية إدارة الكتلة النقدية.
- التحولات النقدية والاقتصادية العميقة في الجزائر خلال العقد الأخير منها: اللجوء إلى التمويل غير التقليدي، تقلب أسعار النفط وتراجع الاحتياطي، آثار جائحة كورونا
- رغم تعدد الدراسات، فإن الكثير منها ركز على الجانب القياسي دون تحليل عميق للأسس النظرية والهيكل الاقتصادي المحلي. من هنا، تسعى هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة من خلال دمج التحليلين النظري والتطبيقي في إطار متكامل.
- تتزايد أهمية هذا الموضوع في خضم النقاشات الوطنية حول فعالية السياسة النقدية وقدرتها على إخراج الاقتصاد من حالة الركود وتحقيق التنمية، خاصة في ظل محدودية فعالية السياسة المالية بفعل تآكل المداخل البترولية.

رابعاً: أهمية الدراسة

تُبرز هذه الدراسة أهمية المعروض النقدي كأداة تآثر في النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال تحليل مدى فعالية السياسات النقدية المنتهجة من قبل بنك الجزائر خلال الفترة 2010-2023. كما تسعى لتقديم فهم عميق للعلاقة بين الكتلة النقدية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بهدف مساعدة الجهات المعنية على تحسين إدارة السياسة النقدية بما يخدم التنمية الاقتصادية.

خامساً: أهداف الدراسة

1- إبراز مختلف الجوانب النظرية لكل من المعروض النقدي والنمو الاقتصادي

2- تحليل الاقتصادي لمتغيرات الدراسة المتمثلة في المعروض النقدي والنمو الاقتصادي بمختلف مكوناتها : (M1، M2، M3).

3- اختبار العلاقة بين المعروض النقدي والنمو الاقتصادي الحقيقي في الاقتصاد الجزائري ومعرفة مدى ارتباطها بالنظريات الاقتصادية
سادسا: حدود الدراسة

الإطار الزمني: تمتد هذه الدراسة على فترة زمنية تبدأ من سنة 2010 وتنتهي في سنة 2023، وهي فترة تميزت بعدة تحولات اقتصادية ومالية في الجزائر، من بينها تقلبات أسعار النفط، وتغير السياسات النقدية، إضافة إلى تأثيرات جائحة كورونا على الاقتصاد الوطني.

الإطار المكاني: تتركز هذه الدراسة على الاقتصاد الجزائري، باعتباره مجال البحث، مع التركيز على البيانات والإحصائيات الصادرة عن المؤسسات الرسمية الوطنية، مثل بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات، ووزارة المالية، إضافة إلى تقارير المنظمات الدولية ذات الصلة.

سابعا: صعوبات الدراسة

واجهت هذه الدراسة عدّة صعوبات أثرت على سير التحليل ودقة النتائج، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1. صعوبة الحصول على بيانات دقيقة ومحدثة تتعلق بالمعروض النقدي ومعدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2010-2023، نتيجة التأخر أو التفاوت في نشر الإحصائيات الرسمية من قبل الجهات المختصة

ثامنا: الدراسات السابقة

بن يوسف (2017)، تحت عنوان "أثر الكتلة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية (1990-2015)"، استخدم نموذج ARDL للإجابة عن إشكالية مفادها: ما هو أثر الكتلة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)؟ وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي للكتلة النقدية على النمو، مرتبط بمستوى التضخم، إلا أن الدراسة توقفت عند سنة 2015، ولم تتناول تأثير السياسات النقدية المستحدثة مثل التمويل غير التقليدي.

محسن زويبيدة وآخرون (2019)، تحت عنوان "إصلاحات السياسة النقدية وأثر المعروض النقدي على النمو والتضخم في الجزائر (2001-2018)"، اعتمدوا نموذج VAR لمعالجة إشكالية تتمحور حول تأثير إصلاحات السياسة النقدية على كل من المعروض النقدي والنمو والتضخم. وقد بينت النتائج استجابة إيجابية فورية للنمو والتضخم عند حدوث صدمة نقدية، لكن دون التطرق إلى السياسات النقدية الجديدة ما بعد 2018 أو إلى تفصيل المجاميع النقدية.

عائشة عامر برحو ومحمد بن لباد (2019)، من خلال دراستهما "أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر (1980-2017)"، استخدمنا نموذج ARDL للإجابة عن إشكالية تأثير سعر الصرف، التضخم والواردات على النمو. وقد أظهرت الدراسة علاقة توازنية طويلة الأجل، مع تأثير سلبي لسعر الصرف والتضخم، وإيجابي للواردات، غير أنها لم تركز على دور المعروض النقدي بشكل منفصل.

بالعرق عزالدين وسعودي عبد الصمد (2019)، في دراستهما "أثر أدوات السياسة النقدية على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2019)"، استخدمنا نموذج ARDL لمعالجة إشكالية تتعلق بمدى فعالية أدوات السياسة النقدية في التأثير على النمو. وقد توصلت النتائج إلى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، مع تسجيل أثر إيجابي في الأجل القصير وسلبي في الأجل الطويل، دون التطرق للتمويل غير التقليدي أو تحليل مكونات العرض النقدي.

بوناب لظفي (2020)، في دراسته المعنونة "أثر عرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (1980-2017)"، اعتمد منهجية تحليل قياسي من خلال نموذج ARDL للإجابة عن إشكالية حول تأثير عرض النقود على الناتج المحلي. وقد أثبتت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين، غير أن الدراسة لم تغطّ المرحلة التي تلت 2017، ولم تتناول أثر التمويل غير التقليدي أو تفاصيل مكونات العرض النقدي.

لبزة هشام وآخرون (2020)، في دراستهم "تعديل انعكاسات العرض النقدي على مؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2018)"، استخدموا نماذج كويك وألمون (Almon & Koyck) لمعالجة إشكالية تتعلق بكيفية تأثير العرض النقدي على النمو. وقد أظهرت الدراسة وجود أثر إيجابي للعرض النقدي على النمو في كلا النموذجين، مع غياب التحليل المتعلق بالتمويل غير التقليدي ومكونات العرض النقدي.

بن سعدة عبد الحليم وآخرون (2021)، في دراستهم "أثر المعروض النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط (1980-2018)"، اعتمدوا على تحليل بيانات بانل

لمعالجة إشكالية تتعلق بأثر المعروض النقدي على النمو في المنطقة. وقد أثبتت الدراسة وجود تأثير إيجابي للمعرض النقدي ورأس المال البشري على نصيب الفرد من الناتج، دون تركيز خاص على حالة الجزائر أو السياسات النقدية الجديدة.

رديف مصطفى وآخرون (2022)، من خلال دراستهم "قياس أثر عرض النقود على النمو الاقتصادي في الجزائر (1975-2020)"، استخدموا نموذج ARDL للإجابة عن إشكالية تتعلق بعلاقة عرض النقود بالنمو الاقتصادي. وقد بينت النتائج وجود علاقة إيجابية في الأجل الطويل، مع غياب تفصيل التمويل غير التقليدي وعدم التمييز بين مكونات العرض النقدي.

أولاد العيد سعد وآخرون (2023)، في دراستهم "العلاقة بين كمية النقود والنمو الاقتصادي في الجزائر (1970-2019)"، استخدموا منهجيتي Engle-Granger و ECM للإجابة عن إشكالية مفادها: ما هي العلاقة بين كمية النقود والنمو؟ وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة سببية قصيرة الأجل وأخرى دائرية طويلة الأجل، لكنها لم تتطرق لتأثير التمويل غير التقليدي أو تفصيل العرض النقدي.

رحالي بلقاسم وسراي صالح (2023)، في دراستهما "قياس وتحليل أثر العرض النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2020)"، استخدمنا نموذج ARDL لمعالجة إشكالية حول مدى تأثير العرض النقدي على النمو. وقد أظهرت النتائج علاقة توازنية طويلة الأجل مع مرونة جزئية للناتج تجاه العرض النقدي، دون تناول التمويل غير التقليدي أو مكونات العرض النقدي بالتفصيل

هيكل الدراسة:

حرصاً منا على تقديم بحث متكامل ومنهجي، تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية، اثنان منها نظريان والثالث تطبيقي تحليلي، ويتضمن كل فصل ثلاثة مباحث متكاملة. ويمكن عرض الهيكل العام للدراسة على النحو التالي:

في الفصل الأول تطرقنا إلى الإطار النظري للمعروض النقدي، من خلال عرض عموميات حول المعروض النقدي في المبحث الأول والذي انقسم إلى ثلاث مطالب وتم الإشارة في المبحث الثاني إلى العوامل المحددة لنمو المعروض النقدي تكون من ثلاث مطالب، أما المبحث الثالث تم تسليط الضوء على مختلف أسباب التغير في نمو المعروض النقدي وأهم النظريات المفسرة له وانقسم إلى ثلاث مطالب

أما الفصل الثاني فقد خصص لدراسة الجانب النظري للنمو الاقتصادي، من خلال التركيز في المبحث الأول على عموميات حول النمو الاقتصادي الذي تجزا إلى ثلاث مطالب، في حين أشار المبحث

الثاني الى اسس النمو الاقتصادي الذي انقسم بدوره الى ثلاث مطالب، لنتطرق في المبحث الثالث الى استراتيجيات النمو الاقتصادي واهم نظريات والنماذج التابعة له، و التي تم تقسيمه الى ثلاث مطالب في حين تم تخصيص الفصل الثالث للتحليل التطبيقي، حيث قمنا بدراسة العلاقة بين المعروض النقدي و الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي باستخدام الأدوات الإحصائية الملائمة، مع تفسير النتائج التي تم التوصل إليها في ضوء الفرضيات المطروحة.

الفصل الأول

الإطار النظري للمعروض النقدي

تمهيد:

لقد شهد مفهوم النقدي تطورات عديدة عبر التاريخ نظراً لأهميته في توجيه النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي. فقد لعب دوراً محورياً في العديد من الأزمات الاقتصادية العالمية، وكان أحد العوامل الرئيسية في تفسير التقلبات الاقتصادية، كما ظهر جلياً خلال أزمة الكساد الكبير عام 1929 والأزمات المالية اللاحقة. كونه من أهم أدوات السياسة النقدية التي تعتمد عليها السلطات النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث تسعى إلى ضبط حجم النقود المتداولة بهدف الحفاظ على التوازن بين العرض والطلب النقدي، مما يسهم في استقرار الأسعار وتعزيز النمو الاقتصادي.

تدخل الدولة في تنظيم المعروض النقدي يتم من خلال أدوات نقدية متنوعة، تشمل السياسة النقدية الكمية مثل التحكم في معدلات الفائدة والاحتياطي الإلزامي، والسياسات النوعية التي تستهدف توجيه الائتمان نحو القطاعات الإنتاجية. ولأن الكتلة النقدية تشكل عنصراً حاسماً في النشاط الاقتصادي، فإن أي تغيير في مكوناتها يؤثر بشكل كبير على معدلات التضخم، الاستثمار، والإنتاجية.

نظراً لأهمية المعروض النقدي في الاقتصاد الحديث، تباينت النظريات الاقتصادية في تفسير علاقته بالنمو والاستقرار، مما دفع الباحثين إلى دراسة وتحليل أثره في مختلف السياقات الاقتصادية لتقديم حلول فعالة للسياسات النقدية المتبعة.

ومن أجل الإلمام بالإطار النظري للمعروض النقدي سنقوم بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث تتمثل في:

المبحث الأول: عموميات حول المعروض النقدي

المبحث الثاني: العوامل المحددة لنمو المعروض النقدي وأدوات السياسة النقدية

المبحث الثالث: أسباب التغيير في نمو المعروض النقدي وأهم النظريات المفسرة له.

المبحث الأول: عموميات حول المعرض النقدي

المطلب الأول: مفهوم المعرض النقدي

لقد اختلف المفكرون في مفهوم المعرض النقدي وتعددت التعاريف الخاصة به ومن بين ابرز التعاريف نجد:

- يقصد بالمعرض النقدي على أنه كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، أو هي الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها¹
 - ويعبر المعرض النقدي وفقا لمفهومه الضيق عن "متوسط كمية النقود الموجودة تحت تصرف المجتمع في فترة زمنية معينة"، ومع ذلك، فإن محاولة وضع تعريف متفق عليه تعد صعبة، فهي على حد تعبير سامولسون Samuelson Paul : مسألة ذوق أكثر منها ضرورة علمية²
 - يقصد بالمعرض النقدي على أنه " كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، أو هي الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها. كما أنه يضم جميع وسائل الدفع المتاحة في التداول التي بحوزة الأفراد والمشروعات والمؤسسات المختلفة"
 - هو عبارة "عن القدرة الشرائية عند الأفراد وبعبارة أخرى فإن العرض النقدي يعني الكمية المطلقة³ من النقود الموجودة في المجتمع"³
 - تعتبر الكتلة النقدية التزامات على عاتق الاقتصاد الوطني والذي تمثله المؤسسات المصدرة للنقد، وهي تعتبر حقا لحائزيه من عائلات ومشروعات وهو الذي يمكنها في نهاية المطاف من الحصول على السلع والخدمات⁴
- فالمعرض النقدي هو إجمالي كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، ويشمل جميع وسائل الدفع المتاحة التي بحوزة الأفراد، المشروعات، والمؤسسات المختلفة

¹ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2008، ص35

² عبد النعيم مبارك، أحمد الناقة، "النقود والصيرفة والنظرية النقدية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1997، ص 50

³ عثمان حسين سليمان، سناء جاسم محمد، "العوامل المحددة للعرض النقدي في العراق للمدة 016/2013 دراسة قياسية"، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية بغداد، العدد 014/2020.

⁴ محمد شريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية الدوال الاقتصادية الكلية الأساسية في الاقتصاد النقدي، الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، ص 43 - 44.

المطلب الثاني: مكونات المعروض النقدي ومقابلاتهاالفرع الأول: مكونات المعروض النقدي

يتشكل المعروض النقدي من مجموعة من المكونات تتمثل في القاعدة النقدية، والمجمعات النقدية M2 M1 M5 M4 M3 نذكرها فيما يلي:

أولاً: القاعدة النقدية: MB

وتسمى أيضا بأساس النقدي MB و تتصف بالسيولة التامة وكما يحقق هذا المجمع كل شروط النقد اللازمة والمتمثلة في الوظائف والخصائص الجوهرية و العلمية، و تتكون القاعدة النقدية من النقود القانونية ونقد البنك المركزي ويمكن تجزئتها إلى قسمين¹:

حيث:

E : النقود القانونية المتداولة لدى جمهور

B : الاحتياطات النقدية لدى البنوك في حساباتها لدى البنك المركزي.

ثانياً المجمع النقدي: M1

مفهوم المعروض النقدي بمعنى الضيق يمثل إجمالي كمية النقود المستعملة كوسيط للتبادل و المصدرة من قبل المؤسسات المالية التي تكون لها القدرة على خلق النقود، بالإضافة إلى نقود الودائع اليت تحتفظ بها المصارف التجارية ويتشكل هذا المجمع من أساسين من النقود²:

1. النقود القانونية العملة:

وهي النقود المتداولة في السوق والتي يتعامل بها الأفراد والمشروعات وتحظى بقبول العام، و ترجع الثقة في هذه النقود إلى الجهة المصدرة لها و المتمثلة في البنك المركزي:

2. النقود الكتابية:

¹ عبد القادر خليل مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع الجزائر 2012 ص207.

² عبد الباسط عبد الصمد علي ن دور منو عرض النقود في نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال 1990-2012 دراسة استشرافية مع ماليزيا، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوقرة بومرداس 2018 ص05.

تتمثل في الودائع المحتفظ بها على شكل حسابات جارية أو ودائع تحت الطلب في البنوك التجارية إذ يمكن القول أن المجمع النقدي M1 هو جزء من المعروض النقدي المتكون من الأصول اليت يمكن استعمالها مباشرة كنقود أو وسائل الدفع النهائية دون أي كلفة تحويل¹:

$$M1 = \text{النقود القانونية} + \text{النقود الكتابية.}$$

ثالثا المجمع النقدي: M2

يضم هذا المفهوم عرض النقد بالمعنى الضيق M1 مضاف إليه الودائع تحت الطلب بالعملة الوطنية التي يستحق عليها الفوائد الموجودة لدى البنوك التجارية والخزينة العمومية و يطلق على هذا المفهوم مصطلح السيولة التامة²

إن مجمع M2 يكون أحسن مجمع نقدي كونه يؤثر على الحركة الاقتصادية والتضخم و كذلك ضبط العلاقة بين النقد من جهة وبين السلع والخدمات من جهة أخرى، فهذا المجمع يمثل أوسع مجمع نقدي يمكن لسلطة نقدية التحكم فيه ومراقبته³

$$M2 = M1 + \text{الودائع ذات الاستحقاق المحدد.}$$

رابعا المجمع النقدي M3:

ينصرف هذا المفهوم إلى تحديد عرض النقود الأوسع أي مجمع M2 مضاف إليها الادخارات المودعة خارج البنوك التجارية أي لدى مؤسسات الادخار كبنوك الادخار المشتركة وصناديق الادخار و جمعيات الإقراض والادخار⁴

ويمكن لهذه المؤسسات لا تنتمي إلى القطاع المصرفي والنقدي غير مراقب من طرف السلطة النقدية ومن الصعب إدراج هذه الودائع في حساب الكتلة النقدية ولكن لا يجب إهمال دور هذه الودائع في عرض النقود⁵

$$M3 = M2 + \text{ودائع ادخارية خارج المؤسسات المصرفية}$$

¹- إيمان أسعد، فاعلية أدوات السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي، دراسة حالة الجزائر، 2009-2013 مذكرة منشورة مقدمة لنيل شهادة ماستر

أكاديمي في علوم التسيير، جامعة العريب بن مهدي، أم البواقي 2016-2017 ص38

² بوقويدوم محمد، محاضرات في الاقتصاد التنموي وأسواق رأس امال جامعة 08 ماي 1945 قالملة سنة 2013-2014 ص22

³ اكن لونيس، السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال 2000-2009 مذكرة منشورة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم

الاقتصاد، جامعة الجزائر 03، 2010، 2011 ص82

⁴ عمر محمود، العبدى النقود والبنوك، ص35

⁵ عبد الرحمن و بشرى أحمد، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الجامعة للنشر والتوزيع-الإسكندرية-مصر 2003 ص43

خامسا المجمع النقدي M4 : السيولة العامة للاقتصاد

يشمل هذا المجمع، عرض النقد بمعناه الأوسع M3 مضافا إليه بقية الأصول المالية المملوكة من قبل الوحدات الاقتصادية غري بنك، كأوراق مالية عامة وسندات الممثلة للقروض، سواء أصدرتها الحكومة أو المشروعات الخاصة والسندات التي تصدرها شركات الاستثمار المتخصصة و الودائع الحكومية و الأوراق التجارية الأوراق التجارية.أو المشروعات الخاصة والسندات التي تصدرها شركات الاستثمار المتخصصة و الودائع الحكومية و الأوراق التجارية¹.

$$M4 = M3 + \text{الأصول المالية}$$

سادسا المجمع النقدي M5 :

هناك من يضيف إلى المجمعات السابقة المجمع النقدي الخام .

على ضوء ما سبق ذكره يمكن أن نستنتج تعريف شامل للكتلة النقدية على أنها مجموعة المتاحات النقدية وشبه النقدية التي يتم إجرائها بواسطة الجهاز المصرفي والخزينة العامة².

وتكمن أهمية هذه المجمعات النقدية كونها إحدى الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية تعطي معلومات للسلطة النقدية من خلال معدلات نمو هذه المكونات.

الفرع الثاني : مقابلات المعروض النقدي

اولا: الاصول الخارجية

في الاقتصاد المعاصر كل بلد يملك احتياطات من الذهب ومن العملات الأجنبية يحصل عليها نتيجة العمليات التجارية والمالية التي يقوم بها على الصعيد الدولي، وتؤثر هذه الاحتياطات في خلق النقود الداخلية خاصة النقود التثمانية³

ثانيا: القروض الممنوحة للاقتصاد

يعتبر التثمان المقدم للاقتصاد من العناصر المهمة التي تفسر سبب الإصدار النقدي، لأنه العنصر الذي يمكن أن تتحكم فيه السلطات النقدية أكثر من غيره، فهو عبارة عن قروض تقدم من طرف البنوك

¹: سنوسي خديجة، دور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي . حالة الجزائر 2000-2013 مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في

علوم تسيير جامعة أم البواقي 'منشورة 2015 ص47

² صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات)، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الفجر للنشر و التوزيع، 2005 ص55.

³ حباية عبد الله الاقتصاد المصرفي البنوك التجارية البنوك الاسلامية السياسة النقدية الاسواق المالية الازمة المالية ص28-30

التجارية لتمويل العمليات الاقتصادية للمؤسسات والأفراد، سواء كان ذلك بصفة مباشرة أو بخصم أوراق تجارية أو فتح اعتمادات، وفي جميع هذه الصور تكون هناك عملية خلق نقود الودائع مقابل تقديم هذا الائتمان مما يزيد في حجم الكتلة النقدية، كما أن هذا يدفع البنوك التجارية إلى إعادة خصم أوراقها التجارية لدى البنك المركزي، أو تطلب قروضا منه باعتباره المقرض الأخير، بإصدار نقودا قانونية، وبالتالي فإن حجم الكتلة النقدية سيتأثر كما طرأ تغير في الائتمان المقدم للاقتصاد ويعتبر الائتمان المقدم القصير الأجل أكثر تأثيرا على الكتلة النقدية، لأنه عادة ما يغطي بالودائع الجارية، أما الائتمان المتوسط والطويل الأجل فيرتبطان بالودائع أجل والودائع الدخارية على التوالي¹.

ثالثا: القروض المقدمة للخرينة

تقوم الخزينة العامة باعتبارها بنك الدولة بطلب قروض من البنك المركزي ومن الأفراد والمؤسسات المالية، وتستعمل هذه القروض في تمويل النفقات العمومية، وتشمل الذمم على الخزينة العمومية ما يلي²:

✓السلفات المقدمة من طرف البنك المركزي إلى الخزينة العمومية؛

✓سندات الخزينة العمومية التي تكتتب بها المؤسسات البنكية والمالية؛

✓سندات الخزينة العمومية المصدرة للجمهور؛

✓السندات الضريبية المعاد خصمها لدى البنك المركزي

المطلب الثالث: محددات المعروض النقدي وأثاره

الفرع أول: محددات المعروض النقدي

المعروض النقدي يتحدد بعوامل مثل السياسة النقدية للبنك المركزي، مستوى الاحتياطي القانوني، وسلوك البنوك في الإقراض والودائع، ا

أولا: القاعدة النقدية BM

إن قدرة البنوك في خلق النقود ليست مطلقة فواقع الأمر أن هذه القدرة تخضع للعديد من القيود ومنها رغبة البنوك التجارية في التوسع أو عدم التوسع في القروض المصرفية، و نسبة تسرب العملة خارج الجهاز المصرفي بالإضافة إلى نسبة السيولة التي تلتزم بها البنوك، والعلاقة بين القاعدة النقدية وقدرة البنوك

¹ علية عبد الباسط عبد الصمد، أثر نمو عرض النقود على القطاع الخاص في الجزائر خلال فترة 2000-2010، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية، المركز الجامعي. 2010- 2011 ص 18-19

علية عبد الباسط عبد الصمد مرجع سبق ذكره ص 18-19²

المركزية هي علاقة طردية، حيث أن الزيادة في القاعدة النقدية يؤدي إلى زيادة إمكانية البنك في توسع المضاعف في القروض المصرفية والعكس صحيح¹

كما أن القاعدة النقدية تتكون من الاحتياطات المصرفية R والعملة التي يمتلكها الأفراد والمؤسسات الغير مصرفية C ، ومنه يمكن كتابة معادلة القاعدة النقدية كما يلي:

$$R+C=BM$$

وهذه القاعدة النقدية تعني محددات خلق النقود للبنوك بعد تدخل البنك المركزي، وتعتمد العلاقة بين جزئي القاعدة النقدية على مدى تفضيل الجمهور الذي له القرار في عملية توزيع دخله وبني الاحتفاظ بالعملة على شكل نقدي سائل²

ثانياً: المحددات الأخرى لعملية خلق النقود

يعتبر سلوك المودعين لنقودهم في البنوك على شكل ودائع تحت الطلب أو ودائع لأجل، وسلوك البنوك من محددات عرض النقد نظراً للتأثير الذي يحدثانه على هذا الأخرى، ونوضح ذلك فيما يلي:

1. أثر سلوك المودعين:

ينشأ سلوك المودعين على عرض النقد عن التغير في النسبتين التاليتين³:

العلاقة بين الودائع الآجلة والودائع الجارية: تتأثر بدورها بعدة عوامل أهمها:

- التغير في مستوى الثروة: فكلما زادت الثروة ارتفعت هذه النسبة وبالتالي ينخفض المضاعف النقدي مما يؤدي إلى انخفاض عرض النقد
- التغير في أسعار الفائدة على الودائع: يكون سعر الفائدة على الودائع لاجل أعلى منه على الودائع الجارية، مما يجعل الودائع لأجل أشد جاذبية مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها مقارنة بالودائع الجارية

¹ بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني للنشر، لبنان، 2002، ص 124

² قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 70.

³ بلحجار ريمة وربيع سليمة، دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر، مذكرّة ماستر، تخصص اقتصاديات مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد اكلي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر، 2014/2015، ص 49، 50.

- نسبة العملة إلى الودائع تحت الطلب: إن ارتفاع هذه النسبة يعني أن المودعين يحولون جزءاً من الودائع الجارية إلى عملة، مما يؤدي إلى انخفاض المضاعف النقدي، وتتحكم في هذه النسبة عدة عوامل أهمها:
- العوائد المتوقعة على الودائع الجارية وعلى الأصول الأخرى: فكلما قامت البنوك برفع أسعار الفائدة على الودائع الجارية وعلى الأصول أدى ذلك إلى زيادة العرض النقدي
- الذعر المصرفي: فعند فشل البنوك في سداد الودائع لأصحابها، يمتنع بقية الأفراد عن إيداع الأموال لديها ويسحبون وداائعهم منها وبذلك ترتفع العملة و يؤدي ذلك إلى انخفاض عرض النقد
- الأنشطة غير المشروعة: تستوجب هذه الأنشطة الدفع نقداً لان التعامل بالشيكات يعد دليلاً على ما يرتكب من انحرافات كالرشوة مما يؤدي إلى زيادة العملة على الودائع وانخفاض عرض النقد.

2. أثر سلوك البنوك التجارية

إن أثر سلوك البنوك التجارية على عرض النقود يتحدد بمستويات الاحتياطات الإضافية لديها، والقروض المخصومة، فعندما تخفض البنوك التجارية احتياطاتها الإضافية فإنها تزيد من عرض النقد وتتاح لها فرصة أكبر للإقراض، وهذه الاحتياطات الإضافية تتوقف على التكلفة والعائد لاحتفاظ البنوك بهذه الاحتياطات، ويتأثر فائض الاحتياطات بعاملين وهما معدل الفائدة السوقية ونسبة تسرب الودائع خارج البنوك.

أما عن القروض المخصومة والتي يقصد بها القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية، فهي تتوقف على العلاقة بين تكلفتها و عائدها والتي تتأثر بعاملين وهما سعر الخصم وسعر فائدة السوق، فالأول يرتبط مع حجم القروض ارتباطاً عكسياً، أما الثاني الذي يرتبط مع حجم القروض التي تقترضها من البنك المركزي ارتباطاً طردياً¹

3. أثر سلوك البنك المركزي

¹ إكن لونييس، مرجع سبق ذكره، ص 118، 119

إن أساليب التأثير التي يستعملها البنك المركزي على حجم الائتمان بالزيادة أو النقصان تعتبر من المحددات القانونية وأهمها نسبة الاحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة ومعدل إعادة الخصم، وهي أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي لضبط العرض النقدي¹.

الفرع الثاني: آثار المعرض النقدي

يؤدي عرض النقد لآثار التالية:

- إذا كان عرض النقد مرتفعاً ويزيد عن حاجة الاقتصاد الوطني، سوف يؤدي ذلك لحدوث تضخم أي سترتفع الأسعار وتنخفض قيمة ويحصل عدم الاستقرار النقدي الذي يؤدي بدوره لآثار سلبية على الأفراد والشركات، فتزداد دخول المالكين وتنخفض دخول العمال، والنتيجة حدوث خلل هيكلي في الاقتصاد في حالة استمرار التضخم لفترات طويلة من الزمن.
- إذا كان عرض النقد منخفض ولا يلبي حاجة الاقتصاد الوطني، فإن ذلك سيؤدي لحصول الركود الذي يؤدي لانخفاض حجم الإنتاج وظهور البطالة وتدني الدخل، لذلك ينبغي على السلطات النقدية زيادة الإنتاج والاستثمار والتوظيف، تزداد الدخل ويحصل التحسن في الاقتصاد.²
- إذا كان عرض النقد في حالة التوازن مع الناتج أي يزداد عرض النقد كلما زاد حجم الناتج، يؤدي هذا الأمر للتوازن الاقتصادي واستقرار الأسعار، وتحسن الدخل ويتطور المجتمع بشكل إيجابي³

المبحث الثاني: العوامل المحددة لنمو عرض النقود وادوات السياسة النقدية

المطلب الأول: العوامل المحددة للمعرض النقدي

يخضع عرض النقود في الاقتصاد لاعتبارات التالية:

- القاعدة النقدية: وهي مجموع النقد المتاح لدى الجمهور غير المصرفي، وفي خزائن البنوك التجارية وودائع البنوك التجارية والقطاع الخاص، والهيئات الرسمية لدى السلطات النقدية أو الاحتياطات الإلزامية وغيرها⁴.

¹ المرجع نفسه، ص 119.

² عمي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، الطبعة الأولى، دار المنيل اللبناني للنشر، 2012 ص 484

³ عمي كنعان، مرجع السابق، ص 484

⁴ وراق علي وراق ناصر، أثر عرض النقود على عجز الموازنة في السودان خلال الفترة (1996-2014)، مجلة الدراسات العليا، العدد 15، جامعة

النيلين، 28: ص، 01/ 02/ 2016، 1

• العجز الحكومي: إذا لجأت الحكومة إلى شراء النقد الأجنبي من البنك المركزي في حالة وجود عجز في الموازنة العامة يؤدي ذلك إلى انخفاض في رصيد العملة الأجنبية لدى البنك المركزي؛ مما يقلل من قدرته على إصدار النقد الجديد- عدم وجود تغطية للإصدار النقدي الجديد من النقد الأجنبي- بالتالي ينخفض العرض النقدي ¹.

• صافي الأصول بالعملة الأجنبية: حيث تعد الأرصدة المتحصل عليها من العملة الأجنبية زيادة في العرض النقدي، فإذا كانت لصالح القطاع الخاص تزيد مباشرة في العرض النقدي، أما إذا كانت للجهاز المصرفي للدولة يكون أثرها على العرض النقدي من خلال بيعها للقطاع الخاص ويؤدي ذلك إلى انخفاض العرض النقدي ².

صافي البنود الأخرى: وتتكون من ³

• رؤوس أموال الجهاز المصرفي: من خلال قيام المصارف بزيادة رأسمالها بطرح أسهم للجمهور فيؤدي ذلك إلى زيادة العرض النقدي؛

• الأرباح غير الموزعة والاحتياطيات: فإذا كانت هذه الاحتياطيات مخصصة لمواجهة المخاطر المحتملة يؤدي ذلك إلى انخفاض العرض النقدي والعكس؛

• الأصول الثابتة للجهاز المصرفي: حيث يزيد العرض النقدي بزيادة الأصول الثابتة للجهاز المصرفي ويقل بنقصان قيمة هذه الأصول؛

• سلوك القطاع العام: يكون تأثيره على عرض النقود من خلال زيادة الإنفاق العام الذي يؤدي إلى زيادة عرض النقود في الاقتصاد، فالإنفاق العام يمول عن طريق اقتراض الحكومة من البنك المركزي عن طريق بيع السندات الحكومية إلى الجهاز المصرفي مما يؤدي إلى زيادة الأصول المالية للجهاز المصرفي. ⁴

¹ علية عبد الباسط عبد الصمد، أثر نمو العرض النقدي على نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، مذكرة ماجستير في علوم

10 التسيير، المركز الجامعي الوادي، 2011، ص: 40

² راق علي وراق ناصر، مرجع سبق ذكره، ص: 10

³ راق علي وراق ناصر، مرجع سبق ذكره، ص: 10

⁴ علية عبد الباسط عبد الصمد، مرجع سبق ذكره، ص: 39.

- سلوك القطاع الخاص: من خلال الاقتراض من البنوك؛ إذ يتغير عرض النقود بزيادة وانخفاض حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص¹

إضافة إلى محددات العرض النقدي السالفة الذكر يتأثر عرض النقود بالمتغيرات التالية²

- حجم العمالة في الدولة؛
- مقدار المواد الإنتاجية المعطلة؛
- تعاقب فترات التضخم والانكماش

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية

هي مختلف الأدوات التي يمكن للبنك المركزي من خلالها التأثير على عرض النقود وإدارة حجم الائتمان الممنوح، حيث تقسم هذه الأدوات إلى أدوات كمية الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية وأدوات نوعية الأدوات المباشرة للسياسة النقدية والتي نذكرها فيما يلي:

الفرع الأول: الأدوات الكمية الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية:

وهي الأدوات التي تسعى إلى التأثير على حجم الائتمان ومعدل الفائدة أي التأثير على الكميات النقدية الإجمالية المعروضة في الاقتصاد

أولاً: نسبة الاحتياطي القانوني RD:

تستهدف سياسة الاحتياطي القانوني ال تأثير على عرض النقود من خلال التحكم في قدرة البنوك على توليد الائتمان³

تعرف نسبة الاحتياطي القانوني، بأنها النسبة من الودائع لدى البنوك والتي يطلبها البنك المركزي كاحتياطي غير قابل للتصرف (

ثانياً: سياسة السوق المفتوحة:

تعني سياسة السوق المفتوحة دخول البنك المركزي للسوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية من أسهم وسندات .

¹ علية عبد الباسط عبد الصمد، مرجع سبق ذكره، ص: 39.

² 1 أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، ط1، دار المستقبل، عمان، 2012، ص80

³ محمد أحمد الأفندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الأمين للنشر والتوزيع، جامعة صنعاء، اليمن، ص 216

ففي حالة معاناة الاقتصاد من ظاهرة التضخم يقوم البنك المركزي ببيع الأصول المالية والتجارية ومن ثم يقوم بامتصاص الفائض من الكتلة النقدية وبالتالي انخفاض قدرة البنوك التجارية على منح القروض، أما إذا كان يعاني من ظاهرة الانكماش فإنه يهدف إلى زيادة الكتلة النقدية حيث يقوم بشراء هذه الأصول فتزيد السيولة وعليه زيادة قدرة البنوك على منح القروض¹.

ثالثاً: سعر إعادة الخصم:

تلجأ البنوك التجارية إلى البنك المركزي للحصول على قروض الخصم عند الضرورة. يقدم البنك المركزي هذه القروض مقابل سعر يسمى سعر الخصم، وبالتالي فإن البنك المركزي يستخدم سياسة سعر الخصم للتأثير على عرض النقود من خلال التأثير على قدرة البنوك في توليد الائتمان فإذا أراد البنك المركزي تقييد عرض النقود، فإنه يلجأ إلى زيادة سعر إعادة الخصم الذي يتقاضاه من البنوك، وهذا يحد من قدرة البنوك التجارية على الاقتراض من البنك المركزي وبالتالي يحد من قدرتها على توليد الائتمان².

والعكس يحدث إذا قرر البنك المركزي زيادة عرض النقود فإنه يلجأ إلى تخفيض سعر إعادة الخصم من أجل تحفيز البنوك على زيادة اقتراضها من البنك المركزي وبالتالي قدرتها على التأثير في عرض النقود. سعر إعادة الخصم هو سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي مقابل إعادة الخصم للأوراق المالية التي تقدمها البنوك التجارية للحصول على أموال من أجل تدعيم احتياطياتها النقدية وزيادة قدرتها على منح الائتمان وخلق ودائع جديدة³

الفرع الثاني: الأدوات النوعية أو الأدوات المباشرة للسياسة النقدية

أولاً: تأطير القروض أو الرقابة على الائتمان:

يتم دراسة ذلك من خلال ما يلي⁴:

تستخدم هذه الأداة في الفترة التي تتميز التضخم وارتفاع الأسعار ويكون ميزان المدفوعات في حالة عجز. فهو إجراء تنظيمي يفرض ويطبق على البنوك التجارية بهدف تحديد حجم القروض المقدمة من طرف

¹ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2008، ص 125/126

² محمد أحمد الأفندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الأمين للنشر والتوزيع، جامعة صنعاء، اليمن، ص 219

³ محمد العربي ساكرا، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص 115

⁴ أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمعارف مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 6، الأردن، 2008، ص 189/190

الزبائن وفي حال الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات تتباين من دولة الأخرى واعتماد هذا الأسلوب ينبع من سعي السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة الأكثر حيوية بالنسبة للتنمية، أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة.

وتطبيق هذه الأداة تأطير القروض تطرح عدة مشاكل أهمها:

- عند تحديد سقف القروض عند مستوى أقل مما يحتاجه السوق وفقا لقوى العرض والطلب فإنه يؤدي إلى رفع معدلات الفائدة .
- عدم التأكد من نجاعة هذه السياسة لصعوبة معرفة مستوى فعالية المشاريع التي تستفيد من فرصة التمويل التمييزي من غيرها .
- قواعد سياسة تأطير القرض سلبية لصالح القطاع الخاص وإيجابية لصالح القطاع العام.
- تحد نتائج سياسة تأطير القرض بشكل كبير على أساس رد فعل القطاع غير المصرفي.
- لسياسة تأطير القروض آثار سلبية إلا أنه إذا أدمجت معها سياسة انتقائية للقروض ستكون أقل سلبية وأكثر قبولا لأنها تتمتع بنجاعة في تحديد كمية القروض الممنوحة فقط عند استعمالها بدون السياسة الانتقائية للقروض.
- ومن بين الأشكال التي يتخذها أسلوب تأطير الائتمان تحديد الهامش المطلوب، وتستخدم لمنع استخدام التسهيلات الائتمانية بغرض المضاربة في السندات، وهذا الهامش عبارة عن نسبة من قيمة السند، التي ال يمكن أن تمنح كتسهيلات ائتمانية .
- كما يستخدم لتقنين القروض الموجهة للاستهلاك، حيث تلجأ السلطة النقدية إلى التحكم في الائتمان الموجه للاستهلاك حتى تتماشى والظروف الاقتصادية من رواج وانكماش.

ثانيا: النسبة الدنيا للسيولة:

تقتضي هذه الأداة أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا ويتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم. وهذا التخوف السلطات النقدية من

خطر الإفراط في الإقراض من قبل البنوك التجارية بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية وبذلك يمكن الحد من القدرة على اقتراض القطاع الخاص¹.

ثالثاً: قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية

تستعمل البنوك المركزية هذا الأسلوب في البلدان التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر، حيث تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية أبدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو استثنائية كتقديمها القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد لذا تتمتع أو تعجز البنوك التجارية عن ذلك.

إن اعتماد الأسلوب المباشر لإدارة السياسة النقدية بدأ التخلي عنه خاصة في السنوات الأخيرة من القرن العشرين لصالح الأساليب الغير المباشرة سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامي ولعل السبب في ذلك ما يلي²:

- ❖ كبح نشاط البنوك المتميزة بالحيوية والفعالية، بتسقيف القروض وتقيدها واستخدام رقابة مباشرة، وهذا في مجمله يؤثر سلباً على المنافسة في الصناعة المصرفية .
- ❖ تضر هذه الأدوات بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من المؤسسات الكبيرة.
- ❖ يمكن أن تؤدي إلى حدوث مشاكل ونزاعات نتيجة التمييز بين القطاعات، وصعوبة تحديد صفات القطاع الأساسي دون غيره .
- ❖ عدم وجود ضمانات حول توجهه أو تخصيص الائتمان المقدم لبعض القطاعات لأغراض محددة لها.
- ❖ نظر لكون التمييز بين القطاعات ال يستند بالضرورة لمعيار الكفاءة، فإن هذه الأدوات المباشرة تؤدي إلى عدم الكفاءة في تخصيص الموارد

رابعاً: الودائع المشروطة من أجل الاستيراد:

تستخدم هذه الأداة لدفع المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات في صورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محددة، وبما أن المستوردين في الغالب يكونون غير قادرين على تجميع أموالهم

¹فتيحة مزراشي، أثر السياسة النقدية على المستوى المعيشة، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2018 ص136.

² خباياة عبد الله، الاقتصاد المعرفي للبنوك الإلكترونية والبنوك التجارية السياسة النقدية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008 ص 209

الخاصة، فيدفعهم ذلك إلى الاقتراض المصرفي الضمان الأموال اللازمة للإيداع وهذا من شأنه التقليل من حجم القروض الممكن توجيهها لباقي الاقتصاد، ويؤدي هذا بدوره إلى رفع تكلفة الواردات¹.

خامسا الإقناع الأدبي:

هي وسيلة تستخدمها البنوك المركزية بطلبها بطرق ودية وغير رسمية من البنوك التجارية لتنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان، ويعتمد نجاح هذا الأسلوب إلى طبيعة العلاقة القائمة بينهما، وهذا ما يفسر نجاحا في كندا، أستراليا، نيوزلندا، وإخفاقه في الولايات المتحدة الأمريكية².

الفرع الثالث الأدوات السياسية النقدية الغير تقليدية

ويمكن تعريف السياسة النقدية غير التقليدية بأنها مجموعة من الوسائل والإجراءات غير المعتادة في السياسة النقدية التقليدية تستخدمها السلطة النقدية للتأثير في النشاط الاقتصادي ولتحقيق أهداف اقتصادية محددة خلال فترة زمنية معينة³

تتمثل أدوات السياسة النقدية غير التقليدية فيما يلي:

أولاً: التيسير الكمي:

هو سياسة نقدية غير تقليدية تستخدمها البنوك المركزية لتنشيط الاقتصاد القومي عندما تصبح السياسة التقليدية غير فعالة، حيث يشتري البنك المركزي الأصول المالية لزيادة كمية الأموال المتاحة في الاقتصاد، ويتميز هذا الأسلوب عن السياسة النقدية المعتادة بأكثر شراء أو بيع للأصول المالية من أجل الحفاظ على معدلات الفائدة في السوق عند القيمة المستهدفة معدلات فائدة صفرية، كما يعتبر التيسير الكمي ممارسة يقوم بها البنك المركزي عند محاولته للحد من تأثير الركود الاقتصادي على الأنشطة الاقتصادية الحقيقية، عن طريق إصدار فائضا من النقود (إصدار كمية جديدة من النقود وطرحها في الاقتصاد دون مقابل⁴) ، وطبقت سياسة التيسير الكمي لأول مرة في اليابان وذلك بعد حالة الانكماش التي عرفها الاقتصاد الياباني سنة 1990، ومع أزمة 2008 أعلن البنك الفدرالي الأمريكي تبنيه لسياسة التيسير

¹ مد زهير الشامية، النقود والمعارف، دار زهران للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 6010، ص 336

² محمد مروان السمان، محمد طام محبك، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، 2009، ص 267

³ صاري علي، البنوك المركزية في الدول النامية وقدرتها على الممارسات غير التقليدية، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 02، العدد 01، جامعة الشلف، الجزائر، 2016، ص 70

⁴ صاري علي، تقييم فعالية سياسة التيسير الكمي في تخفيف أثر الأزمات، مجلة الأفق للدراسات الاقتصادية، المجلد 03، العدد 05، جامعة العربي

التبسي، تبسة، سبتمبر 2018، ص 168

الكمي كأداة لمعالجة الأزمة¹، وتهدف سياسة التيسير الكمي إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن تلخيصها في²:

– التأثير في معدل الفائدة طويل الأجل حيث يؤدي قيام البنوك المركزية بشراء الأصول طويلة الأجل إلى انخفاض المعروض منها من قبل المستثمرين، إذا افترضنا ثبات الطلب المتزايد عليها من خلال برنامج التيسير الكمي، مما يساهم في ارتفاع أسعار الأصول طويلة الأجل وانخفاض معدلات الفائدة طويلة الأجل.

– التقليل من مخاطر أسعار السندات حيث تتعرض أسعار السندات لخطر التغيرات في سعر الفائدة وذلك خلال طول مدة السند، ولهذا فمن أهم الاعتبارات لبرنامج التيسير الكمي هو التقليل من هذه المخاطر على السندات خاصة منها السندات السيادية التي تؤثر إيجاباً على العائد من السندات التجارية والاستثمارية، هذا ما يشجع المستثمرين على تداولها وخلق سيولة مناسبة في السوق.

– تحييد الإفلاس وعدم الوفاء بالالتزامات المالية حيث يعتبر الإفلاس وعدم قدرة المقترضين على الوفاء بالالتزامات المالية اتجاه المقرضين من أهم مظاهر الأزمات المالية، إلا أن تبني سياسة التيسير الكمي يعمل على تحييد هذا الأثر وفق ما يوفره كخطة إنقاذ مالية للمؤسسات القابلة للإفلاس والحفاظ على أصولها من الانهيار، واستعادة الثقة المصرفية للأسواق المالية، والحد من انتقال تداعيات ذلك إلى مناطق أخرى من العالم في ظل العولمة المالية وترابط الأسواق المالية العالمية .

ثانياً: التيسير النوعي:

يدل مصطلح التيسير النوعي على شكل آخر من أشكال التيسير، فمن الاقتصاديين من يصنف أداة التيسير النوعي على أنها أداة خاصة لأداة التيسير الكمي، ويقوم البنك المركزي بواسطة هذه الأداة بالتركيز على الأوراق المالية الموجودة في أصول ميزانيته بدلاً من التركيز على قاعدته النقدية، إذ يقوم بشراء سندات أو أسهم غير معقمة خاصة أو عمومية، الأمر الذي يؤدي تلقائياً إلى زيادة خصوم البنك المركزي من خلال

¹ مطاوي عبد القادر، راشدي فتحة، سياسة التيسير الكمي كأسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية في ظل الأزمات، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 11، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، ديسمبر 2016، ص 13

² العشي وليد، صديقي أحمد، تجربة التيسير الكمي في الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد 06، المركز الجامعي ميله، الجزائر، جوان 2018، ص 256، 257

إصدار السيولة، وتهدف عمليات الشراء هذه إلى رفع أسعار الأصول قصد خفض معدلات الفائدة طويلة الأجل وتحفيز الاقتصاد، كما تهدف أيضا إلى تخفيض علاوة المخاطرة ما من شأنه أن يحفز الاستثمارات¹.

واختيار أداة التيسير الكمي أو التيسير النوعي من طرف البنك المركزي يتوقف حسب الهيكل التمويلي في كل اقتصاد، فالدول التي تعتمد على الوساطة المالية عن طريق البنوك التجارية تختار النوع الأول، بينما الاقتصاد الذي لا يعتمد على الوساطة المالية و يعتمد على السوق مباشرة في تمويل نشاط الأعوان الاقتصاديين يختار النوع الثاني²

ثالثا: اسعار الفائدة الصفرية:

تتبع البنوك المركزية سياسة أسعار الفائدة الصفرية في حالة الأزمات من أجل تسهيل حصول الأفراد على الائتمان، لأن العلاقة بين أسعار الفائدة على الائتمان والكمية المطلوبة منه ترتبط بعلاقة عكسية، حيث أن ارتفاع سعر الفائدة على الإقراض سوف يقلل من الطلب على القروض والعكس صحيح، وعليه فإن منحى الطلب على الائتمان يتخذ شكل منحى الطلب العادي حيث ينحدر من أعلى لأسفل وإلى جهة اليمين، وهو ما تتشده البنوك المركزية من خلال أسعار الفائدة الصفرية، كما تساهم أسعار الفائدة الصفرية في التأثير على أسعار صرف العملة في الأسواق الدولية للعملات من خلال عدد الوحدات من العملة المحلية التي يمكن بها شراء وحدات من عملة أخرى³، و يدل معدل الفائدة الصفري على حالة مصيدة السيولة حسب التحليل ال كينزي، حيث تكون السياسة النقدية غير فعالة، وهذا ما يحتم على البنوك المركزية أن تطبق أدوات السياسة النقدية غير التقليدية من أجل تحفيز الطلب الكلي وتنشيط الاقتصاد، وقد طبقت هذه المعدلات من طرف البنك المركزي الياباني خلال الفترة من 2001 إلى 2006، وبعد بداية الأزمة المالية العالمية 4طبقت من طرف العديد من البنوك المركزية العالمية كالبنك المركزي الأوروبي والبنك البريطاني⁴.

رابعا: حرب العملات:

¹ عمر عيو، كمال قسول، دور السياسة النقدية غير التقليدية في تحفيز الاقتصاد - عرض تجارب دولية-، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 05، العدد 01، جامعة الشلف، الجزائر، جانفي 2019، ص54

² العشي وليد، صديقي أحمد، تطور أدوات السياسة النقدية غير التقليدية بعد الأزمة المالية العالمية 2008، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 08، جامعة مستغانم، الجزائر، 2018، ص 77.

³ صاري علي، السياسات النقدية غير التقليدية في الدول المتقدمة وانعكاساتها على أعمال البنوك المركزية في الدول النامية، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 3، العدد 06، جامعة بومرداس، الجزائر، ديسمبر 2016، ص ص 477، 478

⁴ العشي وليد، صديقي أحمد، مرجع سابق، ص 78

عاد ظهور مصطلح حرب العملات بعد الأزمة المالية العالمية 2008 والتي كانت أبرز مُفَعِّليها فقدان الدولار دوره الأساسي كعملة الاحتياط العالمية وكمعملة التبادلات التجارية العالمية، وبروز دور الذهب كعملة احتياطي في العالم وكمخزون للفتترات الصعبة¹، ففي النظرية الاقتصادية العملة القوية تميز الاقتصاد القوي، ول كن العملة القوية جدا تضعف الاقتصاد، ولهذا السبب يعمل عدد غير قليل من الدول على إضعاف العملة المحلية بالنسبة للعملات الأخرى، لخلق أفضلية تنافسية على غيره من البلدان في الاقتصاد العالمي، وأطلق على هذه الظاهرة اسم حرب العملات. وحرب العملات هي حرب اقتصادية يقصد بها التلاعب بسعر صرف العملة واستخدامها كسلاح إجرائي سريع المفعول للضغط وإلحاق الضرر باقتصاديات دولة ما أو بمجموعة دول وإجبارها على إعادة النظر بسياساتها وإجراءاتها المالية والاقتصادية بما يعود بالنفع على معالجة أزمة المهاجم الاقتصادية، وهذه الحرب لا يمكن تحريكها إلا من دول كبرى، ويمكن تعريفها بأنها ظاهرة التخفيض التنافسي للعملة الذي تمارسه بعض الدول لزيادة صادراتها وتقليل وارداتها من أجل تقليص العجز التجاري أولاً، وتحريكا للاستثمار في الدول المخفضة ثانياً، سعياً لزيادة الإنتاج وخلق فرص عمل للعاطلين²

المطلب الثالث: العلاقة بين المعروض النقدي والنمو الاقتصادي في النظريات الاقتصادية

ترتبط بين العرض النقدي والنمو الاقتصادي علاقة في العديد من النظريات والمدارس الاقتصادية، نوجزها فيما يلي³:

الفرع الأول: المدرسة الكلاسيكية

يعتقد الكلاسيكيون أن أثر التغيرات في كمية النقود تتسم بالحياد التام، أي بمعنى آخر فالأثر الوحيد الذي ينتج عن تغير كمية النقود هو تغير المستوى العام للأسعار وال يتعدى تأثيرها إلى النشاط الاقتصادي وأن النقود ال يكون لها نفع إلا في حين إنفاقها أي أن الطلب على النقود يكون فقط من أجل المعاملات، وأن النمو الاقتصادي يقاس بالقدرة على زيادة السلع، وبناء على ما سبق تقوم النظرية الكمية للنقود على الافتراضات التالية:

¹ عمر عبو، كمال قسول، مرجع سابق، ص 55

² صاري علي، السياسة النقدية غير التقليدية: الأدوات والأهداف، مرجع سابق، ص 70، 71.

³ I الطاهر جليط، دراسة قياسية لأثر العرض النقدي على التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة البديل الاقتصادي، العدد السادس، بس،

❖ ثبات حجم المعاملات: أن حجم المعاملات ومستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية وأن النقود ليس لها أثر في تحقيق التوازن الاقتصادي باعتبارها وسيط في المبادلة وأن حجم المعاملات متغير خارجي ومن ثم يعامل على أنه ثابت؛

❖ ثبات سرعة دوران النقود: وتعرف على أنها متوسط عدد مرات التي تنتقل فيها الوحدة النقدية من يد إلى أخرى خلال فترة زمنية معينة، هي ثابتة على الأقل في المدى القصير لأنها تحدد بعوامل بطيئة ومستقلة عن كمية النقود مثل درجة كثافة السكان وتطور العادات المصرفية ومستوى تطور وتقدم الجهاز المصرفي والأسواق المالية والنقدية وهذه العوامل كلها لا تتغير في الأجل القصير، وقد رمز فيشر لسرعة تداول النقود ب v أما سرعة تداول الودائع البنكية ب v'

❖ ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بكمية النقود: في ظل افتراض مرونة الأسعار والأجور وثبات حجم الإنتاج وسرعة التداول، فإن كل تغير في كمية النقود M سوف يؤدي إلى تغير المستوى العام للأسعار p

بنفس النسبة والاتجاه، وبعبارة أخرى فإن $\Delta p = \Delta M$ مما يفيد حيادية النقود، وعليه عبر فيشر عن هذه العلاقة بمعادلة المبادلات على النحو التالي:

$$MV = TP$$

حيث:

M : كمية النقود، وتشمل النقود الورقية والمعدنية والنقود المصرفية؛

V : سرعة دوران النقود؛

T : كمية المبادلات أو حجم المبادلات

المستوى العام للأسعار P :

تتعلق هذه المعادلة من أن الطلب النقدي يساوي العرض النقدي، بعبارة أخرى فإن العرض النقدي في سرعة تداوله تساوي حجم السلع والخدمات المتبادلة مضروبة في المستوى العام للأسعار، وبالتالي فهو يركز على وصفة النقود كوسيط للتبادل. إذا كان فيشر والكلاسيك يرون أن النقود لا تطلب لذاتها وإنما بغرض الحصول على السلع والخدمات، الشيء الذي ينتج عنه سرعة تداول النقود، فإن مارشال قد رأى بان النقود التي بحوزة المتعاملين الاقتصاديين قد لا تنفق كلية بل يبقى جزء منها يرغب الأفراد في الاحتفاظ به بشكل

سائل، وهو ما يطلق عليه الطلب على النقود، وهذه النسبة سيكون لها تأثير على المستوى العام للأسعار، وأن مستوى الأسعار يكون مستقر إذا تساوت الكمية المطلوبة من النقود مع الكمية المعروضة منها وفقا للمعادلة التالية:

$$k=M/PY$$

M كمية النقود ؛

K مقلوب سرعة دوران النقود؛

PY الدخل القومي

وهذا يعني أن قيمة النقود أي مقلوب المستوى العام للأسعار تتناسب طرديا مع النسبية التي يحتفظ بها الأفراد على شكل نقدي ألن ذلك يعمل على رفع قيمة النقود أي ينخفض المستوى العام للأسعار ويميل الاقتصاد إلى الاستقرار والتوازن والعكس صحيح، بمعنى آخر فإن التغيرات في رغبة الأفراد أو ميلهم للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة يؤدي إلى التأثير على حجم الإنتاج ثم على حجم الدخل وأخيرا على المستوى العام للأسعار فالتأثير على الأسعار وفق هذا التحليل تأثير غير مباشر.

وعليه فإن الزيادة في كمية النقود في الفترة القصيرة ومع ثبات نسبة التفضيل النقدي K سوف تؤدي زيادة المستوى العام للأسعار P بنفس النسبة والاتجاه، وذلك نظرا لافتراض " مارشال " التشغيل الكامل في هذه الفترة أما في الفترة الطويلة حيث تصبح عوامل الإنتاج أكثر مرونة ففي هذه الحالة يسمح مارشال بإمكانية تغيير حجم الإنتاج، ولهذا فإن الزيادة في كمية النقود ال تتعكس بأكملها على المستوى العام للأسعار بل تتوزع بين زيادة الإنتاج وزيادة الأسعار.

الفرع الثاني: المدرسة الكينزية

لقد استطاع كينز أن يدخل فكرة جديدة تقول: إن النقود كما تطلب من أجل المبادلات والاحتياط فإنها قد تطلب لذاتها وسمى هذا النوع من الطلب على النقود بدافع المضاربة، وبناء على ذلك فإن المستوى العام للأسعار يرتبط بعامل العرض الكلي والطلب الكلي وقال بأن التشغيل الجزئي هو الحالة الطبيعية للاقتصاد، وقال بأن كمية النقود ال تعتبر هي المحدد الأساسي للطلب بل يتحدد الطلب بمستوى الدخل الذي يحدد قدرة الأفراد على الإنفاق، ولذلك فإن التقلبات في مستوى الأسعار تأتي نتيجة للتقلبات في مستوى الدخل الكلي ومعدلات الإنفاق الكلي، وأنه ال يشترط أن تكون زيادة كمية النقود هي سبب ارتفاع مستوى الأسعار بل إنها

تؤثر في حجم الإنتاج وخاصة أن الاقتصاد يعمل في مرحلة التشغيل الجزئي، أما في حالة التشغيل الكامل حيث تكون الطاقات الإنتاجية قد وصلت أقصى حد لتشغيلها فإن الزيادة في الطلب الكلي ال تحدث زيادة في الإنتاج أو العرض الكلي للسلع والخدمات ويسمي الفرق بين الطلب الكلي والنتاج الكلي فائض الطلب، والذي ينعكس على ارتفاع الأسعار مما يخلق ضغوط تضخمية، والذي بدوره يستمر باستمرار وجود فائض الطلب.

الفرع الثالث: المدرسة النقدية الحديثة

تعزى النظرية النقدية التقلبات في النشاط الاقتصادي ومن ثم عدم الاستقرار والأزمات الاقتصادية إلى التغييرات في كميات النقود التي ال تتناسب مع التغييرات في إنتاج السلع والخدمات، حيث يؤكد فريدمان أن معظم أوضاع الانكماش أو الركود الاقتصادي يسبقها انخفاض في معدلات نمو عرض النقد، وأن حالات التوسع الاقتصادي تسبقها تزايد في معدلات نمو عرض النقد، وقد عبر فريدمان عن ذلك من خلال النموذج التالي:

$Yt = (MT)t$ حيث F دالة لسلوك الماضي لكمية النقود Mt ، ومنه توصل "فريدمان" إلى أن الدخل

النقدي تتحكم فيه كمية النقود المعروضة خلال نفس الفترة t وكميات النقود السابقة خلال الفترة T

ويرى فريدمان أن عرض النقود هو المحدد الرئيسي لمستويات الناتج والعمالة في المدى القصير وذلك أن أثر التوسع النقدي سوف ينصرف إلى زيادة الأسعار والإنتاج معاً، لأن ارتفاع الأسعار سوف يشجع المنتجين على زيادة إنتاجهم ما دام هناك طاقة معطلة، لأن أسعار الخدمات الإنتاجية سوف تتأخر عن الارتفاع لكونها مربوطة بعقود بين مختلف الأفراد، وهذا ما يسمح للمنتجين من الاستفادة من الأرباح الإضافية التي يتيحها الارتفاع في الأسعار، أما على المدى الطويل والذي يذهب حسبه إلى عدة عشرات أو ما أطلق عليه فريدمان " زمن الكلاسيك"، فإن الأثر الوحيد لتغير كمية النقود هو زيادة الأسعار دون الإنتاج.

المبحث الثالث: اسباب التغير في نمو المعروض النقدي واهم النظريات المفسرة له

المطلب الاول: اسباب التغير في نمو المعروض النقدي

هناك عدة مسببات للتغير في عرض النقود نوجزها في الشكل التالي¹:

أولاً: القطاع الحكومي العام:

عندما يزيد الإنفاق في القطاع الحكومي على الإيرادات بواسطة الضرائب والاقتراض، فإن عرض النقود في الاقتصاد سوف يزداد، وذلك لان الإنفاق الزائد للحكومة إنما يمول عن طريق قيام الحكومة بالاقتراض من البنك المركزي، وعن طريق بيع السندات الحكومية بما في ذلك أدونات الخزينة إلى الجهاز المصرفي أو عن طريق طبع قدر من أوراق البنكنوت، أي عن طريق التمويل بالعجز، هذه العمليات التي يقوم بها القطاع الحكومي سوف تؤدي إلى زيادة الأصول المالية للجهاز المصرفي، وعندما تقوم الحكومة بتمويل إنفاقها باستخدام ودائعها لدى البنك المركزي فإن جانب الخصوم في النظام المصرفي سوف ينخفض، فإذا لجأت الحكومة إلى التمويل بالعجز فإن العملة في جانب خصوم للجمهور سوف تزداد، وعليه فإن عرض النقود سوف يزداد مع سياسة تمويل عجز الميزانية، وبالمثل فإن فائض الميزانية سوف يؤدي إلى تخفيض في عرض النقود .

ويؤثر العجز الحكومي في الصرف الأجنبي أيضاً على عرض النقود، فعندما يكون هناك مثل هذا العجز فإن الحكومة تقوم بشراء الصرف الأجنبي من البنك المركزي ويؤدي هذا إلى انخفاض أرصدة الصرف الأجنبي لدى لبنك المركزي وبالتالي سوف يكون هناك تخفيض مقابل في الخصوم النقدية للبنك المركزي، وعليه فإن سلطة البنك المركزي في إصدار أو ارق البنكنوت وزيادة عرض النقود سوف تضعف، ولكن لو أن الحكومة اقتضت من البنك المركزي ثم قامت بشراء الصرف الأجنبي منه، فلن يكون هناك تغير في عرض النقود.

ثانياً القطاع الخاص:

إن القطاع الخاص في الاقتصاد يمكن أن يؤثر على عرض النقود بالطرق الآتية:

- عن طريق شراء وبيع الأسهم والسندات من وعلى الجهاز المصرفي، فإن عرض النقود سيزداد أو ينقص؛

¹ فرج بن ناوي بن نجيب العنزي، أثر نمو عرض النقود على نمو القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية دراسة تطبيقية باستخدام تحليلات التكامل المشترك، جامعة الملك سعود، رسالة ماجستير، 2004، صص 33-34

- عن طريق زيادة أو تخفيض القروض من القطاع المصرفي فإن عرض النقود يزداد أو ينخفض؛
- عن طريق تغيير الخصوم غير النقدية للجهاز المصرفي وذلك من خلال شراء وبيع السندات الحكومية منه فإن القطاع الخاص يؤثر على الأصول المالية للقطاع المصرفي وعلى طاقته في خلق النقود، وبالمثل فإن عملية القطاع الخاص مع القطاع المصرفي قد تؤثر على صافي الخصوم غير النقدية للقطاع المصرفي والتي بدورها تؤثر على عرض النقود.

المطلب الثاني: آلية التوسع النقدي

تقوم البنوك التجارية بالتوسع النقدي من خلال إنشاء أو خلق نقود الودائع وهي عبارة عن نقود كتابية تظهر خلال التسجيلات المحاسبية للودائع أو القروض، بحيث تعكس الأموال باستعمال الشيكات وليس تداولها حقيقة¹.

فالقاعدة التي يستند إليها أن كل أصحاب الودائع تحت الطلب أو حتى أغلبهم لن يأتوا معا في وقت واحد لسحب ودائعهم من البنك، والذي يحدث عادة أن تأتي مجموعة صغيرة من المودعين لسحب قدر من ودائعهم اليوم، وتأتي مجموعة أخرى غدا ومجموعة غيرها بعد فترة قد تقصر أو تطول، وفضال عن ذلك فإنما يحدث دائما هو أنه بجانب هؤلاء المودعين الذين يسحبون بعض أو كل ودائعهم، يأتي مودعون آخرون إيداع ودائع جديدة في البنك وقد أثبتت الخبرة العلمية أن في ظل الظروف الاقتصادية العادية تكون نسبة المسحوبات من النقود القانونية إلى مجموع ودائع البنك ثابتة إلى درجة كبيرة، وعادة ال تتجاوز هذه النسبة 10% بل أن كثيرا ما يحدث أن تقل هذه النسبة عن ذلك، وتعتمد البنوك التجارية على هذه الحقيقة التي تعني بقاء جزء كبير من الودائع تحت الطلب دون سحب².

واعتمادا على هذه القاعدة يكون للبنوك التجارية مقدرة على إنشاء نقود ودائع.

اولا إنشاء نقود الودائع في حالة الاحتياطي النقدي الكامل:

لإيضاح هذه الحالة نضع الافتراضات التالية:

- أن البنوك التجارية دمجت في بنك واحد كأننا نتحدث عن البنك الوحيد في الدولة؛
- أن الاحتياطي النقدي في البنك التجاري هو احتياطي كامل 100%؛

¹ صالح مفتاح، مرجع سابق، ص61

² صلاح الدين حسن السبي، قضايا مصرفية معاصرة، دار الفكر العربي، ط01، مصر، 2004، ص17

وفي ظل هذه الفروض يظهر البنك بصفة الوسيط فهو يتلقى مدخ ارت الأفراد ويكون في هذه الحالة مدينا للمودع، وتسجل الوديعة في الخصوم كمورد من موارد البنك، وتصبح بعد دخولها البنك أصل من أصوله.

نفترض أن حجم الوديعة التي دخلت البنك 1000 وحدة نقدية، فما هو التغيير الذي له أن يطرأ على ميزانية البنك نتيجة هذه الوديعة الجديدة في ظل هذه الافتراضات¹

لقد ظهرت الألف وحدة نقدية التي حصل عليها البنك في كل من جانبي الأصول والخصوم، وهذا يوضح أنه بينما زادت موجوداته بهذا المبلغ زادت التزاماته أيضا بنفس المبلغ .

إن مجرد حصول البنك على هذه الوديعة ال يعد وأن يكون عملية نقل هذا المبلغ من التداول إلى خزينة البنك، وطالما يظل هذا البنك ال يقرض أي جزء من الوديعة، أي يحتفظ باحتياطي نقدي كامل 100 % مقابل الودائع التي يلتزم بها، فال نتصور أن هناك مجالا لتوسع مضاعف أو انكماش مضاعف في حجم الودائع² التي يلتزم بها البنك كنتيجة لزيادة أو نقص في حجم الاحتياطي النقدي أو النقود المودعة لدى البنك².

من هنا نستنتج أنه إذا احتفظت البنوك في حالة الاحتياطي النقدي الكامل 100 % يكون لديها أي مقدرة على خلق ودائع جديدة

ثانيا حالة الاحتياطي النقدي الجزئي:

ويمكن إيضاح ذلك من خلال نظرية الصفوف في الجهاز المصرفي، أي أن الجهاز المصرفي يتكون من البنك أ، ب، ج، د... وهكذا، وأن نسبة الاحتياطي الإجباري هي % 20.³

بمعنى أن يتوجب على النظام المصرفي أن يحتفظ بمقدار 20 % من الودائع على شكل نقود قانونية وهذه النسبة من الودائع على البنوك التجارية تودعها لدى البنك المركزي، وهي من العوامل المهمة المؤثرة في عملية إنشاء النقود⁴

وأنه لن يحدث سحب أي مبلغ من الودائع تحت الطلب، وعدم تحويل أي جزء منها إلى ودائع أجل أو ودائع ادخارية¹.

¹ بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2006، ص153

² صبحي تادريس قريصة، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1983 ص82.

³ عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات النقود والبنوك - الأساسيات والمستحدثات، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص366

⁴ مروان عطوان، أسعار صرف (أزمت العملات في العلاقات النقدية الدولية)، دار الهدى للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر، 1992، ص12

لنفرض أنه أودعت وديعة بقيمة 1000 وحدة نقدية لدى البنك أ، إذا هنا البنك يحتفظ بقيمة 200 وحدة نقدية كاحتياطي إجباري ويتبقى لديه 800 وحدة نقدية كاحتياطي زائد سيمنح بقيمتها قروض²

وبشكل عام يمكن معرفة حجم النقود أو الودائع التي يمكن أن تنشئها البنوك التجارية من خلال افتراضنا أن نسبة الاحتياطي القانوني هي t ومبلغ الوديعة الأولية هو D و TD هي مجموع الودائع المتولدة، فإن³:

$$TD = D + (1 - t)D + (1 - t)^2 D + (1 - t)^3 D + \dots$$

وهي متتالية هندسية، حدها الأول D وأساسها $1-t$.

أي أن مجموع هذه المتتالية هو: $TD = D \cdot \frac{1}{1 - (1 - t)} = D \cdot \frac{1}{t}$

حيث: t هو مضاعف الائتمان أو مضاعف نمو الودائع

تكون هذه الآلية في ظل اقتراض عدم وجود تسرب نقدي، أما في حالة وجود هذا التسرب، وهو من العوامل المؤثرة على قدرة البنوك على إنشاء النقود فإن قدرة البنوك تضعف في هذا المجال.

والتسرب النقدي هو خروج النقود القانونية إلى خارج النظام البنكي، ويحدث ذلك عندما يقرض البنك شخصا معيناً ثم يقوم هذا الأخير بسحب نقوده واستعمالها خارج الدائرة البنكية فهو بذلك يحرم النظام البنكي من استعمالها، ونجد ظاهرة التسرب النقدي كل معناها عندما تنتقل إلى اعتبار النظام البنكي ككل على اختلاف البنوك التي تشكله.

وتتأثر هذه النسبة بعوامل كثيرة، أهمها عدم انتشار الثقافة والتقاليد والعادات البنكية بين حائزي² النقود، وتفضيلهم عند تسوية المعاملات استعمال النقود القانونية وتداولها من يد إلى يد⁴

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للمعروض النقدي

توجد عدة نظريات تفسر المعروض النقدي المتمثلة في:

¹ محمد الشريف إلمان، مرجع سابق، ص131

² محمود يونس وآخرون، اقتصاديات: نقود وبنوك وأسواق مالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص380

³ صالح مفتاح، مرجع سابق، ص64

⁴ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط06، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص50

الفرع الأول: المعروض النقدي في إطار النظرية النقدية الكلاسيكية

تعد النظرية النقدية الكلاسيكية خالصة للفكر والتحليل الكلاسيكي للظواهر النقدية والحقيقية في الاقتصاد. ويكاد يكون هناك اتفاق بين الاقتصاديين على أن صياغة النواة الأولى للنظرية النقدية الكلاسيكية كانت على يد الاقتصادي الفرنسي جان بودان¹ 1530-1596 في كتاب صدر له عام 1568، حيث نسب الارتفاع الذي حدث في الأسعار حينذاك بصفة أساسية إلى تيار المعادن النفيسة القادم من المستعمرات الإسبانية.

والحقيقة أن ما قدمه المفكر عبد الرحمن بن خلدون 1332-1405 في مقدمته من تحليل لطبيعة النقود وأهميتها في الاقتصاد يعد مساهمة سابقة لما قدمه جان بودان بفترة طويلة؛ فقد أوضح في مقدمته طبيعة العالقة بين كمية النقود وتوزيعها، وأشار إلى أن العمران يجلب النقود إلى البلاد الغنية وأن الرخاء والعمران يؤثران في سرعة دوران النقود².

كما تعد الدراسات التي قام بها المقرئزي (1364-1441) دراسات منهجية متكاملة وليست مجرد افتراضات؛ فقد أشار إلى أهمية النقود سواء على مستوى وظائفها الحيادية أو وظائفها الحركية، وأن قيامها بوظائفها له دور كبير في الاستقرار الاقتصادي، مشيراً إلى أن اختلال وظائفها، وخاصة كونها مقياساً للقيم ومخزناً للثروة، يؤثر تأثيراً واضحاً على مستويات الأسعار، وسلامة المعاملات الآجلة، وعدالة التوزيع. كما أوضح المقرئزي أن عدم قيام النقود بوظيفة تسهيل المبادلات يعد سمة من سمات التخلف³.

ويمكن القول إن المقرئزي قد استجمع جوهر النظرية الكمية والذي ينص على أنه إذا زادت كمية النقود في أي جانب أي مجتمع بصورة مطلقة فإن الأسعار سترتفع، وعندما تنقلص كمية النقود فإن الأسعار تنخفض. وإلى تحليل المقرئزي لجانب العرض وأثره على كمية النقود من خلال وظيفة وسيط للمبادلة، فإنه قد أبرز جانب الطلب من خلال تحليله لوظيفة مخزن للقيمة، ويتضح ذلك من تحليله لموقف المستهلكين من توقع ارتفاع الأسعار ورغبتهم في التخلص مما في أيديهم من نقود مقابل السلع التي يرغبون فيها؛ لشعورهم بأن تأخير استبدال هذه النقود يعني تزايد فقدها لقيمتها⁴.

¹ ناظم محمد نوري الشمري، "النقود والمصارف والنظرية النقدية"، دار زهران للطباعة والنشر، عمان، 2007، ص 241

² أحمد زهير شامية، "النقود والمصارف"، مؤسسة زهران للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 1993، ص 102

³ أحمد صالح الغامدي، "الآراء الاقتصادية للمقرئزي، دراسة مقارنة"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1413 هـ، ص 238-240

⁴ أحمد صالح الغامدي، نفس المرجع، ص 268-269

كما أشار المقريري صراحة إلى أن عرض النقود هو المؤثر الأول في قيمتها في حالة ما إذا حصل تزايد في كميتها المطروحة للتعامل¹. وأوضح أن الإسراف في إصدار النقود يؤدي إلى ضعف وانخفاض قوتها الشرائية. وما يمكن قوله خالصة إن المقريري سبق المفكرين الكلاسيك في دراسة النقود بعدة قرون، حيث اعتمد الكلاسيك عند بناء نظريتهم النقدية على عدة فروض ومسلمات كانت أمور واضحة ومدروسة عند المقريري.

هذا، وقد تتبع الاقتصادي جان بودان مجموعة من الاقتصاديين، مثل: جون لوك (1632-1704) كانتيلون دافيد (1790-1723) سميث آدم (1776-1711) هيوم دافيد (1755-1689) منتسكيو (1734-1680) ريكاردو (1776-1823) وجون ستيوارت ميل (1773-1836) وتبعهم ألفريد مارشال (1842-1924)؛ والذي يرجع إليه الفضل في الحفاظ على جوهر فروض الفكر الكلاسيكي².

وقد تم تجسيد التفسيرات التي قدمها الكلاسيك فيما يتعلق بالنقود في صيغتين رياضيتين تمثلان خلاصة الفكر النقدي الكلاسيكي، وهما معادلة التبادل ومعادلة كمبردج.

أولاً: معادلة التبادل

تجسد معادلة التبادل لفيشر (Fisher Irving (1867-1947) المبادلات الاقتصادية من خلال العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، وذلك بالجمع بين مختلف المتغيرات التي لها علاقة بتحديد المستوى العام للأسعار، وتأخذ الصيغة التالية:

$$MV = PT \dots \dots \dots (1)$$

حيث تمثل: (M) كمية النقود المعروضة، (V) سرعة تداول النقود، (P) المستوى العام لأسعار السلع المتبادلة، (T) حجم المعاملات.

ولما كانت المعاملات (T) ضمن العلاقة السابقة-لا تتضمن المعاملات الخاصة بالسلع المنتجة في الفترة الحالية فقط، ولكن تضم أيضا السلع المنتجة في الفترات السابقة، بالإضافة إلى الأصول المالية، فقد تمت إعادة حيث تركز على المعاملات الخاصة بالإنتاج الجاري صياغة العلاقة السابقة لتصبح ملائمة لأغراض التحليل³، فقط. فتصبح عند ذلك العلاقة:

$$MV = PY \dots \dots \dots (2)$$

¹ أحمد صالح الغامدي، نفس المرجع، ص 240

² عقيل جاسم عبد هلال، "النقود والمصارف"، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص 73.

³ محمد يونس، عبد النعيم مبارك، كمال أمين الوصال، "اقتصاديات: نقود وبنوك وأسواق مالية"، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 345.

حيث تمثل:

(M) كمية النقود المعروضة،

(V) سرعة دوران النقود الدخيلة (المعاملات الخاصة بالإنتاج الجاري)،

(P) المستوى العام لأسعار السلع المنتجة في الفترة الجارية،

(Y) مستوى الدخل الحقيقي.

ويمكن جوهر النظرية الكمية في فروضها. وطبقا لذلك يمكن استنتاج أن هناك:

علاقة طردية بين (M) و (V)،

وعلاقة طردية بين (P) وكل من (M) و (V)، وعلاقة عكسية بين (P) و (Y).¹

وبحسب الافتراضات الكلاسيكية فإن أي زيادة في (M) تؤدي إلى زيادة في (P) في نفس الاتجاه وبنفس النسبة، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. أي إن العرض النقدي يعد متغيرا مستقلا، ويعد المستوى العام للأسعار متغيرا تابعا و على علاقة طردية مع العرض النقدي.

ثانيا: معادلة كمبردج

تقر هذه المعادلة بأن النقود تقوم بالإضافة إلى وظيفة وسيط للتبادل بوظيفة مخزن للقيمة، وأن الطلب على النقود يمثل نسبة من الدخل، وفقا للصيغة التالية:

$$Md=ky.....(3)$$

حيث تمثل:

(M)الطلب على النقود،

(K)النسبة من الدخل النقدي التي يحتفظ بها في شكل نقدي سائل،

(y)الدخل النقدي؛

أي مستوى الدخل الحقيقي (Y) مضروبا في (P) ومع افتراض الاستقرار النسبي لـ (K) في الأجل القصير وثباتها عند بلوغ التشغيل الكامل تصبح العلاقة:

¹ - عقيل جاسم عبد الله، "النقود والمصارف"، مرجع سابق، ص 80

$$M=Md=ky.....(4)$$

وهنا ننتهي بالعلاقة الطردية التناسبية بين (M) و (P) حيث إنه وطبقا للافتراضات الكلاسيكية فإن زيادة (M) مع ثبات (K) تؤدي إلى ارتفاع (P)، وعند زيادة (M) و (K) على الترتيب فإن (P) سيرتفع. وعند ثبات (M) وزيادة (K) فإن (P) سينخفض

وما يمكن استنتاجه من التحليل النقدي الكلاسيكي أن الطلب على النقود يستمد من قيامها بوظيفة وسيط للتبادل، حيث يتحدد الطلب عليها بقيمة المبادلات الاقتصادية التي يراد استعمال النقود في تسويتها خلال فترة زمنية معينة، هذا كحالة أولى. أما في الحالة الثانية، فسيتمد الطلب على النقود من قيامها بوظيفة مخزن للقيمة، وهنا يتحدد الطلب على النقود بكمية النقود التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها في صورة أرصدة نقدية حاضرة في لحظة معينة¹. ومن الواضح أنه في الحالة الأولى تتوقف القوة الشرائية للنقود على العالقة بين الحجم الحقيقي للمبادلات التي يراد استعمال النقود في تسويتها عبر فترة زمنية معينة، وبين عرض النقود عبر نفس الفترة. أما في الحالة الثانية فتتوقف القوة الشرائية على العلاقة بين حجم الأرصدة النقدية الحاضرة التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها في أي لحظة زمنية، وبين عرض النقود في تلك اللحظة من الزمن. وتسمى الطريقة الأولى في تفسير قيمة النقود بطريقة المبادلات، وتسمى الطريقة الثانية بطريقة الأرصدة النقدية الحاضرة². وتشكل الطريقتان التعبير الرياضي للعالقة بين كمية النقود وقيمتها في نظر الكلاسيك.

أما عرض النقود عند الكلاسيك فيتكون من جميع الوسائل المتمتعة بقبول عام في الوفاء بالالتزامات المالية لدى المجتمع، وتشمل: النقود الائتمانية والنقود الكتابية³. على أن عرض النقود في لحظة معينة هو مجموع النقود المذكورة، والتي تعرف من الإحصاءات التي يقدمها البنك المركزي. أما عرض النقود خلال فترة زمنية معينة حصل عليه من خلال ضرب كمية النقود المتداولة في فم الضروري إدخال سرعة تداول النقود عند احتسابه، وي سرعة تداولها ينخفض.

¹ السيد عبد المولى السيد، "اقتصاديات النقود والبنوك، مع دراسة خاصة للنظام النقدي والمصرفي المصري"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر،

1998، ص 195

² السيد عبد المولى السيد، مرجع سابق، ص 195

³ محمد صالح عبد القادر، "محاضرات في النقود والبنوك والنظرية النقدية"، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص 70

الفرع الثاني: المعروض النقدي في إطار النظرية الكينزية.

إذا كان التحليل النقدي الكلاسيكي اعتمد على العالقة بين العرض النقدي والطلب على النقود، فإن كينز (1946-1883 Keynes Maynard John) اعتمد في تحليله النقدي على الطلب الفعال كجزء من الطلب الكلي المتوقع باعتباره المتغير المستقل الذي يحدد العمالة والنتاج والدخل الوطني، ولم يعتمد على طريقة المعادلات الكمية، بل اعتمد على تحليل الدخل الوطني في دراسة مختلف العالقات التي تتفاعل بين النقود ومستوى النشاط الاقتصادي والأسعار¹، وتعرف هذه الطريقة بطريقة الدخل.

ولما كان كينز قد اعتبر أن طلب النقود يكون لذاتها كما يكون عليها طلب مشتق، فإنه وَّجه كل اهتمامه نما اهتم كينز بجانب الطلب لاقتناعه بأن تشجيع الطلب هو الذي ينشط الإنتاج لدراسة الطلب على النقود. وإنما والتشغيل ويدفع بالمنتجين إلى زيادة العرض. وعلى ذلك يمكن القول إن النظرية النقدية الكينزية هي نظرية للطلب على النقود.

وأهم إسهام نقدي لكينز يتمثل في إضافته لدافع المضاربة لدوافع الطلب على النقود، لذلك تسمى نظريته النقدية بنظرية تفضيل السيولة. وقد افترض كينز أن الطلب على النقود هو دالة في مستوى الدخل الوطني وسعر الفائدة السائد في سوق السندات.

أما العرض النقدي عند كينز فاصطاح عليه بكمية النقود، ويتكون العرض النقدي الكلي من النقود الائتمانية إضافة إلى النقود الكتابية. واعتبر كينز عرض النقود متغيرا خارجيا، وجعل قرار تحديد كمية النقود مستقلا عن سعر الفائدة، إلا في حدود ضيقة²؛ أي أن العرض النقدي غير مرن بالنسبة للتغيرات في سعر الفائدة.

ووفقا لهذا المفهوم فإن المقصود بعرض النقود عند كينز كمية النقود المعروضة بقصد الاحتفاظ بها، ويلاحظ أن عرض النقود المتاحة لغرض المضاربة يساوي العرض الكلي للنقود مطروحا منه النقود المطلوبة لغرضي المعاملات والاحتياط³.

¹ السيد عبد المولى السيد، مرجع سابق، ص 207

² محمد الشريف إلمان، "محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، نظريات ونماذج التوازن والا لتوازن"، الجزء الأول، ديوان 2 المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 222-224

³ عبد المطلب عبد الحميد، "اقتصاديات النقود والبنوك، الأساسيات والمستحدثات"، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 307

ويتخذ منحني عرض النقود خطاً رأسياً موازياً للمحور العمودي، وهذا يعني أن عرض النقود يعد ثابتاً ومتغيراً مستقلاً، لأنه يتم التحكم فيه بواسطة البنك المركزي الذي يحدد حجم الإصدار ويؤثر في حجم الائتمان المصرفي.

الفرع الثالث: المعرض النقدي في إطار النظرية النقدية

من أولى الاعتبارات التي أخذ بها فريدمان (Friedman Milton (1912-2006) في بناء النظرية النقدية اعتبار النقود إحدى الموجودات وطريقة من طرق الاحتفاظ بالثروة من قبل الأفراد. ولا يمكن إنكار أن نظرية فريدمان هي تحليل لجانب الطلب على النقود، حيث أضاف إلى الطلب على النقود متغيرات جديدة يمكن من خلالها تغيير الطلب على النقود بنفسه. ووفقاً لهذا المفهوم اعتبر فريدمان الطلب على النقود مستقراً بدرجة عالية، وإن كان يعتبر أن الاعتبارات التي تحكمه هي نفسها الاعتبارات التي تحكم طلب أي سلعة أو خدمة، فإن حجم الطلب على النقود يتوقف على ما يحوزه الفرد من: الثروة والأثمان والعوائد في البدائل الأخرى للاحتفاظ بالثروة في صورتها السائلة، والأذواق¹.

وقد انطلق فريدمان من افتراض أساس يتمثل في استقلال العوامل المؤثرة في عرض النقود عن تلك المؤثرة في الطلب عليها. وقد حاول أن يثبت أن هناك علاقة قوية بين التغيير في الدخل والتغيير في عرض النقود، بحيث كلما انتظمت واستقرت سرعة تداول النقود كلما كانت هناك علاقة مباشرة بين الدخل والعرض النقدي، بما يجعل هذا الأخير ذا أهمية كبيرة في تفسير التغييرات في الدخل الوطني.

وأكد فريدمان إثبات الدراسات الميدانية صحة نظرية كمية النقود، والكامنة أساساً في تكرار ملاحظة الارتباط الكبير بين التغييرات الكبيرة في العرض النقدي ومستوى الأسعار في المدى القصير. وبين فريدمان أنه ربما تكون هذه العلاقة هي الوحيدة في الاقتصاد التي لوحظ تكرار حدوثها بانتظام في ظل ظروف متنوعة. وبحسب النظرية النقدية فإنه وللحد من التقلبات الاقتصادية يجب التحكم في العرض النقدي بمعدل ثابت يعادل معدل نمو الاقتصاد الوطني في الأجل الطويل، بما يؤدي إلى استقرار جزئي للأسعار². وعلى هذا الأساس فإن العرض النقدي يعتبر متغيراً خارجياً، يؤثر تأثيراً مباشراً على الإنفاق والدخل في الفترة القصيرة، وعلى مستويات الأسعار في الفترة الطويلة. وهو ما يسهل عملية التحكم في العرض النقدي، وحتى يكون هذا التحكم فعالاً يجب أن يكون غير متأثر بطلب الأعوان الاقتصاديين.

¹معتوق سهير محمد، "السياسات والنظريات النقدية"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1998، ص 313

²يسام الحجار، "الاقتصاد النقدي والمصرفي"، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2009، ص 250.

خلاصة الفصل:

المعروض النقدي يشكل أداة محورية في توجيه السياسات النقدية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، نظراً لتأثيره المباشر على مستويات الأسعار والنمو. كما تبين أن مكوناته تتنوع بين القاعدة النقدية والمجمعات النقدية المختلفة M1 إلى M5 ، مما يسمح بقياس درجات متعددة من السيولة. وتبين كذلك أن العرض النقدي لا يتحدد بشكل تلقائي، بل يخضع لجملة من المحددات أبرزها سلوك البنوك التجارية والمودعين، بالإضافة إلى تدخل البنك المركزي عبر أدواته التقليدية وغير التقليدية. ومن جهة أخرى، فإن التغير في حجم العرض النقدي يؤدي إلى آثار اقتصادية متفاوتة، حيث يرتبط ارتفاعه المفرط بالتضخم، في حين يؤدي انخفاضه إلى الانكماش والركود، أما التوازن فيه فيُعد شرطاً أساسياً لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي.

الفصل الثاني

أسس ومفاهيم حول مؤشر النمو
الاقتصادي

تمهيد:

يعتبر مؤشر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات المستعملة من أجل:

قياس الاداء الاقتصادي لاقتصاد دولة ما الذي يبرز لنا الوضعية الاقتصادية للبلد

توضيح الرؤى الاقتصادية من أجل معرفة المسار الذي يسلكه هذا الاقتصاد

كما يعبر ايضا عن مدى تحسين المستوى المعيشي للأفراد ورفاهيته من هذا المنطلق يكون للنمو مدلول اقتصادي واجتماعي

ومن خلال هذا الفصل سأحاول التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: عموميات حول النمو الاقتصادي

المبحث الثاني: أسس النمو الاقتصادي

المبحث الثالث: استراتيجيات ونظريات ونماذج النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: عموميات حول النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي في أي بلد ذو أهمية في الارتفاع بمستوى الناتج (الدخل) والتخفيض من باتت الشغل الشاغل لمختلف دول العالم، فهو يعتبر أيضا من أهم المواضيع التي لا بد معدلات البطالة التي من الوقوف عندها.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة أو التوسع في الناتج الحقيقي، أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي، إذ تؤدي هذه الزيادة في الناتج القومي إلى التخفيف من عبء ندرة الموارد، وتساهم في توليد الناتج القومي الحقيقي لمواجهة المشاكل الاقتصادية¹.

يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو في إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. فالنمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لا بد أن يترتب على هذه الزيادة ارتفاع في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو يجب أن يفوق معدل النمو السكاني. فإذا نما الناتج بنفس معدل النمو السكاني، فلن تحدث أي زيادة في نصيب الفرد من الدخل، وبالتالي لن يكون هناك أي تحسين في المستوى المعيشي للأفراد، رغم حدوث زيادة في الإنتاج. ومن جهة أخرى، قد تحدث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل نتيجة لانخفاض عدد السكان بمعدل أسرع من معدل انخفاض كميات الإنتاج، وهذا في حالة التدهور العام للاقتصاد، إذ إنه لن يتحقق أي نمو حقيقي في البلد رغم ارتفاع نصيب الفرد من الدخل ومن ثم، فإن:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \text{معدل نمو الدخل القومي} - \text{معدل النمو السكاني}$$

2- إن الزيادة المتحققة في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فقط، بل ينبغي أن تكون زيادة حقيقية، أي يجب استبعاد معدل التضخم منها:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي الحقيقي} = \text{معدل الزيادة في الدخل النقدي} - \text{معدل التضخم}$$

3- كما يجب أن تكون هذه الزيادة في الدخل مستمرة على المدى البعيد، وليست مؤقتة. ويُستبعد ما يعرف بالنمو العابر، الذي يحدث نتيجة عوامل عرضية، مثل الزيادات الموسمية أو الدورية في الناتج، لأنها لا تحقق شروط النمو الاقتصادي المستدام¹.

1 - محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية تطبيقية، قسم الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، 2000، ص 50 51

يمكن أيضًا تعريف النمو الاقتصادي بأنه ازدياد قابلية اقتصاد ما على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية،

سواء كان مصدر هذا التوفير محليًا أو خارجيًا. وبصفة عامة، يمكن القول إن النمو المستمر في نصيب الفرد

من الإنتاج الاقتصادي يشير إلى عملية تحدث من خلالها زيادة في السلع والخدمات، أي في نصيب الفرد من

الناتج الوطني الحقيقي أو من متوسط الدخل الفردي على مدى فترة طويلة.

وبالتالي، فإن النمو الاقتصادي يعني²:

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.

- أن تكون هذه الزيادة حقيقية وليست نقدية فقط.

- أن تحدث الزيادة على المدى البعيد.

ومنه يمكننا استخلاص التعريف التالي:

النمو الاقتصادي هو الزيادة المستدامة في الناتج المحلي الاجمالي او في الدخل القومي الحقيقي لدولة معينة خلال فترة زمنية محددة ويعتبر احد المؤشرات الأساسية التي تعكس تحسن الأداء الاقتصادي أي يعني زيادة القدرة الإنتاجية بإنتاج المزيد من السلع والخدمات مقارنة بالفترات السابقة

الفرع الأول: الفرق بين النمو والتنمية.

لولا قضية التخلف التي عانت منها العديد من الدول، لبقى مفهوم النمو والتنمية الاقتصاديين يُنظر إليهما كمصطلحين مترادفين، حيث كان يُنظر إلى التنمية على أنها زيادة الاستثمار المنتج، وزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، أي استغلال الإمكانيات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع. غير أن المفهومين يختلفان في المضمون والأهداف والقضايا التي يعالجها.

1- محمد عبد العزيز عجيبة، إيمان عطية ناصف، نفس المرجع السابق، ص 54

2- عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة الى السوق ومدى انجاز اهداف التنمية الاقتصادية، اطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص 21

تعددت تعريفات التنمية الاقتصادية، ويُعرفها البعض على أنها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وذلك من خلال إحداث تغييرات جذرية في البنية والهيكل الاقتصادي.

وتهدف التنمية إلى توسيع نطاق الطاقة الإنتاجية، ويمكن تعريفها أيضًا بأنها مجموعة السياسات التي يتخذها مجتمع معين، وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استنادًا إلى قواه الذاتية. فالتنمية بمفهومها الواسع هي الرفع المستدام لمستوى معيشة المجتمع ككل، والنهوض بالنظام الاجتماعي نحو حياة إنسانية أفضل. كما تُعرف بأنها أيضًا عملية تقدم المجتمع عبر استنباط أساليب جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال تنمية المهارات والطاقات البشرية، وخلق تنظيمات أكثر كفاءة.

ومن خلال هذه التعريفات، يتضح أن مفهوم التنمية أكثر شمولًا من مفهوم النمو الاقتصادي، حيث إن التنمية تعني الانتقال الفعلي من هيكل اقتصادي منخفض الإنتاجية إلى هيكل يسمح بزيادة الإنتاجية في حدود الموارد المتاحة، أي استخدام الطاقات الموجودة في الدولة استخدامًا أمثل، وذلك عبر إحداث تغييرات جذرية في البنيان الاقتصادي والاجتماعي وتوزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات.

ومن ثم، يمكن القول إن التنمية هي عبارة عن نمو مصحوب بسعي إلى:

- إحداث تغيير في هيكل الناتج، مع ما يتطلبه ذلك من إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات.
- ضمان حياة كريمة للمجتمع.
- ضمان استمرارية النمو من خلال استمرارية تدفق الفائض الموجه للاستثمار، بعد تلبية حاجات الأفراد.

الفرع الثاني: الفرق بين النمو الاقتصادي والتطور الاقتصادي

المجال الاقتصادي يعني تقدم اقتصاد ما نحو أهداف محددة، التطور لغة هو حركة إلى الأمام، وفي المنتج أو نوعية كتوزيع أفضل للمداخل داخل الدولة مسبقًا، إما كمية زيادة. فالتطور إذن يدل على التغيير والحركة، وغالبًا ما يُستعمل للدلالة على الحالة الاقتصادية لبلد ما أو قطاع ما، فمثلًا نقول التطور الاقتصادي أو التطور الصناعي لبلد ما خلال فترة معينة، وهو ليس مرادفًا للنمو، إذ إنه يمكن أن يكون هناك تطور في القطاع الصناعي بوتيرة أخف من تزايد السكان، فهنا لا يوجد نمو. كما أنه ليس مرادفًا

للتتمية، إذ يمكن أن يكون هناك تطور اقتصادي دون أن يكون مصحوبًا بتغيرات هيكلية وذهنية تضمن استمرارية وانتظام هذا التطور (أي أنه لا توجد تنمية)¹.

المطلب الثاني: طرق قياس النمو الاقتصادي ومقاييسه

الفرع الأول: طرق قياس النمو الاقتصادي

دراسة قياس النمو الاقتصادي هي الوسيلة التي عن طريقها نتعرف على ما يحققه المجتمع من نمو، ومن بين هذه الوسائل ما يلي:

أولاً: طريقة الدخل: الناتج الداخلي الخام هو إجمالي الدخل المحصل عليها في الاقتصاد خلال فترة محددة. وتختلف هذه الطريقة في تقدير الناتج الداخلي الخام، والتي تعتمد على الدخل، حيث إن جزءًا من هذه الدخل هو عبارة عن ضرائب غير مباشرة، وهي رسوم تفرضها الدولة على المبيعات، والجزء الآخر هو عبارة عن مجموع الأجور (عائد العمل)، والجزء المتبقي هو عبارة عن عائد رأس المال (الأرباح) ومن المعروف أن تقدير الدخل الوطني الذي يحصل عليه بهذه الطريقة يسمى الدخل الوطني بتكلفة عناصر وعوامل الإنتاج، وبذلك إذا أردنا الحصول على الناتج الوطني بسعر السوق، فإنه يجب أن نضيف إلى التقدير السابق قيمة الضرائب غير المباشرة وقيمة الاهتلاك فإذا جمعنا كل عوائد عوامل الإنتاج، أي بالإضافة إلى مجموع الأجور، مجموع الفوائد، الربح، ومجموع الربح، فإننا نحصل على تقدير للدخل القومي الوطني أي

$$Y = Y_w + Y_i + Y_r + Y_p$$

حيث :

$$Y = \text{يمثل الدخل الوطني.}$$

$$Y_w = \text{يمثل مجموع الأجور.}$$

$$Y_i = \text{يمثل مجموع الفوائد.}$$

$$Y_r = \text{يمثل مجموع الربح.}$$

$$Y_p = \text{يمثل مجموع الربح.}$$

¹ -جلال خشيب، النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات ، ص 05

نتائج الدخل الخام = الدخل الوطني .

ثانياً طريقة الإنفاق: تتمثل هذه الطريقة في حساب الإنفاق الكلي من قبل قطاعات الاقتصاد الوطني، والإنفاق الكلي ما هو إلا عبارة عن الطلب الكلي على البضائع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة. بحيث يتمثل الناتج الداخلي الخام، في هذه الطريقة، في إجمالي الإنفاق وبالتالي:

الناتج الداخلي الخام = الإنفاق الكلي.

$$Y = C + I + G + (M - X)$$

حيث :

Y = يمثل الدخل القومي

C = يمثل الانفاق العائلي

I = يمثل الانفاق الاستثماري

G = يمثل الانفاق الحكومي

(M - X) = حيث الخارجي العالم قطاع الإنفاق يمثل X و الصادرات M. الواردات

ثالثاً طريقة القيمة المضافة: يعبر عن القيمة انها الفائض من استعمال سلع ما في عملية وتحسب المضاف

كالآتي¹:

القيمة المضافة VA = قيمة المنتج النهائي - قيمة الاستهلاك الوسيطة

بحيث أن المنتج النهائي: يُقصد به كل المنتجات الموجهة للسوق للاستهلاك النهائي.

الاستهلاك الوسيط: يعني المنتجات المستعملة في عملية الإنتاج.

1- خدمات ربات البيوت: لا يشمل حساب إجمالي الناتج الوطني قيمة الخدمات التي تقوم بها ربة المنزل في البيت والمتمثلة في الطهي ومساعدة الصغار، رغم أنها قيمة جدًّا، وذلك لأنها تُقدّم دون مقابل.

¹ - عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، 1991، ص 20-21

2- الإنتاج العائلي المخصص للاستهلاك العائلي: يشير إلى كل ما يُنتج أو يُصنع بهدف الاستهلاك داخل الأسرة، مثل صنع الملابس (كالثمضان) من طرف رب العائلة، وهذه لا تدخل أيضًا في حساب الناتج الوطني.

3- النشاطات الاقتصادية غير القانونية: وتُعنى بها الإنتاج غير المصرح به بهدف التهرب الضريبي أو غير ذلك، ولا يتم إدخاله في حساب الناتج الوطني.

الفرع الثاني : مقاييس النمو الاقتصادي:

مقاييس النمو الاقتصادي هي مختلف الوسائل والمعايير التي من خلالها نستطيع التعرف على ما حققه المجتمع من نمو اقتصادي، وبما أن النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج الحقيقي وكذلك متوسط دخل الفرد، فإن قياسه يكون بـ:

اولا الدخل القومي الكلي المتوقع :

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة وتتوافر لها الإمكانيات المختلفة لاستغلال هذه الموارد كالتقدم... مثلاً.

ثانيا الناتج الحقيقي:

هو أساس لقياس معدل النمو الاقتصادي، ويشير إلى الكمية الفعلية من السلع والخدمات المنتجة مقومة بالأسعار الثابتة. وهذا الأخير يمثل التغير في الناتج الحقيقي بين فترتين، مقسوماً على الناتج الإجمالي للفترة الأساسية المنسوب إليها القياس، إلا أن هذا المقياس رفضه البعض، ذلك أن زيادة الدخل (أو نقصه) قد يؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية (أو سلبية). فزيادة الدخل القومي لا تعني نموًا اقتصاديًا إذا زاد عدد السكان بمعدل أكبر، ونقصه لا يعني تخلفًا اقتصاديًا إذا انخفض عدد السكان بمعدل أكبر.

ثالثا متوسط الدخل: يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداما وصدقا لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، إلا أن هناك العديد من المشاكل والصعاب التي تواجه الدول النامية لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد¹.

هناك طريقتين لقياس معدل النمو تعلى المستوى الفردي، الأول يسمى معدل النمو البسيط، والثاني معدل النمو المركب¹.

¹ - محمد عبد العزيز عجيبة، إيمان عطية ناصف ، المرجع السابق ، ص 65 - 67.

1 - معدل النمو البسيط : يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى، وتتمثل صيغته في ما يلي:

معدل النمو = الدخل الحقيقي في الفترة التالية - الدخل الحقيقي في الفترة السابقة

الدخل الحقيقي في الفترة السابقة

$$CM_s = \frac{Y_t - Y_{t-1}}{Y_{t-1}}$$

2 - معدل النمو المركب: يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيًا.

وتوجد طريقتان لحسابه: طريقة النقطتين، وطريقة الانحدار

ا طريقة النقطتين : لدينا صيغة:

$$Y_n = (1 + CM_c)^n$$

$$CM_c = \sqrt[n]{\frac{Y_n}{Y_0}} - 1$$

حيث :

CMs = معدل النمو المركب

N = فرق عدد السنوات بين اول واخر سنة في الفترات

Y0 = الدخل الحقيقي لسنة الاساس

Yn = الدخل الحقيقي لآخر فترة (n) .

ب- طريقة الانحدار: وصيغتها :

$$\ln Y_t = A + CM_{ct} \longrightarrow CM_{ct} = \ln Y_t - A.$$

حيث:

$Ln Y =$ اللوغاريتم الطبيعي للدخل في السنة (t) .

$A =$ ثابت

$CM =$ معدل النمو المركب في السنة t .

$t =$ الزمن .

المطلب الثالث: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي ومعوقاته

الفرع الأول: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

يرتبط مستوى الحياة في أي اقتصاد بالمقدرة الإنتاجية للاقتصاد من السلع والخدمات، وهذه الإنتاجية مرتبطة بكمية رأس المال البشري ومجموع المعارف التكنولوجية المتاحة عند العمال زيادة الإنتاج، ومع افتراض غياب عوامل الإنتاج الأخرى، نستنتج أن زيادة الحجم المتاح من عوامل الإنتاج يساهم في زيادة الإنتاج¹.

- عوامل الانتاج ان زيادة الحجم المتاح من عوامل الانتاج يساهم في زيادة الانتاج، مع افتراض غياب عامل التكنولوجيا نستنتج معادلة الإنتاج بالعلاقة :

$$Y = F (K. L)$$

حيث:

$Y =$ الإنتاج .

$K =$ رأس المال .

$L =$ العمل .

في هذه الحالة، فإن حجم الإنتاج لا يتغير إلا بتأثير تغيير حجم رأس المال والعمل. هناك العديد من العوامل المحددة للنمو الاقتصادي التي تعمل على إحداث النمو، من أهمها:

اولا عنصر رأس المال

¹ _ عمر صخري، المرجع السابق، ص 20-21.

يكون العمال أكثر إنتاجية إذا توفر لديهم مجموعة من الوسائل للعمل والإنتاج، والتي تتمثل في رأس المال المادي. وينطوي رأس المال المادي على كل أصل منتج، وينتج سلعةً أخرى كآلات والمعدات بالإضافة إلى التجهيزات والبنية الأساسية اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية، سواء كانت زراعية أم صناعية أم خدمية. ويتخذ رأس المال الصورة العينية في الأساس وعند إعطاء قيمة يتحول إلى شكل نقدي. ورأس المال لأي دولة أو أي اقتصاد، هو عبارة عن كمية رأس المال في تلك الدولة أو الاقتصاد في لحظة معينة، أي يعبر عن ما تملكه تلك الدولة من مباني ومعدات وآلات في تلك اللحظة، وهذا الموجود من رأس المال لا يثبت عبر الزمن. ومن جانب آخر، نجد أن عملية الإضافة إلى الموجود من رأس المال يُطلق عليها أيضًا (التكوين الرأسمالي)، وبالتالي يشكل التكوين الرأسمالي عملية تراكمية تضاف من سنة لأخرى، وهي تشكل الاستثمار. في النهاية، لا يحدو عن كونه مقدار الإضافة إلى الزيادة في رأس المال المجتمع، وهو الذي يعبر عن الفرق بين الموجودات من رأس المال في نهاية العام عما كانت عليه في بدايته.

ΔK : التغير في مخزون رأس المال

PMK : الإنتاجية الحدية لرأس المال

في الإنتاج، عندما يرتفع عامل رأس المال، تساهم الإنتاجية الحدية لرأس المال في قياس نسبة الزيادة

بوحدة واحدة ، حيث ان زيادة مخزون راس المال بمقدار ΔK يؤدي الى زيادة حجم الناتج بمقدار PMK

$$F(K + 1, L) - F(K, L) = PMK, (\Delta K)$$

ثانياً عنصر العمل: إلى جانب رأس المال المادي، يوجد نوع آخر من رأس المال، والذي يُعتبر ضرورياً يُعد عنصر العمل من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي، كما أن أهم عنصر في تكوينه هو السكان. زيادة السكان في هذه الحالة تعني زيادة عرض العمل، مع الأخذ بعين الاعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي، حيث يُعتبر ذلك مصدراً لزيادة النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي. ومن هنا وجب الاهتمام بتدريب العنصر البشري، وتنمية المهارات الفنية الأساسية، لأنها تؤدي إلى زيادة الإنتاجية، ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي.¹

-وتظهر أهمية عنصر العمل في عملية الإنتاج من خلال ما يلي :

$$PML + F(K, L+1) - F(K, L)$$

1- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية "تحليل جزئي وكمي للمبادئ"، ص 273

PML : الإنتاجية الحدية للعمل

ان ارتفاع عنصر العمل بنسبة ΔL يؤدي الى حجم الناتج بمقدار ΔL ، PML، مثال نفترض ان الانتاجية الحدية للعمل تساوي 02 معناه كل وحدة اضافية من العمل تيمح بزيادة القيمة المنتجة ب 02 وحدة، اذ زاد عامل العمل ب10 وحدات فان الاكمية الاضافية المنتجة تحسب كاتي :

$$\Delta L = PLM \cdot \Delta L$$

$$= 20 \text{ unité de production} \frac{\text{unité de production}}{\text{unité de capital}}$$

اذن زيادة 10 وحدات من عامل العمل تؤدي الى زيادة الانتاج ب20 وحدة

ثالثا : عنصر التكنولوجي

حتى الآن في تحليلنا لمصادر النمو الاقتصادي كنا نفترض أن دالة الإنتاج لا تتغير مع مرور الوقت، ولكن في الواقع، ومع اعتبار عنصر التقدم التكنولوجي، فإن دالة الإنتاج تتغير، وبالتالي الكمية المعطاة من كل عامل من عوامل الإنتاج، وأصبح من الممكن أن تنتج أكثر من الأمس، حيث يظهر التقدم التكنولوجي في التحليل بفضل معادلة الإنتاج التالية¹:

$$Y = AF (K. L)$$

A = يمثل مستوى التكنولوجيا

حيث إن الناتج لا يرتفع لمجرد ارتفاع حجم عنصر العمل وعنصر رأس المال فقط، ولكن نتيجة لتحسن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، ويشمل عامل التقدم التكنولوجي، تصبح معادلة النمو الاقتصادي على الشكل التالي:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \alpha \frac{\Delta K}{K} + (1 - \alpha) \frac{\Delta L}{L} + \frac{\Delta A}{A}$$

. $\alpha \frac{\Delta K}{K}$ = مساهمة عامل رأس المال .

. $(1 - \alpha) \frac{\Delta L}{L}$ = مساهمة العمل .

. $\frac{\Delta A}{A}$ = مساهمة عامل التكنولوجيا .

¹- عدة أسماء، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، وهران 02، 2016 ص 65

الفرع الثاني: معوقات النمو الاقتصادي

هناك العديد من المعوقات، نذكر منها على سبيل المثال:

اولا التعليم

لا جدال أن التعليم يرفع من كفاءة عنصر العمل بمختلف أنواعه إلى حد كبير، وكلما دخلت أساليب حديثة لتسيير العمل في مختلف ميادين الإنتاج، بات من الضروري الارتفاع بالمستويات التعليمية والتدريبية لقوة العمل. إن شخصاً يستطيع القراءة والكتابة والحساب لا بد أن يكون أكثر كفاءة بكثير في أعمال عديدة من شخص أمي.

كما أن مديراً متدرباً على الطرق الحديثة في إمساك الحسابات وإدارة الأفراد والرقابة على الموجودات في منشأته وسير العمل فيه، هو أكثر فعالية بكثير، في صدد الحصول على أكبر قدر من المخرجات السلبية من مدخلات معينة، من مدير يجهل هذه الأساليب الحديثة في إدارة الأعمال.

من الواضح أن كثيراً من الدول الآخذة في النمو، قد خصصت نسبة كبيرة من الموارد التعليمية لقلّة قليلة من الأفراد لينالوا في النهاية قسطاً وافراً من التعليم والتدريب، وذلك عن طريق بعثات تعليمية إلى الخارج لفترات يتلقون فيها الدراسة المتقدمة في مختلف مجالات تخصصاتهم العلمية.

وأي كان الأمر، فإن معظم الدراسات الجدية عن أوضاع الدول المتخلفة تُشير إلى زيادة وليس نقص الاتفاقيات على التعليم، لأن النقص في التعليم بأنواعه يشكل عائقاً خطيراً للنمو.

ثانيا الصحة

لا جدال أن الزيادة في الإنتاجية يمكن أن تتحقق بارتفاع المستويات الصحية للأيدي العاملة، إذ أن الجهد المبذول من جانب الأفراد العاملين يكون أكثر فاعلية، عندما يكون مستواهم الصحي مرتفعاً منه عندما يكون هذا المستوى متدنياً، بيد أن معرفتنا بالأثر الكمي للتغيرات في المستوى الصحي لقوة العمل أقل مما نود أن نعرفه، كما أن علينا الارتفاع بالمستوى الصحي للمواطنين في أي مجتمع متخلف.

ثمة حقيقة بالغة الأهمية في هذا الصدد، وهي أن المكاسب ليست دائماً نعمة لا تشوبها أية شائبة، ذلك أنها تعمل في نفس الوقت على خفض معدلات الوفيات، وبالتالي فإنها تسهم في النمو السريع للسكان، وفي المدى القصير فإن هذه المكاسب الضخمة المصحوبة بانخفاض معدلات الوفيات، تجعل النمو الاقتصادي أكثر صعوبة.

ثالثا الموارد الطبيعية:

يمكن القول أن الموارد الطبيعية ذات أهمية خاصة لعملية النمو، ذلك أن أية دولة تتوفر لديها إمدادات كبيرة من الموارد القابلة للنمو بسهولة، سوف يكون النمو أسهل عليها من دولة أخرى لا يوجد لديها إلا موارد قليلة أقل قابلية في التوصل إليها، والاستفادة منها في عملية النمو.

أيًا كان الأمر، فإن ما هو متاح من الموارد الطبيعية هو وسيلة هامة لدعم النمو، بل من الشاهدة عمليًا أن إمدادات أي بلد من الأرض والموارد الطبيعية غالبًا ما تكون قابلة للتوسع بسهولة في استخدامها الفعال، إن لم يكن في كميتها الكلية، غير أن المشاهدة عمليًا أيضًا في بعض الحالات، أن الأرض المخصصة لمنتجات زراعية وفقًا لنظام غير سليم للتركيب المحصولي، والأرض المتروكة دون استغلال بسبب نقص في وسائل الري، هي أمثلة معروفة جيدًا عن معوقات النمو.

رابعًا التكنولوجيا:

إذا أخذنا بعين الاعتبار الجانب التكنولوجي في عملية التنمية، فلا بد أن النمو يكون أسرع بالنسبة لدولة متقدمة غنية، لأنه يمكن إدخال أحدث الأساليب الفنية في الإنتاج والتوزيع في الدول الفقيرة لتسهم بذلك في عملية النمو إسهامًا كبيرًا. وهنا، فإن الدول المتخلفة الفقيرة لا تحتاج لإنفاق مبالغ ضخمة في مجال البحوث العلمية والتقدم التكنولوجي، حيث يمكن لها أن تستخدم ما سبق ابتكاره من أساليب فنية حديثة ومنتشرة في الدول الأكثر تقدمًا.

إن مثل هذا الوضع ذو دلالة هامة من زاوية إمكانيات تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة في العالم النامي، لأن الدول الأكثر تقدمًا لا يمكن أن تدخل على نشاطها الإنتاجي أي أسلوب جديد إلا عندما يكون قد تم فحصه واختباره وتطويره والتيقن من صلاحيته للتطبيق العملي، وفاعليته في تقدم الإنتاج، وهو ما ينطوي على إنفاق مبالغ طائلة في أغلب الأحيان لا يمكن أن توفرها الموارد المحددة لأي دولة فقيرة متطلعة إلى النمو.

وكذلك تتطلب عملية تطوير التكنولوجيا مراكز ومعاهد للقيام بالبحوث، كما تحتاج الدول المستوردة للتكنولوجيا أيضًا إلى أعداد كافية من الباحثين في مختلف التخصصات على مستوى عالٍ من الكفاءة المهنية

والتدريب المهني، وعلى دراية بكل تطور في تكنولوجيا الإنتاج حتى تكون لديها القدرة الإبداعية في عملية التطوير، والخيال الخصب في النظرة المستقبلية لمتطلبات التنمية.¹

المبحث الثاني: أسس النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: عناصر وخصائص النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: عناصر النمو الاقتصادي.

وتتمثل في ثلاث عناصر أساسية، وهي :

العنصر الأول: تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي

ويقاس متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي عن طريق قسمة الدخل الوطني على عدد السكان، ويتطلب تحقق الزيادة في نصيب الفرد أن يكون معدل نمو الدخل الوطني أكبر من معدل نمو عدد السكان. -فإذا كانت نسبة النمو في الدخل الوطني مساوية لنسبة النمو في عدد السكان (مثلاً 01)، فإن متوسط نصيب الفرد يظل ثابتاً.

-أما إذا كانت النسبة أقل من 01، فهذا يعني أن متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني ينخفض، حتى مع زيادة الدخل الوطني، لأن معدل نمو عدد السكان يفوق معدل نمو الدخل.

العنصر الثاني: تحقيق زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي

ويقصد بها قدرة الأفراد على شراء السلع والخدمات المختلفة. ويتطلب تحقيق هذه الزيادة أن يفوق معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار (معدل التضخم).

فإذا كانت نسبة التضخم مساوية لمعدل نمو الدخل، تبقى القوة الشرائية ثابتة وإذا فاق التضخم معدل النمو، فإن القوة الشرائية للفرد تتخفف

العنصر الثالث:

-أسامة بن محمد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 50¹

أن تكون الزيادة في الدخل ناتجة عن زيادة حقيقية في النشاط الاقتصادي أي أن تكون الزيادة مستقرة وليست مؤقتة، مثل تلك الناتجة عن إعانات خارجية أو ارتفاع مؤقت في أسعار الصادرات (كما حدث مع النفط عام 1973). يجب أن تكون الزيادة غير عرضية وأن تتميز بالاستمرارية وعدم التقلب من فترة لأخرى.¹

الفرع الثاني: خصائص النمو الاقتصادي.

يوجد عدة خصائص للنمو الاقتصادي، نذكر منها:

- لا يهتم النمو الاقتصادي بكيفية توزيع العائد، بل يركز فقط على الزيادة في الناتج.

- يحدث النمو بشكل تلقائي دون الحاجة إلى تدخل الدولة.

- التنمية الاقتصادية أوسع وأشمل من النمو الاقتصادي.

- يتميز النمو الاقتصادي بالطبيعة التراكمية؛ فالدول التي تنمو بمعدل أسرع تنتعج فيها الفجوة مع الدول الأخرى.

- يؤدي إلى رفع المستوى المعيشي ويوفر فرصة لتوزيع الدخل بشكل أفضل.

- يسهم في خلق فرص استثمار جديدة.

- يلعب دوراً هاماً في دعم الأمن الوطني.²

المطلب الثاني: فوائد وتكاليف النمو الاقتصادي.

تهتم كل دول العالم بتحقيقي نسب اعلى للنمو الاقتصادي نظرا للاهمية التي يتمتع بها الفوائد التي تعد الى شعوبها ، والاكيد انه لتحقيق اي هدف ، خاصة اذا كان مهما علينا ان نتحمل اعباء وتكاليف للوصول اليه

الفرع الأول: فوائد النمو الاقتصادي

- زيادة الكميات المتاحة من السلع والخدمات للمجتمع.

¹ - رفيق نزارى، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، غير منشورة، 2008، ص 74

² - عبد الله بلوناس س، المرجع السابق، ص 27

-تحسين الدخل ورفع معدلات الأجور، ما يؤدي إلى زيادة رفاهية المجتمع.

-المساهمة في القضاء على الفقر وتحسين المستوى المعيشي والتعليمي.

-التخفيف من مشكلات البطالة.

-زيادة الدخل القومي، مما يمكن الدولة من تنفيذ مسؤولياتها مثل الأمن والصحة والتعليم، وتحقيق توزيع أفضل للدخل¹.

الفرع الثاني: تكاليف (أعباء) النمو الاقتصادي.

لا يتحقق النمو الاقتصادي إلا في إطار تحمل بعض الأعباء والتضحيات، وأهمها:

1- النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، وحتى النامية، يؤدي إلى زيادة التلوث البيئي والقضاء على الثروات الطبيعية.

2- كلما زاد معدل النمو الاقتصادي، زادت معه الحاجة إلى إنتاج سلع رأسمالية أكثر وتوجيه الموارد والاستثمارات إليها، بالإضافة إلى زيادة الاستثمار في التدريب والتعليم، وهذا ما يتوجب التضحية ببعض السلع الاستهلاكية في الوقت الحاضر من أجل زيادة الإنتاج في المستقبل.

3- نقص الاستقرار الاقتصادي بسبب التقلبات في الفعاليات الاقتصادية كالبطالة الجزئية، ويرجع ذلك إلى أن عملية النمو الاقتصادي تحدث بصورة غير منتظمة وغير مستقرة.

4- كلما زاد معدل النمو الاقتصادي، زاد معه التقدم المادي وطغى على الجوانب الروحية والأخلاقية في المجتمع².

المطلب الثالث: أنواع النمو الاقتصادي.

هناك عدة أنواع للنمو الاقتصادي، وهي:

النمو الطبيعي (التلقائي): يُقصد به النمو الذي ينتج عن القوى الذاتية المتاحة للاقتصاد، دون اللجوء إلى التخطيط على المستوى القومي. وعادةً ما يكون هذا النوع من النمو بطيئاً، بالرغم من تعرضه أحياناً لتقلبات

1 - عبد المطلب عبد الحميد، نظرية الاقتصاد، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 472

2 - بتاني فتحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد، 2008 دفعة والبنوك، المالية ت - 10 ص، 2009.

عنيفة في المدى القصير. وقد سارت العديد من الدول على هذا النهج، الذي يتطلب مرونة كبيرة في الإطارين الاجتماعي والثقافي، حتى يتمكن من الانتقال بسرعة من قطاع إلى آخر.

النمو العابر: كما يشير اسمه، فهو نمو مؤقت لا يتمتع بالاستمرارية والثبات، بل يحدث استجابة لعوامل طارئة، غالبًا ما تكون خارجية. وبانتهاء هذه العوامل، ينتهي هذا النوع من النمو. وتعرف معظم الدول النامية هذا النوع، حيث يحدث استجابة لتطورات تجارية خارجية مثل ارتفاع أسعار المحروقات، إلا أن أثره يكون محدودًا بسبب جمود الأطر الاجتماعية والثقافية في هذه الدول.

النمو المخطط: هو النمو الذي ينتج عن عملية تخطيط شاملة للموارد ومتطلبات المجتمع. وترتبط فاعليته ارتباطًا وثيقًا بقدرة المخططين، وواقعية الخطط المرسومة، وكفاءة التنفيذ والمتابعة، إضافة إلى مشاركة الجماهير في عملية التخطيط على جميع المستويات. ويُعد نموًا ذاتي الحركة، بخلاف النمو العابر الذي لا يمتلك هذه الخاصية. كما أن النمو الطبيعي إذا استمر طويلًا قد يتحول إلى نمو مخطط.

النمو المكثف: هو النمو الذي يركّز عليه الاقتصاديون، ويعني نمو كمية السلع والخدمات المتاحة للفرد. ويُعتبر نصيب الفرد من الناتج الحقيقي هو المعيار الأهم في تقييم هذا النوع من النمو.

النمو الشامل:

يتحقق عندما ينمو إنتاج دولة ما وفقًا لمقياس الناتج القومي الحقيقي. ويعني هذا أن الدولة قد تحقق نموًا اقتصاديًا واسعًا حتى ولو لم يرتفع نصيب الفرد من الناتج القومي¹.

المبحث الثالث: استراتيجيات و نظريات و نماذج النمو الاقتصادي.

عرف النمو الاقتصادي باعتباره أهم المتغيرات الاقتصادية و أكثرها دلالة و تعبيرًا على الأداء الاقتصادي، حيث انه تلقى اهتماما كبير من طرف الاقتصاديين، لذلك ظهرت العديد من النظريات و النماذج المختلفة في مجملها لظاهرة النمو الاقتصادي، ومن خلال هذا المبحث سنتعرض إلى النظريات و المدارس الفكرية التي ركزت على عملية النمو الاقتصادي ابتداء من الاقتصاديين الكلاسيك، نظرية النمو الكثرية كما قدمها (هارود- ودمار) و ما تلاها من نظريات و نماذج أخرى بالإضافة إلى الاستراتيجيات.

¹ - والاس بيترسون، حمة تلاح دباغ، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، مؤسسة للطباعة والنشر، نيويورك، 1968، مكتبة صيدا بيروت، ص

المطلب الأول: إستراتيجيات النمو الاقتصادي.

تتقسم إستراتيجيات النمو الاقتصادي إلى إستراتيجية النمو المتوازن و غير المتوازن.

الفرع الأول: إستراتيجية النمو المتوازن.

تستند هذه الإستراتيجية إلى إعطاء دفعة موحدة ومتوازنة لكافة القطاعات الاقتصادية، حيث يأخذ رواد هذه النظرية (نركس، ورستين، رودان) بعين الاعتبار ما يلي¹

أولاً: دور الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية:

تتمثل هذه الهياكل في كل الانجازات الجماعية للبلاد والتي غالبا ما تكون مقدمة من طرف الدولة، و هي غير قابلة لتجزئة نظرا لكونها تستلزم حجما كبيرا كحد أدنى، مما يتطلب استثمارا مبدئيا ضخما، نظرا لتكاليفها الضخمة كالكسك الحديدية، الطرق إلى غير ذلك، و التي تتطلب مدة طويلة للانجاز و هو استثمار مبدئيا من حيث الوقت، بحيث لا يمكن تأجيله، فهو يسبق الاستثمار المنتج مباشرة أو بصفة موازية، نظرا لنقص هذه الهياكل في البلدان النامية يشكل عائقا معتبرا لها، تسمح هذه الهياكل بربط الأسواق فيما بينها و بالتالي كسر العزلة بين المناطق، بتوسع السوق الوطني، و فتح منافذ للمؤسسات.

ثانيا : الطبيعة المكمل للطلب :

حين يتم التغلب على النقص المتواجد في الاقتصاد الراكد و دفعه نحو مستويات أعلى للإنتاج و الدخل، وحتى يكون للهياكل دور يجب تطوير صناعات مختلفة، و عليه يجب توفير حد أدنى من الموارد لبرنامج التنمية ولا يكفي توفير انجاز بعض الصناعات و لكن يجب على التصنيع أن يكون على عدة جهات حتى تتمكن الصناعات الجديدة من ثمار التطوير الآني للصناعات الأخرى، بحيث تمكن من توفير الطلب المكمل و عليه يصبح المنتجين مستهلكين لسلع و الصناعات الأخرى.

ومن الانتقادات المقدمة لإستراتيجية النمو المتوازن²:

الاعتماد على الاكتفاء الذاتي حيث أن النمو المتوازن يرفض بصفة أو بأخرى التخصص حسب التقرق المطلق أو النسبي؛

¹ برينيه سيمون، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، أصول الاقتصاد الكلي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، دون مكان وتاريخ النشر، ص. 469.

² jaque brasseul , dictionnaire d'analyse économique, troisième édition, reirie et augmen paris, la découverte, 2002, pp 50,51. .

إهمال نشاطات القطاع الزراعي، حيث لا يوجد أي طريقة من أجل تحسين إنتاجية هذا القطاع؛

احتمال الاستثمار في العديد من المشاريع الصغيرة غير قابلة للنجاح نظرا لكون حجمها أقل من الحجم الأمثل الذي يمكننا من الحصول على وفورات الحجم؛

عدم واقعية مشروع كهذا نظرا لضرورة توافر أموال ضخمة لتنفيذه .

الفرع الثاني: إستراتيجية النمو غير المتوازن:

تتمثل هذه الإستراتيجية في التركيز على نمو قطاع معين و بالتالي عن طريق هذا القطاع ينتقل النمو إلى القطاعات الأخرى، و من الرواد الأساسيين لهذه النظرية نجد هريشمان، حيث هذا الأخير بين عدم واقعية إستراتيجية النمو المتوازن، و ذلك لكون أن عدم التوازن هو الذي يحرك قوى التغيير وبالتالي الدفعة القوية مرتكزة في القطاعات أو الصناعات الإستراتيجية ذات أثر حاسم في تحفيز استثمارات أخريكملة، و هذا لكون التنمية عملية تسمح من انتقال و تطور اقتصاد من حالة لا توازن إلى حالة لا توازن أخرى ولكن على مستوى أعلى من الإنتاج و الدخل.¹

المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي و الانتقادات الموجهة لها.

الفرع الأول: النمو الاقتصادي عند الكلاسيك و ماركس.

أولاً: النظرية الكلاسيكية.

تعد المدرسة الكلاسيكية أحسن المدارس من حيث إسهاماتها الواضحة و المتكاملة على الأقل في زمنها، حيث أنها تضمنت آراء كل من آدم سميث و دافيد ريكاردو المتعلقة بالنمو الاقتصادي بالإضافة إلى مفكرين آخرين، حيث أنهم اهتموا بالبحث في أسباب زيادة معدل النمو الاقتصادية في المدى البعيد، و من خلال هذه النظرية سنتطرق إلى أهم عناصرها.

1- نظرية آدم سميث Adam Smith

اهتم (آدم سميث)* في كتابه "ثورة الأمم" في 1776 بمشكلة التنمية، لذلك نجده وضع مجموعة أفكار أساسية كقوانين تتحكم في التحليل الاقتصادي و تتمثل هذه الأفكار في :

¹ عطية عبد القادر محمد عبد القادر، " اتجاهات حديثة في التنمية"، دار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2003 ،، ص119
ادم سميث(1723-1790): اقتصادي سكتلندي، من أبرز كتاباته كتاب"البحث عن طبيعة و أسباب ثروة الأمم.

- تقسيم لعمل: يرى ادم سميث بأن العمل مصدر لثروة الأمم، و تقسيمه هو وسيلة لزيادة الإنتاجية، و لقد اهتم سميث بتجديد العوامل التي تحقق النمو الاقتصادي، و من أكبر مساهماته هي فكرة زيادة عوائد الإنتاج المستندة إلى و تتحقق مزايا عديدة من جراء ، (specialization) و التخصص (division of labor) ظاهرة تقسيم العمل تقيمها:

- زيادة إنتاجية العمل الناجمة عن زيادة مهارة العاملين؛
- زيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص؛
- تناقص وقت العمل اللازمة لإتمام العمليات الإنتاجية

فتقسيم العمل يوفر وفورات خارجية (extrémal economies) و تحسن في مستوى التكنولوجيا و التي ينجم عنها تخفيض في تكاليف الإنتاج و زيادة الطاقة الإنتاجية، و لهذا فإن التخصص يسهل مهمة تراكم رأس المال واستخدام المكائن.¹

- حرية التجارة الدولية: يرى سميث أنه كلما كان السوق ضيقا و أسلوب الإنتاج الكبير كان لابد من توسيع حجم الأسواق بالنسبة لمعظم السلع، و هذا من خلال إيجاد عملاء للسلع المنتجة محليا في الدول الأخرى، فتوسع الأسواق أداة مهمة، والتجارة الحرة تقود إلى توزيع كفاء للموارد خاصة في ظل تنظيم السوق نفسها بنفسها (اليد الخفية).²

- تراكم رأس المال: يرى ادم سميث بان عامل تراكم رأس المال يؤثر على النمو الاقتصادي، و أن مصدره هو ادخار الطبقة الرأسمالية، و كذلك يتوقف على قدرة الأفراد على الادخار و بالتالي على الاستثمار، وعبارة أخرى تراكم رأس المال يتوقف على رغبة الأفراد على الادخار بدلا من الاستهلاك لان عامل الادخار يعتبر عامل مهم في تراكم رأس المال، و هذا الأخير يؤدي إلى النمو الاقتصادي.³

ولا يعتبر "سميث" القطاع الزراعي كقطاع وحيد منتج كما تبناه الطبيعيون، غير انه يعتبره القطاع الأساسي في عملية النمو الاقتصادي، حيث هذه الأهمية تتمثل في حاجة سكان المدن للمواد الغذائية التي يوفرها هذا القطاع

2- نظرية دافيد ريكاردو "David Ricardo".

1 - كمال بكري، "التنمية الاقتصادية"، دار النهضة العربية، بيروت، 1986 ، ص 84

2- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، "التنمية الاقتصادية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004 ، ص 71

3 أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، تطور الفكر والوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص. 112.

يعتبر (دافيد ريكاردو) * أن الأرض هي أساس أي نمو اقتصادي ، و انطلاق من ذلك يرى أن القطاع الزراعي هو مكن مهم نشاط اقتصادي و هو الزراعة، لأنه يعتبره شأنه الدعامية التي توفر موارد العيش للسكان و اهتم ريكاردو" بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الزراعي، و رأي بأن الإنسان قادر على تعويض تناقص الغلة، و من هذا المنطلق فكر في كيفية استخدام تقنيات حديثة في عملية الإنتاج لكنه رأى أن ذلك يكون ممكناً في القطاع الصناعي أكثر منه في القطاع الفلاحي.¹

وقسم "ريكاردو" المجتمع إلى ثلاث مجموعات تتمثل في:

-الرأسماليون: هم يعتبرون العنصر الأهم في عملية التنمية، و ذلك عن طريق الادخار من أرباحهم، و من ثم تراكم رأس المال وتكمن أهميتهم في العمليتين التاليتين²

البحث المستمر عن أحسن الطرق الإنتاجية التي تعمل على تحقيق أعظم ربح ممكن؛ إعادة استثمار هذه الأرباح في مشاريعهم القديمة أو بناء مشاريع جديدة، مما يؤدي إلى توسع رأس المال .

- العمال: هم الذين يمثلون المجموعة الأكبر فهم لا يمتلكون وسائل الإنتاج، بل يستخدمون تلك المقدمة لهم من طرف الرأسماليين، و يعتمد حجم قوة عملهم على مستوى الأجور، و حسب ريكاردو هناك مستوى طبيعي للأجور الحقيقية يتوقف عنده السكان عن الزيادة و النقصان فحينما ترتفع الأجور عن هذا المستوى تنخفض الوفيات نتيجة تحسين مستوى المعيشة و عندما تنخفض الأجور يحدث العكس.

- أصحاب الأراضي: فهم مهمون جدا في عملية التنمية لأنهم يمتلكون الأراضي، التي هي أهم عنصر في النمو الاقتصادي، و هم بذلك يحصلون على ربح في مقابل استخدامها، و الربح بالنسبة لأي أرض تستخدم فيها كمية معينة من العمل و رأس المال، يعادل الفرق بين قيمة الإنتاج من هذه و قيمة الإنتاج الذي يحصل عليها باستخدام نفس كمية العمل و رأس المال في الأرض مناظرة تعرف بالأراضي الحدية.

إن الربح والربح يشكلان الإيراد الصافي و الذي يعتبر مصدر عملية التكوين الرأسمالي، والنمو الاقتصادي لا يتحقق إلا إذا استخدم الإيراد الصافي لتوسيع عملية التكوين الرأسمالي، لكن ندرة الأراضي الخصبة تقود إلى تحول في الحصص النسبية للمجموعات الثلاث، الأمر الذي يقلل من حصة الإرباح إلى

دافيد ريكاردو: اقتصادي إنجليزي وُلد في لندن، وقد وجّه اهتمامه نحو الآداب والعلوم.

¹ إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة، الجزائر، الطبعة الأولى، 1997، ص. 64.

² محمد عبد العزيز عجيبة، محمد علي الليثي، مرجع سبق ذكره، ص. 72.

الحد الذي يؤدي إلى توقف عملية النمو إضافة إلى ظهور قانون الغلة المتناقصة و نشوء الربح و زيادته، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي و ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية¹

3- نظرية توماس روبرت مالتوس: "robot Malthus"

إن أفكار (مالتوس)* ركزت على أهمية السكان في تحديد الطلب بالنسبة للتنمية، حيث يجب أن ينمو الطلب بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج للحفاظ على مستوى الأرباح، و أن ادخار ملاك الأراضي يحدد الاستثمار المخطط له من طرف الرأسماليين، و الذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع، فينخفض العرض، و تراجع الربح الذي يتراجع معه النمو الاقتصادي.

أما نظريته في السكان فإنها تتلخص في أن نموه يكون بمتتالية هندسية، على عكس الغذاء الذي ينمو بمتتالية عددية، بسبب أهمية و دور التقدم التكنولوجي في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث المجاعات و زيادة المواليد لتناقص عوائد الزراعة، فينخفض دخل الفرد إلى حد الكفاف، و بالتالي فإن أي زيادة في الموارد تؤدي إلى زيادة عدد السكان و تساهم في تراكم رأس المال مما يعيق النمو الاقتصادي.

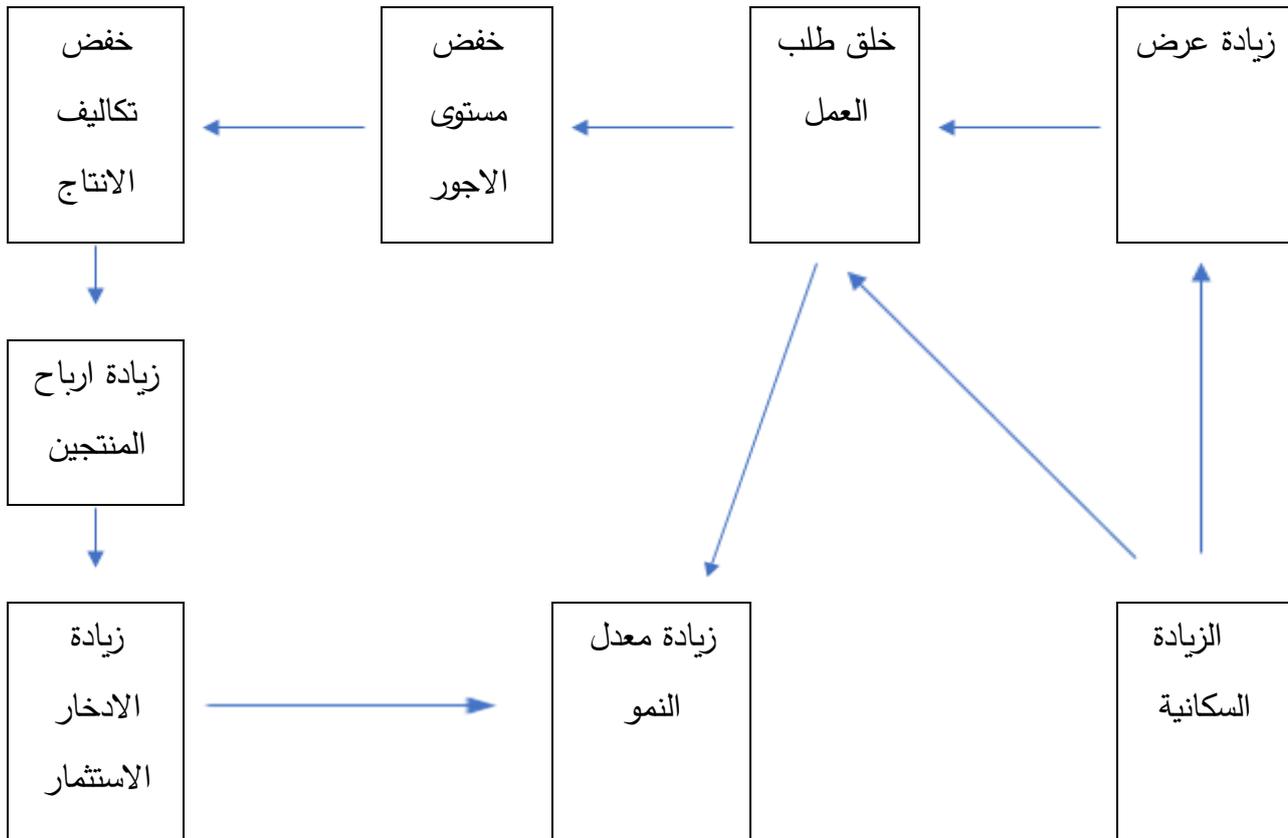
إن تحليلات: مالتوس" تقترب من الأوضاع السائدة في بعض مناطق إفريقيا و آسيا إلا أنها لم تصدق على دول العالم، بسبب ظهور الوسائل الحديثة للسيطرة على حجم السكان من جهة و لأن إنتاج الغذاء قد ازداد بمعدلات أعلى مما توقع مالتوس" و أعلى من معدلات نمو السكان، و ذلك بسبب تحسين التكنولوجيا في عملية الإنتاج إزديادته بمعدلات أكبر من معدل نمو السكان.² (التقدم التكنولوجي كان وراء التشاؤم في نظرة الاقتصاديين الكلاسيك)

¹ مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص. 59.

توماس روبرت مالتوس: اقتصادي بريطاني ورجل دين، من مؤلفاته Définition en économie politique، 1827

² محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الطاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999، ص.

الشكل رقم 1: تصورات مالتوس حول النمو الاقتصادي



المصدر: سالم النجفي، محمد القرشي، "مقدمة في اقتصاد التنمية"، دار الكتاب للطباعة و النشر، العراق، 1988، ص 63

- تقييم النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي.

- 1- الإرباح مصدر للادخار: اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أن الأرباح هي مصدر للادخار و هذا يصبح بالنسبة لبريطانيا في المرحلة البدائية للتنمية، لكن التجربة أشارت إلى أن هناك مصادر أخرى للادخار غير الأرباح و منها الطبقة الوسطى و كذلك ادخار الحكومة و القطاع العام؛
- 2- الادخارات تتوجه كلها للاستثمارات: يقول البعض بأنه ليس صحيحا أن كل الادخار يتم توجيهه نحو الاستثمار، و كما قال شومبيتر فإن الاستثمار يمكن أن يزيد على الادخار من خلال الائتمان المص
- 3- تجاهل الطبقة الوسطى: تفترض النظرية وجود تقسيم طبقي بين الرأسماليين (بما فيهم ملاك الأراضي) و العمال وبتجاهل الطبقة الوسطى التي تقدم إسهامات أساسية في عملية للنمو الاقتصادي؛

4- عدم واقعية مفهوم عملية النمو: حيث افترضت النظرية الكلاسيكية حالة من السكون مع وجود تغير يدور حول نقطة التوازن الساكنة، أي أن الكلاسيك افترضوا حدوث بعض النمو في شكل ثابت ومستمر، والواقع أن هذا التفسير لا يعد تفسيراً مقنعاً لعملية النمو الاقتصادي؛¹

5- تستند النظرية الكلاسيكية إلى نظرية تناقص الغلة و التي أغالها التقدم التكنولوجي تماما غير أنهم اعترفوا بأهمية التقدم التكنولوجي و في النهاية تكون السيادة لقانون تناقص الغلة.

6- القوانين غير الحقيقية: تقوم النظرة التشاؤمية للاقتصاديين الكلاسيك أمثال "ريكاردو" و "مالتوس" على أن النتيجة الحتمية للتطور رأس المال هي الكساد²

ثانيا : نظرية كارل ماركس "Karl Marx" لنمو الاقتصادي.

يرى (ماركس)* بأن الأجور تتحدد بموجب الحد الأدنى لمستوى الكفاف، (أي بتكلفة إعادة إنتاج طبقة العمال الذي يخلقه العامل، بالإضافة إلى زيادة الكثافة الرأسمالية (surplus value) بتعبير ماركس)، وأن فائض القيمة لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس المال الثابت يزداد و ينخفض معها الربح (الفرق بين كمية إنتاج العامل والحد الأدنى لأجر العمل)، كما أن فائض العمل يدفع الأجور للانخفاض، و أن أي تراكم رأسمالي يقود بالتحسن الاحتياطي للعمال إلى الاختفاء، مما يدفع الأجور إلى العلى و الأرباح إلى الأسفل، عن رد فعل الرأسماليين على ذلك إما بإبقاء الأجور منخفضة أو بالإحلال رأس المال محل العمل، مما يؤدي انتشار البطالة، و يعجز العمال عن استهلاك كل المنتجات، فيعجز الرأسماليين عن تصريفها، فتتسأ الاضطرابات الاجتماعية و تتحول معها السلطة و وسائل الإنتاج إلى العمال، فتتهار الرأسمالية. بخصوص أداء الرأسمالية كانت محاولة جيدة لفهم الميكانيزمات التي تعتمد عليها في تحقيق "Marx" إن تحليلات النمو الاقتصادي، إلا أن تنبؤاته بخصوص انهيار ذلك النظام لم تكن صحيحة، حيث زيادة الأجور الحقيقية، بل يمكن أن يعوض الرأسماليون ارتفاعها برفع إنتاجية العامل، مما يمكن تحقيقها معا باستخدام التقدم التكنولوجي الذي اهمله "Marx"³

- تقييم النظرية الماركسية:

¹ فايز إبراهيم الحبيب، "نظريات التنمية و النمو الاقتصادي"، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، 1985، ص34

² محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الطاهر أحمد، مرجع سبق ذكره، ص.

³ مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 61.

هناك جملة من النقائص و الانتقادات التي تم توجيهها إلى النظرية الماركسية و من بينها ما يلي¹ :

✓ تتبأ ماركس بحدوث تطور المنتجات المتقدمة بينما حدث ذلك التطور في البلدان المتخلفة، و في بداية التطور الرأسمالي و ما حدث في هذه البلدان من انهيار تجارب الاشتراكية يكفي لرد فكرة ماركس.

✓ إذا كان تطور اتمعات حتميا نتيجة لوجود التناقضات، فمن الطبيعي أن تحقق الاشتراكية أيضا نقيضا

ليظهر مجتمع جديد، و تسقط نظرية ماركس في حتمية التطور نحو الاشتراكية.

وما يعاب "Marx" هو إهماله لدور الطلب في تحديد القيمة المضافة، وتحديد العمل فقط كمحدد للقيمة، كما أن الواقع ينفي ما ذهب إليه "Marx" في أن أجور العمال تتجه نحو الانخفاض، بل العكس نجد الأجور في ارتفاع لفترات طويلة في الدول الرأسمالية المتقدمة دون أن يؤثر ذلك على فائض القيمة المنخفض، كما أن التنبؤ الماركسي بزوال الرأسمالية كان عكسيا²

الفرع الثاني: النمو الاقتصادي عند النيوكلاسيك (النظرية الكلاسيكية المحدثة)

في الثلث الأخير من القرن 19 م تغير الموضوع المركزي للاقتصاد من نمو الثروة في الأمد الطويل إلى دور التغير الحدي في التوزيع الكفاء للموارد، و الذي أصبح يعرف بالاقتصاد الكلاسيكي الجديد و الذي طوره كل من حيث نجدهم إهتموا عوضا عن ذلك بالمنفعة الحدية "Alfred Marshall" و "Walras" و "M'enges" و "Jevons" في تحديد أثمان عوامل الإنتاج، حيث تتم عملية تكوين رأس المال من خلال إحلاله محل العمل بمعزل عن نظرية السكان، اعتمادا على الادخار، الذي يعتمد بدوره على سعر الفائدة ومستوى الدخل، في حين يتحدد الاستثمار بسعر الفائدة بعلاقة عكسية و بالإنتاجية الحدية لرأس المال، كما يلعب السكان و التكنولوجيا و التجارة الدولية دورا مشجعا في توسع الإنتاج و تحقيق النمو الاقتصادي و عليه فانه يتضمن ثلاث أفكار تتمثل في³:

- يتحدد معدل نمو الإنتاج في المدى الطويل بمعدل نمو قوة العمل و إنتاجيته و المحددة خارج النموذج، كما أن معدل النمو مستقل عن معدل الادخار و الاستثمار، فكل ارتفاع في هذا الأخير سيتم تعويضه إما

كارل ماركس (1818-1883): فيلسوف واقتصادي اشتراكي ألماني، من مؤلفاته: نقد الاقتصاد السياسي والرأسمال.

¹ محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الطاهر أحمد، مرجع سبق ذكره، ص. 90.

² صلاح الدين نامق، نظريات النمو الاقتصادي، دار المعارف، الإسكندرية، 1966، ص. 103.

³ مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص. 68.

بمعدل أعلى بنسبة رأس بفرضية تناقص عوائد رأس المال V/K أو بالمعدل المنخفض (الأدنى) لإنتاجية رأس المال، K/V المال إلى الناتج

- إن مستوى دخل الفرد يعتمد على معدل الادخار و الاستثمار، ذلك لأن معدل دخل الفرد يتغير ايجابيا مع معدل الادخار و إلى الاستثمار و سلبيا مع معدل نمو السكان.

بسبب تفضيلات الادخار (بالنسبة للاستهلاك) و التكنولوجيا V/K و K/V - هناك علاقة سالبة لدي بلدن العالم بين (بالنسبة لدالة الإنتاج)، بحيث أن البلدان الفقيرة التي تملك كميات قليلة من رأس المال للفرد تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تملك كميات كبيرة من رأس المال للفرد، و مستويات المعيشة فيما بين بلدان العالم المتخلفة.

- و من ناحية ثانية تجمع النظرية النيوكلاسيكية (Alfred Marshall, J. Clark...) يمكن حدوث استمرارية النمو بدون حدوث ركود وذلك لان النمو الاقتصادي¹:

✓ عملية مترابطة و متكاملة و متوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل، يؤدي فيها نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو (الوفورات الخارجية)، و يؤدي نمو الناتج الوطني إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور و أرباح؛

✓ يعتمد على القدر المتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع، فبينما يرتبط حجم القوى العاملة بالتغيرات السكانية و بحجم الموارد، فإن سعر الفائدة يلعب دور الموجة لرؤوس الأموال من خلال استقطاب مدخرات السكان و ترجيحها نحو الاستثمار مما يجعل محصلة التفاعل بين التراكم الرأسمالي و النمو السكاني في الوقت الذي يقوم فيها المنظم باستغلال التطور التكنولوجي بكيفية لا تسمح بحدوث الجمود في العملية التطورية و ذلك بالتجديد والابتكار

أولاً: نظرية جوزيف شومبيتر في النمو الاقتصادي Joseph Schumpeter:

¹ صلاح الدين نامق، قادة الفكر الاقتصادي، دار المعارف، القاهرة، 1986، ص. 52.
جوزيف شومبيتر (1883-1950): وُلد في النمسا وتوفي في الولايات المتحدة الأمريكية، ويعتبر من الاقتصاديين المشهورين.

يعتبر (شومبيتر) من أبرز الكلاسيكيين الجدد الذين اهتموا بحقل النمو الاقتصادي، حيث ضمنت نظريته للنمو أنه غير مستمر، بل يصل بسرعة إلى حدوده و ذلك بسبب وجود بيئة غير مناسبة للاستثمار الابتكاري، و ذلك لسببين هما:

الأول هو توسع الائتمان حتى يصل إلى حدوده، و الثاني هو توسع الإنتاج يحدث فائض في السوق مما يخفض الأسعار و الدخول النقدية مما يزيد من مخاطر الابتكار، كما نجد شومبيتر أعطى دورا مهما للعوامل التنظيمية في عملية النمو، حيث يؤدي إلى خلق منتج جديد و إجراء التحسينات المستمرة إلى التنمية، و بالتالي فالنمو الاقتصادي هو عملية تحدث مرة واحدة تبعا لظهور اختراعات إبتكارية جديدة تدخل في الميدان التجاري على شكل استثمارات جديدة تؤدي فجأة إلى زيادة ملموسة في الدخل الوطني.

ثلاث عناصر هي: الابتكار، المنظم و الائتمان "Schumpeter" تتضمن نظرية النمو الاقتصادي حسب شومبيتر المصرفي، و ذلك لان الابتكار يمول عن طريق الجهاز المصرفي و ليس من الادخار، ما يؤدي على زيادة عدد المنظمين، مما يرفع حصة الأرباح من الأجور في الدخل و ذلك بسبب التغيرات الناتجة عن الابتكار الذي يولد الرغبة لدي المنظم ليحصل على أعلى الأرباح بتحديد المنتج و الابتكارات، فيساهم في عملية النمو الاقتصادي الذي يحدث بسبب وجود نوعان من الاستثمار هما:

الاستثمار التلقائي "autonomes": و الذي يتحدد بعوامل مستقلة عن النشاط الاقتصادي.

الاستثمار التابع أو المحفز "indues": حيث يتبع حجم النشاط الاقتصادي، يتحدد بالربح و الفائدة و حجم رأس المال القائم و بالتالي فهو يتحدد على أساس الموازنة بين الإيراد الحدي لإنتاجية رأس المال و الفائدة للحصول عليه¹

و لقد اعتمد شومبيتر في تحليله لدالة الإنتاج:²

$$Y = F(L, k, N)$$

و اعتقد أن الادخار يعتمد على الأجور **W** و الأرباح **R** و معدل الفائدة **r**.

حيث:

$$S = F(W, R, r)$$

¹ مدحت الفريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 69-70.

² سالم توفيق، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية، القاهرة، 2000، ص. 321.

ثانيا: نظرية مراحل النمو لروستو:

حاول (روستو) أن يطرح آرائه في النمو الاقتصادي من خلال اعتقاده بأن هناك خمس مراحل يمر بها المجتمع عند نموه، و من خلال توضيحه لبعض السمات التي تتسم بها كل مرحلة من هذه المراحل و التي يمكن أن نميزها عن الأخرى، و تتمثل مراحل روستو في:

1-مرحلة المجتمع التقليدي: في هذه المرحلة تكون الوظائف الإنتاجية محددة و المجتمع راكد نسبيا، و هذا لا يعني أنه مجتمع راكد على الإطلاق، بل أنه لا يتنافى مع زيادة الإنتاج من خلال زيادة مساحة الأراضي المستغلة و استخداما لتقنية لأغرض معينة، و لكن ذلك بحدود ضئيلة الحد كبير، حيث يوجد حد أعلى لمستوى إنتاج الفرد الذي يستطيع الوصول إليه بسبب ضعف الإمكانيات التي يتضمنها العلم و التقنية الحديثة.

إضافة إلى ذلك يكون النظام الاجتماعي متسلسل المراتب، حيث تكون مرونة الحركة فيه ضعيفة و ضيقة و أن نظام القيم السائدة تقوم على أساس القدرة الطويلة الأجل¹.

2-مرحلة التهيؤ أو التمهيد للانطلاق: في هذه المرحلة تظهر جملة من المتغيرات الاقتصادية و غير الاقتصادية تؤدي إلى انتشار الوعي الادخاري لدي الأفراد و الرغبة في الاستثمار و تحمل مخاطر الابتكارات و انخفاض معدل النمو السكاني و زيادة معدل التكوين الرأسمالي و استغلال فرص الابتكارات القائمة،

بالإضافة إلى خلق ابتكارات جديدة مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج و تدريب العمال على الإنتاج الكبير، حيث تحدث زيادة في الإنتاج الزراعي تمول الإنتاج الصناعي، و يبرز في هذه المرحلة الاستثمارات التضخمية في أشكال الرأس المال الاجتماعي.

3-مرحلة الانطلاق: حيث يتم في هذه المرحلة التغلب على العوامل المثبطة للنمو مما يسمح بحدوث نمو اقتصادي مستمر، و تصبح عملية النمو في هذه المرحلة أمرا حتميا للمجتمع و تشمل هذه المرحلة التغيرات التالية:

-ظهور صناعات جديدة تنمو بمعدلات مرتفعة؛

- تجارب دولية إن عملية النمو تدوم لفترة عقدين أو ثلاث، و بعدها ينتقل إلى مرحلة النضوج؛

¹ فليج حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، 2006، ص. 142.

ارتفاع معدل الاستثمار ب 5% من الدخل الوطني إلى أكبر من 10 %¹

4- مرحلة النضوج: هذه المرحلة تحاول تعميم التقنية الحديثة، على جميع نواحي حياته، يوظف بين 10 الدخل بشكل ثابت، و ينمو الإنتاج بأسرع من زيادة السكان، و يتغير تركيب الاقتصاد باستمرار و ذلك بتحسين الأساليب التقنية و ينتج محليا بعض المنتجات الصناعية التي كان يستوردها، و يستورد بضائع أخرى جديدة و يصدر بعض المنتجات، تنشر المعرفة التقنية و المهارة الإدارية التي تمكنها من إنتاج ما يزيد إنتاجه.

5- مرحلة الاستهلاك الواسع: يتجه المجتمع في هذه المرحلة إلى إنتاج البضائع و الخدمات الاستهلاكية المعمرة، حيث يرتفع دخل الفرد إلى مستوى عالي و يصبح معه كثير من الناس قادرين على الاستهلاك يتجاوز الطعام والسكن و الكساء، و يتغير تركيب القوى العاملة بزيادة نسبة سكان المدن إلى مجموع السكان و يرتفع نسبة الموظفين العاملين في المكاتب أو في الوظائف التي تتطلب المهارة في المشروعات الصناعية و غيرها، و يخفف المجتمع من الحاجة و ضغطة على زيادة و توسيع نطاق التقنية الحديثة، باتجاه تخصيص المزيد من الموارد للوفاء العام و الضمان الاجتماعي².

- تقييم النظرية النيوكلاسيكية:

وجهت للنظرية النيوكلاسيكية عدة إنتقادات من أهمها³ :

- التركيز على النواحي الاقتصادية في تحقيق التنمية و النمو متجاهلة النواحي الأخرى التي لا تقل أهمية كالنواحي الاجتماعية و الثقافية و السياسية؛
- القول بأن التنمية تتم تدريجيا بخلاف ما هو منفق عليه في الكتابات الاقتصادية حول أهمية وجود دفعة قوية لحدوث عملية التنمية؛
- الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية في المدى القصير دون الإشارة إلى ما قد يحدث على المدى الطويل؛

إفتراض حرية التجارة الخارجية أمر لم يسهل تطبيقه بعد ذلك مع وجود التدخل الحكومي و الحواجز التجارية خاصة بعد أزمة الثلاثينيات من القرن العشرين.

¹ محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، مرجع سبق ذكره، ص. 158.

² فليج حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص. 145.

³ ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة وتعريب: محمود حسن حسين، محمود حامد حمود، دار المريخ للنشر، جدة، 2006، ص. 77.

الفرع الثالث: النمو الاقتصادي لدى الكيترين:

شكلت النظرية الكثرية قاعدة هامة من حيث المفاهيم و أدوات التحليل التي استغلت من طرف العديد منالاقتصاديين في تحليلهم لعملية النمو الاقتصادي، حيث يعتبر التحليل على المستوى الكلي من أهم ما جاء به التحليل الكيترى .

اولا التحليل الكيترى:

اعتبر (كيتر) * أن من أهم عوامل النمو الاقتصادي الطلب، و الذي هو ذلك الجزء من الدخل الوطني الذي ينفق على الاستهلاك و التراكم، و حدد من خلال تحليله هذا العلاقة بين زيادة الاستثمارات و نمو الدخل الوطني، وأطلق على هذه العلاقة بالمضاعف و الذي يقيس اثر الاستثمار في الدخل الوطني، و حدد هذه العلاقة بالصيغة التالية¹:

$$M = \frac{1}{1-MPC} = \frac{1}{MPS}$$

حيث:

M: المضاعف

MPC: الميل الحدي للاستلاك

MPS: الميل الحدي للادخار

و من خلال هذه العلاقة نجد أن المضاعف هو عبارة عن مقلوب الميل الحدي للادخار، أي مقلوب الفرق بين الواحد الصحيح و الميل الحدي للاستهلاك حيث أن:

$$MPS = 1 - MPC$$

$$MPC = \frac{1}{1-MPS} \longrightarrow MPC = 1 - \frac{1}{M}$$

¹سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار الكتاب للطباعة، العراق، 1988، ص. 70.

جون مينارد كينز (1883-1946): اقتصادي إنجليزي، يعتبر من الاقتصاديين ذوي ميزة فريدة من نوعها، له عدة مؤلفات من بينها النظرية العامة للعمل والفائدة والنقود 1936.

و تتلخص أفكار كيتز فيما يلي¹:

- كان اهتمام كيتز بالاقتصاد الكلي عكس (الكلاسيكيين) الذين اهتموا بالاقتصاد الجزئي؛

- يرى كيتز أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من استخدام العمل و الدخل و ليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل، منتقداً بذلك النظرية الكلاسيكية؛

- يرى كيتز أن المشكلة التي مر بها النظام الرأسمالي، ليس بسبب العرض من السلع و الخدمات، بل تكمن في

الطلب الفعال و الذي عرفه على أنه "الجزء من الدخل الوطني أو الفردي ينفق على الاستهلاك و التراكم."

حسب كيتز الادخار و من ثم الاستهلاك دالة غي الدخل على عكس سابقه، الذين اعتبروا أن الادخار دالة في معدل الفائدة أولاً و في مستوى الدخل ثانياً، أما المستوى التوازني للدخل حسبه فإنه يتحدد وفق الطلب على الاستثمار، الذي يتوقف بدوره على معدل الفائدة السائدة في السوق من خلال "مضاعف الاستثمار" وفق المعادلة التالية:

$$\Delta Y = \Delta I \cdot K$$

حيث: ΔY : التغير في الدخل

K : المضاعف

ΔI : الزيادة في الاستثمار

فالزيادة في الإنفاق على الاستثمار يؤدي إلى زيادة مقدار الدخل الوطني بمقدار المضاعف.

-لقد نادى كيتز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لزيادة الطلب الكلي الفعال، من خلال سياسات اقتصادية نشطة تعيد الاقتصاد إلى التوازن.

لم يقدر كيتز نموذج خاص بالنمو الاقتصادي، بل قدم تحليل ساكن في الأجل القصير حيث يعتبر أن العنصر المحرك للنشاط الاقتصادي هو الاستثمار، و لذلك قدم نظرية حول الاستثمار معتبراً أن مستواه يتحدد من خلال معدل الفائدة و معدل العائد الاستثماري، و لم يتعرض لحقيقة أن الاستثمار قد ينشأ عن

¹ سالم توفيق النجفي، مرجع سبق ذكره، ص 72

زيادة الطاقة الإنتاجية، حيث يعتبر أن الادخار دالة في الدخل فقط دون سواه، ز أن المستوى التوازني للدخل القومي يحدث عندما يتعادل الادخار مع الاستثمار¹

- تقييم النظرية الكيترية:

بالرغم من الإسهام الكبير الذي جاء به المفكر الاقتصادي كيتر في تحليل و معالجة النشاط الاقتصادي، إلا أنه تلقى عدة إنتقادات من بينها²:

- ركز كيتر على الآثار المترتبة على الاستثمار في مجال الطلب الكلي، و لم يتعرض لحقيقة أن الاستثمار يتمخض في زيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني؛

- لقد كان الاهتمام الأساسي لكتر منصباً في التحليل على مشكلة الاستخدام الكامل للعمل و رأس المال القائم ومن ثم يعطي اهتماماً لمسألة خلق الطاقة الإنتاجية الناتجة عن الاستثمار.

الفرع الرابع: نظرية النمو الجديدة (النمو الداخلي) Endogenous Growth

ظهرت هذه النظرية منذ الثمانينات حيث تعتبر نظرية حديثة، و يعتبر (Paul Romer) في 1986 رائدها، وتفترض أن النمو الاقتصادي مستمر يتحدد من عملية الإنتاج نفسها و ليس من خارجها، و من أهم دوافع هذه النظرية هو عدم إجابة النظرية النيوكلاسيكية عن أسباب اختلاف معدلات النمو الاقتصادي بين الدول التي لها نفس المستوى التقني، بالإضافة إلى الدافع الذي يكشف أهم المصادر Solow.

وتفترض النظرية الجديدة زيادة العائد الحدي في حجم عوامل الإنتاج من خلال دور الآثار الخارجية لعوائد الاستثمار في رأس المال البشري مما يولد تحسن في الإنتاجية و هو يعادل الميل الطبيعي للعوائد المتناقصة.

و يرتكز النمو الاقتصادي على الادخار و الاستثمار في رأس المال البشري من جهة (Lucas) والاستثمار في البحث و التطوير و إنتاج المعرفة من جهة (Romer) يضاف إلى ذلك أن السوق الحرة تقود إلى أقل من المستوى الأمثل لتراكم رأس المال المتمم (Compleat entry capital) أي الاستثمار في رأس المال البشري و البنية التحتية والبحث و التطوير، بالتالي قد تحس الحكومة كفاءة تخصص الموارد من خلال الاستثمار في رأس المال (الذي يعتبر أساس التقدم التقني)، و من خلال تشجيع الاستثمارات الخاصة في الصناعات ذات التقنية العالية، إذا السياسة الاقتصادية ليست حيادية بالنسبة لتمويل حيث يعتبر Romr

¹ - محمد عبد العزيز عجيمة، محمد علي الليثي، مرجع سبق ذكره، ص 102

² محمد عبد العزيز عجيمة، محمد علي ليثي، ص 104-

البيروقراطيين الأكفاء و الحكم الصالح أساس النمو الاقتصادي طويل الأجل¹

اولا الانتقادات الموجهة للنظرية للنمو الجديدة (الجديدة):

واجهت النظرية الجديدة (الداخلية) بعض الانتقادات من أهمها ما يلي:

- من أهم عيوب النظرية الداخلية انها تعتمد على عدد من الفرضيات التقليدية النيوكلاسيكية و التي تعتبر غير ملائمة للبلدان النامية؛
- إن ما يعيق النمو الاقتصادي هو عدم الكفاءة الناجمة عن البني الإرتكازية الضعيفة و الهياكل المؤسسية غير الكافية و أسواق رأس المال و السلع غير الكاملة، و بسبب إهمال النظرية الداخلية العوامل المؤثرة فإن إمكانية تطبيقها لدراسة التنمية الاقتصادية تكون محدودة².
- أهملت النظرية الداخلية الأثر على النمو في الأجلين القصير و المتوسط، بسبب تركيزها الشديد على المحددات طويلة الأجل لمعدلات النمو الاقتصادي، نجد أن الدراسات التجريبية التي تفاوتت قدرة نظريات النمو الداخلي على التنبؤ قد أظهرت تأييدا محدودا لهذه النظريات³.

المطلب الثالث: نماذج النمو الاقتصادي و الانتقادات الموجهة لها.

إن الأهمية الكبيرة التي إكتسبها مفهوم النمو الاقتصادي، قد ضاعفت من اهتمام العديد من المفكرين بتفسيره وتحليله، و ذلك بتقديمهم نماذج، و كل نموذج يهدف إلى تفعيل حركة النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: نموذج هارود-دومار

يعتبر نموذج "هارود-دومار" كنموذج أولي له أهمية بالغة للاستثمار و دوره في تفعيل حركة النمو الاقتصادي، فحسب هارود-دومار فإن مشكل الرأسمالية يتمثل في أزمة البطالة، و انطلاقا من ذلك حاولا تبرير توازن ديناميكي على المدى الطويل و عند مستوى التشغيل الكامل.

يعتبر نموذج هارود-دومار نموذجا مرجعيا بالنسبة للنظرية الحديثة للنمو الاقتصادي و يسمى في بعض الأحيان بالنموذج الكيتري للنمو، حيث يبين هذا النموذج كيفية زيادة معدل النمو الاقتصادي، و حسبه فإن الحصول على هذه الزيادة في معدل النمو الاقتصادي يتم إما عن طريق تخفيض معامل (رأس المال/

¹ ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2004، ص 8

² -مدحت الفريشي، مرجع سبق ذكره، ص 81

³ ميشيل تودارو، ترجمة و تعريب: محمود حسن حسين، محمود حامد حمود، مرجع سبق ذكره، ص 156

(الدخل)، و إما بزيادة الاستثمار (نسبة الادخار إلى الدخل)، و بالتالي فإن النموذج يأخذ بعين الاعتبار كل من العرض و الطلب¹.

و من خصوصيات هذا النموذج أنه يهمل كل من الجانب النقدي و المالي، بالإضافة إلى نموذج "هارود" و الذي يقترب من نموذج "دومار"، لذلك عادة ما نتكلم عن نموذج "هارود-دومار"، و هذا رغم تحليل دومار يركز على صعوبة الحصول على التوازن في سوق السلع، و يهمل شروط التوازن في سوق العمل، أما تحليل هارود هو أكثر تكاملاً، و ذلك كونه يأخذ بعين الاعتبار شروط التوازن في كلا السوقين و العقبات في الحصول على التوازن الأتي بينهما، و على العموم فإن التحليلين يتوصلان إلى نفس النتائج تقريباً².

وقد وضح كل من هارود و دومار نموذجه في إطار مجموعة من الفرضيات و التي يمكن حصرها في³:

- أن الاقتصاد مغلق، و لا توجد تجارة خارجية، مع غياب التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي؛
 - إفتراض تحقيق الكفاءة الإنتاجية الكاملة للإنتاج الاستثمائي مع تحقيق العمالة الكاملة عند مستوى توازن الدخل؛
 - أن هناك نمط واحد لإنتاج السلعة، و لا يوجد إهلاك لسلع الرأسمالية، أي افتراض عمر لانهائي لها .
- وفيما يلي سنتطرق لعرض محتوى النموذجين .

أولاً: نموذج هارود:

اهتم (هارود) * بكيفية تحقيق النمو المتوازن في مجتمع حركي، حيث يعتقد أن الاقتصاد الرأسمالي المتقدم لا يحقق نمواً مستقراً إلا بالصدفة وإن حدث فمستحيل أن يحافظ على استقراره لمدة طويلة. وبالإضافة للافتراضات السابقة وضع هارود مجموعة من الافتراضات⁴:

الادخار يمثل نسبة من الدخل، و أن الادخار الذي يطلق عليه الادخار الفعلي يعادل الاستثمار الفعلي عند وضع التوازن؛

أن نسبة الدخل المستثمر تتأثر بمعدل الزيادة في الدخل، أو السرعة التي ينمو بها الناتج؛

¹- أشواق بن قدور، "تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي"، دار الراجحة للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2013، ص 75-76

²Gilbert Abraham, Frios, Dynamique économique, 7 édition, paris, édition Dalloz, 1991, p181.

³- فليج حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 148

* هارود روي فوير (1900-1978) اقتصادي انجليزي من مؤلفاته *an essay on dynamique theory* و يعتمد في أفكاره على النظرية العامة.

⁴- أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص 77

الادخار دالة للدخل، ويكون الطلب على المدخرات دالة لمعدل الزيادة في الدخل، وأن الطلب يساوي:

العرض. ويقدم هارود تصوراته حول معدل النمو الاقتصادي من خلال ثلاث نقاط تتمثل في¹:

1- معدل النمو الفعلي: يتمثل هذا المعدل في كل من الناتج و الدخل الوطني، و الذي يتحدد عن طريق كل من

نسبة الادخار و معامل متوسط رأس المال أي نسبة (رأس المال/ الناتج)، بافتراض ما يلي:

$$\dot{S} = sy \quad \text{الادخار الإجمالي } \dot{S} \text{ كدالة للدخل الوطني}$$

$$K = \frac{k}{y} = \frac{\Delta K}{\Delta y} \dots \dots \dots (1) \quad \text{المعامل المتوسط لرأس المال } k \text{ ثابت}$$

افتراض إن الميل المتوسط للادخار يساوي الميل الحدي للادخار

$$\text{أي:} \quad \dots \dots \dots \frac{s\Delta}{y\Delta} = \frac{s}{y} = \dot{S} \quad (2)$$

: كمعدل الادخار

: Y الناتج

s : الادخار

✓ إن المستوى العام للأسعار ثابتا.

✓ إن الأسعار تبقى ثابتة و كذلك أسعار الفائدة.

✓ ففي حالة التوازن الادخار يساوي الاستثمار. (3) $S = I \dots \dots \dots$

$$i = \frac{I}{y} \dots \dots \dots (4)$$

نمعدل الاستثمار:

و أن الاستثمار هو التغير الذي يحصل في رأس المال ومنه (5) $I = \Delta C \dots \dots \dots$

حيث: Δc التغير في رأس المال.

$$\dot{C} = \frac{\Delta c}{\Delta y} \dots \dots \dots (6) \quad \text{و المعدل الحدي لرأس المال هو}$$

¹ Gilbert Abraham, Frios, op.cit, p-p182-185.

و من المعادلتين (5) و (6) نتج (7) $\dot{C} = \frac{\Delta c}{\Delta y} = \frac{I}{\Delta y}$

و من المعادلة (7) نجد (8) $\Delta Y = \frac{I}{c}$

و بقسمة المعادلة (7) على Y نجد (9) $\frac{\Delta y}{Y} = \frac{I/Y}{c}$

و حسب المعادلة (3) نجد أن معدل النمو هو $G = \frac{\Delta y}{y} = \frac{\dot{S}}{c}$

و من خلال المعادلة الأخيرة نجد أن معدل نمو الناتج هو معدل الاستثمار (أو معدل الادخار) مقسوم على المعدل

الحدي (رأس المال/الناتج) وهي المعادلة التي نوصل إليها هارود في تعريفه للنمو الفعلي.

2- معدل النمو المضمون (المرغوب):

هو المعدل الذي يسمح للاقتصاد أن يتبع مسار نحو التوازن، و تقوم المؤسسات في هذا المسار بتخصيص مبلغ التي ادخرته، و من أجل تحديد هذا المعدل S معين من الاستثمارات بصفة مستمرة و الذي يتناسب مع نسبة الدخل لرأس المال و نسبة الادخار في حالة التشغيل الكامل و التي تدخل C نستعين بنظرية المضاعف و مبدأ المعامل الحدي في نسبة المضاعف و الذي يدخل في المعجل.

مع الأخذ بعين الاعتبار المساواة أو التوازن بين الاستثمار و الادخار و نتحصل على:

لاستثمار المرغوب فيه و الذي يعتبر نسبة ثابتة: $SY_0 = C (y_1 - y_0)$ (1)

y_0

و الادخار المحقق هو SY_0

و من العلاقة السابقة (1) نجد: $G_w = (y_1 - y_0)/y_0$

$$= \frac{S}{c}$$

من هذه المعادلة يمكن تفسير معدا النمو المرغوب فيه و المستخدم لكامل مخزون رأس المال، و الذي يحقق توفير

1 . يمثل النمو المستهدف S يمثل السلوك الاستهلاكي، و C الاستثمارات اللازمة لضمان معدل

3- معدل النمو الطبيعي: هو عبارة عن أقصى معدل للنمو تسمح به كل من التطورات الفنية أو التقنية،

حجم

Gn. السكان، التراكم الرأسمالي و درجة التفضيل بين العمل و وقت الفراغ، يرمز له بGn.

و المعادلة الممثلة لهذا النموذج هي: ²

$$G_n \cdot G_r = O_r \neq S$$

هو معدل النمو الطبيعي خلال الفترة الزمنية المحدد يقابل: Gn : $\frac{\Delta y}{y}$: حيث أن

هو معامل رأس المال الذي يمكن أن يحقق معدل النمو الطبيعي؛: Gr

هو الميل المتوسط للادخار ولا يساوي تت و يعادل : Or s/y

العلاقة بين المعدلات الثلاثة: G، الفعليGw المرغوب فيه، Gn الطبيعي

Gn أكبر من Gw إذا كان :

✓ يحدث إنكماش متتالي و عليه سيكون معدل النمو المضمون أكبر من معدل النمو الفعلي، ومن أجل تقادي ظهور فائض، يجب على الإقتصاد أن ينمو بنفس مقدار معدل النمو المقبول.

✓ سيكون هناك فائض في السلع الرأسمالية مما يؤدي إلى تخفيض الطلب على الإستثمارات الجديدة.

❖ إذا كان Gn أكبر من Gw ($Gw < Gn$)

يحدث تضخم متتالي وسيكون معدل النمو GW اقل من G ؛

ستعجز السلع عن مواجهة الطلب (نقص العرض)، مما يجعل الاستثمارات المطلوبة أكبر من الفعلية؛

❖ إذا كان $Gw = G$ فان الإقتصاد في حالة توازن

ثانيا: نموذج دومار

¹-مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 139

²Eric Bosserelle ,Dynamique économique: croissance crises cycles, édition gualino,2004, p109-110.

نشر دومار نموذجه في كتاب إسمه " التوسع و العمالة "سنة 1947 ، ثم قام بكتابة عدة مواضيع حول نفس الفكرة و نشرها جميعا في كتاب بعنوان "مقالات في نظرية النمو الاقتصادي "سنة 1957 ، و كان قد بني نموذجه حول النمو الاقتصادي وفقا للإشكالية التالية:

بما أن الاستثمار يزيد في الطاقة الإنتاجية ويزيد في الدخل في نفس الوقت، فما هو معدل الزيادة المطلوب في الاستثمار لجعل الزيادة في الدخل مساوية للزيادة في الطاقة الإنتاجية بحيث يستمر الاستخدام الكامل في المجتمع؟ فكان الحل المستخدم هو إيجاد علاقة بين الطلب الإجمالي والعرض الإجمالي من خلال الاستثمارات، وبالإضافة إلى ذلك إعتد دومار في نموذجه على الفرضيات التالية:

جميع مفاهيم الدخل والاستثمار والادخار المستخدمة في النموذج لا تمثل إلا قيما صافية بعد خصم الاستقطاعات الخاصة بكل منهم؛

جميع القرارات الاقتصادية تتم آنيا و بدون فواصل زمنية؛

ثبات المستوى العام للأسعار خلال فترة التحليل .

طرح دومار في نموذجه فكرة التوازن بين الزيادة في جانب العرض من جهة و من جانب الطلب من جهة

أخرى، وإستخلص التوازن في المعادلة التالية $\Delta Y = I\delta$

ΔY حيث: تعني التغير في الدخل، I تعني حجم الاستثمارات؛

δ تعني الاجمالي الصافي لزيادة الطاقة الكاملة في المخرجات.

و تعني هذه المعادلة أنه للمحافظة على إستمرارية التوظيف الكامل لابد أن ينمو الاستثمار و الدخل بمعدل سنوي يساوي حاصل ضرب الميل الحدي للادخار في الإنتاجية المتوسطة¹ .

ثالثا: الانتقادات الموجهة لنموذج هارود-دومار .

من الانتقادات الموجهة لنموذج هارود-دومار الفرضيات التي بني عليها التحليل و المتمثلة في:

- ثبات ميل الادخار، و الذي قد يكون صحيح على المدى القصير، و لكنه غير صحيح على المدى المتوسط والطويل؛

¹ إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية"، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012، ص، ص ص 97-98

- إفتراض ثبات العلاقة بين رأس المال و الناتج، و الذي قد يكون صحيح على المدى القصير، و لكنه غير صحيح على المدى المتوسط و الطويل؛
 - إفتراض ثبات سعر الفائدة فهو إفتراض غير واقعي ؛
 - إفتراض عدم تدخل الدولة؛
 - إفتراض ثبات المستوى العام للأسعار كان من الانتقادات الهامة.¹
- بالإضافة إلى ذلك فإن نموذج هارود-دومار يربط بين النمو و الادخار، و الذي يعتبر هذا الأخير نسبة من الدخل القومي، مع العلم أن العديد من إقتصاديات الدول النامية لا يتوقف على إدارها (إستثمارها) على الدخل وحده و لكن على حجم الصادرات
- أيضا، و هذا يعني أنه كلما إرتفعت نسبة الصادرات في هذه الدول كلما تمكنت هذه الأخيرة من الرفع الاستثمار و من معدل النمو الاقتصادي².

الفرع الثاني: نموذج سولو

من خلال نموذج (سولو)* تم دراسة حركية النمو المتوازن عند الاستخدام التام لرأس المال.

أولا: فرضيات النموذج: فرض سولو الفرضيات التالي³ :

_ الإنتاج دالة لعنصر العمل و رأس المال

$$Y = f(k, L)$$

_ العمل ينمو بنسب ثابتة. (n)

كما يفترض سولو أن الاستثمار الصافي يساوي الادخار، حيث إذا رمزنا ب S للادخار، فإن الزيادة في رأس

$$\text{المال تكتب ب } K d(t)/td = \mathbf{Sy}t$$

وأن عدد السكان ينمو بمعدل خارجي قيمته n ، بالإضافة إلى أن سوق العمل في توازن على المدى الطويل،

و منه فإن المتغير L تمثل كل من العرض و الطلب و يمكن كتابتها

¹ مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 76-78

² أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص 85

³ -أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص 86

$$d f(t)/dt=NI$$

و إذا قمنا بالتعبير عن الزيادة في مردودية العمل ب

$$\frac{dk}{dt} = Sf(K_t) - (nf)k_t$$

ثانيا: عرض النموذج:

دالة الإنتاج: تتضمن المتغيرات الداخلية في النموذج كلاً من الإنتاج (Y)، ورأس المال (K)، العمل (L)، مردودية العمل (L)، إذا تدخل هذه العوامل في دالة الإنتاج التي تُعطى بالعلاقة التالية:

$$Y=F (Kt,Lt, ,At)$$

t تمثل الزمن.

من خصائص هذه الدالة هو أن الزمن لا يدخل مباشرة في الدالة و يتغير الإنتاج في الزمن وفق لتغير عوامل الإنتاج المحصل عليها عن طريق لكميات المعطاة من رأس المال و العمل و التي تتزايد في الزمن بفضل

التقدم التقني (A) .

كذلك من خصائص دالة الإنتاج أن الإنتاجية الحدية لعنصري العمل و رأس المال يؤولان إلى الصفر (على التوالي) اي: ¹

$$\text{Lim } f(K) = \text{Lim } f(L) = 0$$

$$K / \infty \quad L / \infty$$

$$\text{Lim } f(K) = \text{Lim } f(L) = 0$$

$$K / 0 \quad L / 0$$

¹ صدر الدين صوالي، "النمو و التجارة الدولية في الدول النامية"، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجائر، / 2006ص18

-القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال: تتمثل هذه القاعدة في إيجاد معدل الادخار الذي يعظم الكمية المستهلكة لكل فرد في كل الفترات حيث انه بالنسبة لكل دالة إنتاج ذات قيم h و معطاة، يرجو قيمة واحدة 0 توافق الحالة النظامية مرتبطة بكل معدل إيدار S ، إذا رمزنا لها $K^*(s)$:

$dk^*(S)/sd$ وعليه فإن مستوى الحالة النظامية للاستهلاك الفردي هو:

$$C^* = (1 - s) + (k^*(s))$$

مما سبق يمكن إستخراج معدل ادخار القاعدة الذهبية و معدل الاستهلاك للفرد الموافق معطي ب :

$$Cor = f(K^*(s)) - (h+1)K^*(s)$$

حيث $K^*(s)$ تمثل قيمة التي توافق القيمة العظمى ل C^* وإذا قمنا بتوفير نفس القيمة المستهلكة لكل فرد من الاجيال الحالية والمستقبلية ، فان القيمة العظمى هي : Cor^1

ثالثا: نتائج نموذج سولو

من خلال النموذج يمكن استخلاص مستوى التوازن طويل المدى: ²

- نسبة رأس المال على العمل: الإنتاج و الاستهلاك للفرد تثمر بالمقدار λ
- المتغيرات على مستوى (رأس المال، الإنتاج و الاستهلاك) تنمو بمعدل $h + \lambda$
- معدل الأجر $f'(K^*) - K^* f''(K^*)$ ينمو بمقدار λ
- مردودية رأس المال تساوي $f'(K^*)$ وهي ثابتة

بالاضافة إلى أن معدل النمو طويل المدى محدد عن طريق عناصر خارجية، فله ديناميكية الانتقالية أي كيفية اقتراب الدخل الفردي لاقتصاد ما من حالته النظامية أو عند اللزوم إلى الدخل الحقيقي لاقتصاد آخر.

$$Kd(t) / dt = f(s[K(t)] - (h + 1) K(t)) \quad \text{حيث أنه بقسمة المعادلة}$$

$$Kg = [Kd(t) / dt] / K \quad \text{نحصل على معدل نمو رأس المال } Kg :$$

$$= (s \cdot f[K(t)]) - (h + 1)$$

¹ صدر الدين صوابلي، مرجع سبق ذكره، ص 20

²-أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص 89

و منه فإنه لما تكون K مرتفعة نسبياً فإن الإنتاجية المتوسطة لرأس المال $f(K)/K$ تكون نسبياً منخفضة، غير أن $s \cdot f[K(t)]$ نسبياً مرتفعة، والاستثمار الخام لوحدة رأس المال Kg و بالتالي فإن معدل النمو $n+1$ ينخفض بمعدل الفعلي قيمة ثابتة K رأس المال لكل عامل هو نسبياً مرتفع، و يؤول إلى حالته النظامية، و بنفس الطريقة يمكن تحديد بأن الاقتصاد الذي يبدأ برأس مال ابتدائي يفوق الحالة النظامية أي $(0) K$ فإن معدل نموه ينخفض في الزمن.

رابعا: نموذج سولو مع التقدم التقني

إن النموذج الأول لسولو لم يستطع تفسير حقيقة نمو دخل الفرد، ففي الزمن الطويل عندما يصل الاقتصاد إلى الحالة المستقرة لا ينمو متوسط دخل الفرد و يظل ثابتا عند مستوى الحالة المستقرة و لتوليد نمو متوسط دخل الفرد في المدى البعيد تم إدخال مفهوم التقدم التقني.

إذا كانت دالة الإنتاج على الشكل العام $F(K,L)$ يمكن النظر إلى التقدم التقني A على أنه زيادة في الناتج المحلي الإجمالي متأتية من مختلف تأثيرات التقدم التقني.

تعطى دالة الإنتاج الكلية لهذا النموذج بالصيغة التالية : $Y = F(K,A,L)$

يتطلب ثبات نسبة رأس المال الفرد للتقدم التقني نمو نسبة الناتج الفرد للتقدم التقني، $F(K)$ و نسبة رأس المال

الفرد للتقدم التقني K حيث يمكن أن تكتب $Y = F^\alpha A^{(1-\alpha)}$

α تمثل نصيب الفرد من الناتج الاجمالي .

و يمكن كتابة شروط التوازن في السلع على النحو التالي $\bar{K}G = [s\bar{K}^{\alpha-1} - (n + g + d)]$

و من خلال هذه المعادلة يمكن أن نحصل على تعبير صريح لنسبة رأس المال الفرد للتقدم التقني في المدى الطويل على الشكل التالي:

$$[S] (n + g + d)^{\frac{1}{1-\alpha}} = K^*$$

$$\bar{Y} = \left(\frac{S}{n + g + d} \right)^{\alpha/1 - \alpha}$$

توضح هذه المعادلة أن معدل النمو المتوسط مرجح بمعدل رأس المال بنسبة α و بمعدل نمو التقدم التقني بنسبة $(1 - \alpha)$ وهذا ما يدل على أن المصدر الأساسي للنمو الاقتصادي هو التقدم التقني¹

خامسا: إنتقادات نموذج سولو

من بين الانتقادات الموجهة لنموذج سولو نجد²

✓ إهمال أثر التقدم التقني رغم أهميته الكبيرة؛

✓ إستحالة كون الاقتصاد ينتج منتج واحد؛

✓ إهمال دور رأس المال في النمو و التركيز على مدى تأثير نسبة

بالإضافة إلى هذه الانتقادات هناك إنتقادات أخرى منها³:

✓ أهمل سولو مدى تأثير الاستثمار على النمو؛

✓ إفتراض الاقتصاد مغلق وسيلة المنافسة الكاملة أمر بعيد عن الواقع و يكون إبتعادا في البلدان

المتخلفة؛

✓ إفتراض النموذج لتمثيل السلع إفتراض غير واقعي خاصة في السلع الرأسمالية.

الفرع الثالث: نماذج النمو الداخلي (النظرية الجديدة)

أولاً: نموذج النمو الداخلي لقطاع واحد. KA

من الخصائص الأساسية لهذا النموذج هي عدم تناقص مردودية رأس المال (K) و يعود غياب هذا تناقص

إلى الرأس المال البشري و تعطى صيغة النموذج العام ل KA كما يلي:⁴

$$Y = KA$$

حيث

Y : حجم الناتج

K : مخزون رأس المال

A : تمثل ثابت موجب لمستوى التكنولوجيا و الكمية المنتجة من طرف وحدة واحدة من رأس المال

¹ إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص-ص 110- 112

² أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص 90

³ إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص 117

⁴ Robert J. Barro et Xavier Sala-i-Martin, La croissance économique, traduit par Fabrice Magroll, édition Ediscience international, 1996, p13.

كما يعبر عن الانتاج الفردي بـ $Y = KA$ و الانتاجية المتوسطة و الحدية لرأس المال ثابتة و مساوية لمعادلة سولو،

$$A = \frac{f(K)}{K} \quad \text{حيث}$$

$$Kg = \frac{dk(t)}{K} = S(f(Kt|K) - (h + \lambda)) \quad \text{و معادلة سولو هي}$$

$$Kg = AS - (h + \lambda) \quad \text{و بالتعويض A في معادلة سولو نجد}$$

و ما دام $Y=KA$ و $C=(1-s)y$ فإن معدل نمو الناتج و الاستهلاك الفردي هي مساوية لـ Kg.

و عليه فإن الاقتصاد ذو نموذج KA يمكن أن يكون لها معدل نمو فردي موجب مستقل عن التقدم التقني، بالإضافة إلى أن معدل النمو المرتبط بمعدل الادخار، و معدل نمو السكان، و على عكس النموذج النيو كلاسيكي فإن هذا النموذج لا يتنبأ بتنبؤ شرطي قارب مطلق أو شرطي حيث $\delta yg|Y = 0$ و هذا من أجل كل مستويات Y.

ثانيا: نموذج رومر Romer (نموذج أثر الخبرة و إنتشار المعرفة):

تمكن رومر "Romer" من إعطاء نفس جديد للنظرية النيوكلاسيكية، و هذا عن طريق الفرضية التي تمثل في إدخال عامل التعلم عن طريق التمرن، بحيث أن المؤسسة التي تدفع من رأس مالها المادي تتعلم في نفس الوقت من الإنتاج بأكثر فعالية، و هذا الأثر الايجابي للخبرة على الإنتاجية يوصف بالتمرن عن طريق الاستثمار، بالإضافة إلى ذلك فإن الثانية المتمثلة في أن المعرفة المكتشفة تنتشر أنيا في كل الاقتصاد، و عليه إذا اعتبرنا أنه يمكن تمثيل المعرفة المتوفرة في المؤسسة A بالمؤشر IA هذا يعني أن التغير $\frac{dAi}{dt}$ يمثل التعلم الكلي للاقتصاد، و الذي بدوره يتناسب مع التغير في iK لمخزون رأس المال و منه دالة الإنتاج عند رومر¹.

$$Y_i = F(K_i, iKL)$$

بحيث: F تحقق الخصائص النيوكلاسيكية المتمثلة في أن الإنتاج الحدي لكل عامل متناقص، و وفرات الحجم ثابتة، بالإضافة إلى أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لانهاية لما كل من رأس المال و العمل يؤولان إلى الصفر، و تؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لانهاية.

¹ أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص 95

$$\begin{aligned} \lim_{K \rightarrow \infty} F(K_i) &= \lim_{L \rightarrow \infty} F(L_i) = 0 \\ \lim_{K \rightarrow \infty} F(K_i) &= \lim_{L \rightarrow \infty} F(L_i) = \infty \end{aligned}$$

إذا كانت كل من K و L ثابتة، فإن كل مؤسسة هي معرضة إلى مردودية متناقصة ل K كما هو ملاحظ في نموذج سولو، بالإضافة إلى أنه من أجل قيمة معطاة ل L فإن دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى في K و L ، وبالتالي فإن مصدر النمو الداخلي هو ثابت المر دودية الاجتماعية لرأس المال، و تتحدد دالة الإنتاج بالاستعانة بدالة كوب دوفلاص¹.

$$Y_i = A \cdot (K_i)^\alpha \cdot (L_i)^{1-\alpha}$$

تتمثل دالة كوب دو فلاص في:

$$0 < \alpha < 1 \quad \text{حيث :}$$

و بوضع:

$$\dot{K}_i = K_i / L_i \quad \text{و} \quad \dot{K} = K / L$$

$$K_i / K \quad \text{و} \quad \dot{Y}_i = Y_i$$

$$Y \neq K = f(L) = A \cdot L^{1-\alpha}$$

النتيجة المتوسطة هو

يمكن تحديد الناتج الحدي الخاص لرأس المال و ذلك بالاشتقاق بالنسبة ل K_i و بتثبيت K و L نتحصل على

$$K = k_i$$

$$\frac{dY_i}{dK_i} = A \cdot \alpha \cdot L^{1-\alpha}$$

نحصل على

و منه فإن الناتج الخاص لرأس المال يرتفع مع التعلم عن طريق التمرنة إنتشار المعرفة يلغي الميول نحو

تناقص المردودية، و هو أقل من الناتج المتوسط و هذا لكون: $0 < \alpha < 1$

$$\frac{da}{dt} = a = w + ar - c - an$$

و يأخذ قيد الميزانية العلاقة التالية:

حيث: r تمثل مردودية الاصل

α تمثل الأصل للفرد

تمثل الأجر w

¹Reebertj. Barro et Xavier sala-i- Martin, op-cit,p-p165-177

و عليه فإن مشكل تعظيم دالة المنفعة تحت قيد الميزانية عن طريق التعظيم الديناميكي يعطي بإستخدام دالة

$$r = p = \left[\frac{\dot{U}(c)c}{\dot{u}(c)} \right] (c|c) \quad \text{المنفعة المسماة بمرودية الإحلال غير زمنية و تعطى بالعلاقة التالية}$$

$$U(c) = \frac{c(1-\theta)}{1-\theta} \quad \text{حيث}$$

حيث عندما ترتفع θ فإن العائلات تتحرف عن الاستهلاك النظامي في الزمن، و مرونة الإحلال لدالة المنفعة معطاة ب: $\frac{1}{\theta}$ وبالإستعانة بما سبق فإن دالة المنفعة تكتب كما يلي $c/c = (1/\theta)(r - p)$

وبالتعويض قيمة r المتمثلة في $A\alpha L^{1-\alpha} - \delta$ نتحصل على معدل النمو الاقتصادي غير الممركز:

$$cg = (1/\theta)[A\alpha L^{1-\alpha} - \delta - p]$$

و بالأخذ بعين الاعتبار الناتج المتوسط نتحصل على معدل النمو من طرف المخطط (التعظيم الاجتماعي)

$$\text{مع العلم أن: } gc < gc_p$$

$$cg_p = (1/\theta)[AL^{1-\alpha} - \delta - p]$$

يمكن الحصول على الاعظمية الاجتماعية إذا قمنا بتدعيم الاستثمار بمعدل $1-\alpha$ عن طريق ضريبة جزافية، إذا دفع الحاصلين على رأس المال جزء قيمته α من تكلفته، فإن المردودية الخاصة لرأس المال تساوي المردودية الاجتماعية.

ثالثا: نموذج النمو الداخلي لقطاعين (نموذج وزاوي- لوكاس 1988).

ينطلق هذا النموذج من فرضية أن تكون دوال الإنتاج كالتالي¹:

$$Y = C + K + \partial K = A(SK)^\alpha$$

$$H + \delta H = B(1 + u)H$$

بوضع $X = C/K$ و $W = K/H$ يمكن الحصول على معدل النمو gc للاستهلاك و معدل نمو gu

u نحصل على:

$$gu = (1/\theta) [\alpha A. u^{(1-\alpha)} w^{(1-\alpha)} - \delta - p]$$

$$gu = B. \frac{1-\alpha}{\alpha} + uB - X$$

¹ Robert.j. Barro, Xavier Sala-i-Martin, ibid, p120.

و في الحالة النظامية فإن كل المتغيرات X ، w ، u لهم قيم ثابتة، و معدل نمو مشترك لكل منها H ، K ، c ، Y

$$g^* = (1/S)[\beta - \sigma - p]$$

و الرأس المال البشري موزع ما بين القطاعين بقيمة u كالتالي:

$$U^* = (\theta - 1) \theta + [p + \sigma - (1 - \theta)] / B\theta$$

خلاصة الفصل:

يمثل النمو الاقتصادي أحد الركائز الأساسية لقياس الأداء العام لأي اقتصاد ووسيلة لفهم التحولات التي يعرفها على مستوى الإنتاج، التشغيل، ومستوى المعيشة. وقد تبين من خلال هذا الفصل أن النمو لا يقتصر فقط على كونه مؤشرًا كميًا يعكس ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، بل يحمل في طياته أبعادًا اجتماعية عميقة، كتحسين رفاهية السكان والحد من الفقر بذلك، يتضح أن فهم النمو الاقتصادي يستوجب مقاربة شاملة تأخذ بعين الاعتبار تفاعلات العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والمؤسسية، وهو ما يشكل أساسًا لتوجيه السياسات الاقتصادية نحو تحقيق نمو مستدام وعادل بالتالي، يُعتبر النمو الاقتصادي ظاهرة متعددة الأبعاد، تتطلب رؤية شمولية واستراتيجيات متكاملة لضمان استدامته وتحقيق آثاره الإيجابية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

الفصل الثالث

دراسة تحليلية لدور المعروض
النقدي في الرفع من معدلات النمو
الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

يُعد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من أبرز المؤشرات الكلية التي تُعتمد في قياس الأداء الاقتصادي لأي دولة، إذ يعكس القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة داخل الاقتصاد، بعد استبعاد أثر التضخم. ويُعتبر هذا المؤشر أداة تحليلية مهمة لفهم مستويات النمو الاقتصادي، وتقييم فعالية السياسات الاقتصادية المتبعة.

في المقابل، يُعد المعروض النقدي أحد الركائز الأساسية للسياسة النقدية، حيث يمثل إجمالي النقود المتداولة في الاقتصاد، سواء كانت نقدًا ورقية أو شبه نقدية. ويُشكل التوازن بين المعروض النقدي والناتج المحلي الحقيقي تحديًا دائمًا أمام السلطات النقدية، لما له من تأثير مباشر على الاستقرار الاقتصادي ومعدلات التضخم.

وفي الحالة الجزائرية، شهدت الفترة الممتدة من 2010 إلى 2023 العديد من التحولات الاقتصادية، تميزت بتقلبات في أسعار النفط وتغيرات في السياسات النقدية والمالية. وقد انعكست هذه التغيرات على تطور كل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والمعروض النقدي، مما يستدعي دراسة العلاقة بينهما لتقييم مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي والاستقرار المالي خلال هذه المرحلة

بناءً على ذلك، سيتم في هذه الدراسة التركيز على تأثير المعروض النقدي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مع توضيح منهجية الدراسة والأدوات الإحصائية المستخدمة، وذلك وفق المباحث التالية:

المبحث الأول: الطريقة والادوات

المبحث الثاني: تحليل البيانات

المبحث الأول: الطريقة والادوات

بغية معالجة إشكالية الدراسة المطروحة يتوجب علينا كمرحلة أولى تحديد عينة الدراسة، بعدها نقوم بتحديد وتعريف متغيرات الدراسة المتغيرات المستقلة والتابعة، ثم نُعرِّجُ على طريقة جمع البيانات والمعطيات الإحصائية، بعدها وكمرحلة أخيرة نقوم بشرح بشكل مختصر المعالجات والاختبارات والإحصائية المستخدمة في الدراسة.

المطلب الأول: عينة ومتغيرات الدراسة

الفرع الأول: عينة الدراسة

تتمثل عينة الدراسة في احصائيات التداول النقدي (CIC) و للفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2023، وهي بذلك تمثل 13 مشاهدة. ولقد تم اختيار هذه الفترة بالنظر إلى سهولة الحصول على الاحصائيات والبيانات السنوية لمتغيرات الدراسة.

الفرع الثاني: تحديد وتعريف متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة في:

المتغير التابع: يتمثل في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، القيمة الإجمالية للسلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها داخل حدود دولة معينة خلال فترة زمنية (عادة سنة) أي الكمية الفعلية للإنتاج يتم احتساب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي باستخدام أسعار ثابتة (أي أسعار سنة أساس) وليس الأسعار الجارية، وذلك لعزل تأثير التضخم

المتغيرات المستقل: وهي المعروض النقدي الذي يُقصد به النقود المتداولة خارج النظام المصرفي في صورتها السائلة المعدنية والورقية. وتشمل سرعة دوران النقود، التي تُحسب من خلال قسمة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) على المعروض النقدي بالمعنى الواسع (M2)

المطلب الثاني: أدوات جمع البيانات

لقد تم استخراج وتجميع المعطيات والاحصائيات الخاصة بالدارسة من قاعدة بيانات بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات، حيث تم تجميع وتبويب المتغيرات عمى النحو التالي:

المعروض النقدي بالمعنى الواسع M2 بمختلف مجاميعه، مقابلاته، الناتج المحلي الاجمالي:

<https://www.bank-of-algeria.dz/bulletins-statistiques-series-retrospectives/>

المطلب الثالث: منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالمعروض النقدي ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2023، بهدف تحديد طبيعة العلاقة بينهما.

المبحث الثاني: تحليل البيانات

بعد تحديد المتغيرات المستقلة والتابعة، وشرح منهجية القياس، واختيار النموذج الأنسب، يتناول هذا الفصل قراءة تحليلية اقتصادية لعرض أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال دراسة تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2023. كما سيتم تحليل هذه المتغيرات وفقاً للمراحل المختلفة للتغيرات الاقتصادية والسياسات التي رافقت كل مرحلة.

سيتم في هذا الفصل أيضاً تطبيق منهج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) من أجل قياس تأثير العرض النقدي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة المدروسة، ويشمل محتوى الفصل المحاور التالية:

تحليل تطور المعروض النقدي و مكوناته (الكتلة النقدية) في الجزائر خلال الفترة من 2010 إلى 2023.

تحليل تطور مقابلات المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة من 2010 إلى 2023.

تحليل تطبيقي قياسي لاختبار أثر المعروض النقدي على الناتج المحلي الإجمالي.

بعد تناولنا للإطار النظري في الفصل الأول، والذي أشرنا فيه إلى أن العرض النقدي بمفهومه الواسع (M2) يشمل وسائل الدفع والاقتراض العام والمبادلات في الاقتصاد من خلال كتلة نقدية معينة، يتبين أن هذا المفهوم يتفرع إلى عدة أنواع حسب طبيعة النظام الاقتصادي ودرجة تطوره، حيث تختلف مكونات العرض النقدي من بلد لآخر. وفي الجزائر، يُعتمد على مجموعة من المؤشرات لقياس العرض النقدي، يمكن تلخيصها كما يلي:

العرض النقدي M1 (العملات النقدية أو المعروض النقدي بالمعنى الضيق): ويتكون من التداول النقدي خارج الخزينة والبنك المركزي، بالإضافة إلى الودائع تحت الطلب لدى البنوك.

الفصل الثالث دراسة تحليلية لدور المعروض النقدي في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر

العرض النقدي = M1 التداول النقدي خارج النظام المصرفي + (CIC) إجمالي الودائع تحت الطلب لدى البنوك

العرض النقدي M2 : وهو يشمل M1 بالإضافة إلى الودائع لأجل (المعروف باسم المعروض النقدي بالمعنى الواسع).

العرض النقدي = M1 + M2 الودائع لأجل + شبه النقود (الودائع لأجل)

ويتضح من خلال هذا التعريف أن العرض النقدي يُعدّ من المؤشرات الأساسية للسياسة النقدية، ويعكس تطورات الاقتصاد الكلي في البلاد

المطلب الأول: تحليل تطور المعروض النقدي و مكوناته (الكتلة النقدية) في الجزائر خلال

الفترة من 2010 الى 2023.

الجدول رقم 1: تطور المعروض النقدي ومكوناته في الجزائر

السنوات	التداول النقدي CIC	الودائع		النقود M1	اشباه النقود QM	المعروض النقدي بالمعنى الواسع M2	نسبة نمو المعروض النقدي M2%
		ودائع تحت الطلب	ودائع لدى حساب البريد الجاري				
2010	2098.6	2922.4	412.8	5756.4	2524.3	8280.7	15.43
2011	2571.5	3536.2	515.3	7141.7	2787.5	9929.2	19.90
2012	2952.3	3380.2	590.3	7681.5	3333.6	11015.1	10.93
2013	3204	3564.5	621.1	8249.8	3691.7	11941	8.41
2014	3685.9	4460.8	694.5	9603	4083.7	13686.7	14.61
2015	4108.1	3908.5	707.4	9261.1	4443.4	13704.5	0.132
2016	4497.2	3745.4	759.4	9406.1	4409.3	13816.3	0.184
2017	4716.9	4513.3	774.5	10266.1	4708.5	14974.6	8.38
2018	4926.8	5371,8	863.6	11404.1	5232.6	16636.7	11.09

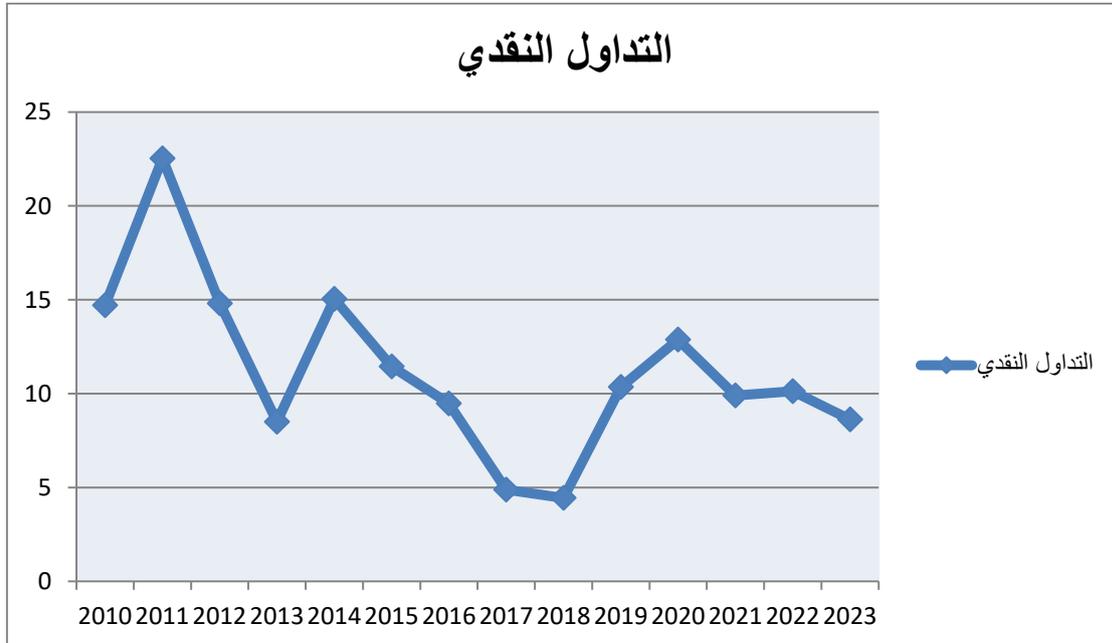
-0.78	16506.6	5531.4	10975.2	913.1	4351.2	5437.6	2019
6.98	17659.6	5757.8	11901.8	1213.2	4210	6138.6	2020
13.55	20053.5	6463.2	13590.3	1201.2	5278.2	6712.2	2021
14.51	22964.5	7584.9	15380	1347.85	6273.92	7392.8	2022
5.94	24330.8	8012.03	16319		6134.5	8030.7	2023

نلاحظ من خلال القراءة الاولى لمعطيات الجدول رقم اعلاه ما يلي:

اولا: تطور التداول النقدي

يُعد التداول النقدي خارج النظام المصرفي أحد أهم مكونات النقد (M1)، حيث شهد زيادة مستمرة على مدار الثلاثين عامًا الأولى من فترة الدراسة. فقد ارتفع بشكل ملحوظ من 134.9 مليار دينار جزائري في عام 2010 إلى 6746.6 مليار دينار جزائري بحلول عام 2023، أي أنه تضاعف تقريبًا 50 مرة. ورغم أن معدل نمو التداول النقدي خارج الجهاز المصرفي شهد بعض التقلبات بين الفترات المختلفة، إلا أن الاتجاه العام كان تصاعديًا.

الشكل رقم 2: تطور التداول النقدي في الجزائر خلال الفترة 2010 الى 2023



المصدر من اعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (1)

سجل التداول النقدي خارج النظام المصرفي معدل نمو مرتفعًا، خلال فترة الدراسة الممتدة من عام 2010 حتى عام 2023، ليصل إلى أعلى مستوياته سنة 2011 بنسبة نمو 22.53%. إلا أنه سرعان ما شهد تراجعًا، إذ انخفض إلى 14.81% في عام 2012، واستمر في الانخفاض حتى وصل إلى 8.53% بحلول عام 2013. ويرجع هذا التراجع، وفقًا للبيانات، إلى عمليات سحب الأوراق النقدية من التداول التي نفذها بنك الجزائر، وذلك بعد إصدار النظام 02-2013 في 7 نوفمبر. وقد نص هذا القرار على إلغاء التعامل بالأوراق النقدية من فئتي 200 و100 دينار الصادرتين في عامي 1981 و1982، إلى جانب سحب فئة 10 دنانير جزائرية التي طرحت عام 1983. كما تضمنت هذه العملية استبدال الأوراق النقدية التالفة بأوراق جديدة، مع تحديد فترة زمنية لسحب الفئات القديمة حتى عام 2024.

وفيما يتعلق بالفترة الممتدة من عام 2014 حتى نهاية 2018، فقد شهدت تراجعًا ملحوظًا في معدل نمو التداول النقدي خارج النظام المصرفي (CIC) ففي عام 2014، بلغ معدل النمو 15.04%، وهو أعلى معدل خلال تلك الفترة، مقارنة بنسبة 6.51% المسجلة في الفترات السابقة. واستمر هذا التراجع التدريجي خلال السنوات الأربع التالية، حيث سجل معدلات متباينة بلغت 11.45% في 2015، و9.97% في 2016، و9.89% في 2017، و8.48% في 2018.

ومع ذلك، طرأ تحسن ملحوظ على الوضع بدءًا من عام 2019 وحتى نهاية 2023، حيث شهدت معدلات نمو التداول النقدي خارج البنوك انتعاشًا، إذ بلغ معدل النمو في 2023 نحو 8.62%. ويمكن إرجاع هذا التحسن إلى التغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية، فضلًا عن تداعيات جائحة كوفيد-19، التي أدت إلى نقص السيولة في الأسواق والبنوك، مما ساهم في ارتفاع التداول النقدي خارج النظام المصرفي.

ثانياً: تطور الودائع تحت الطلب

يتضح من الشكل (18) و أن حجم الودائع اتم بمنحنى تصاعدي على مدار الفترة الممتدة من عام 2010 حتى نهاية 2023، حيث ارتفعت قيمتها من 2922.4 مليار دينار جزائري إلى 6134.5 مليار دينار، مما يعني أنها تضاعفت أكثر من مرة. ومع ذلك، لم يكن هذا الارتفاع مستمرًا بنفس الوتيرة، بل شهد فترات من الارتفاع والانخفاض.

الشكل رقم 3: تطور الودائع تحت الطلب في الجزائر خلال الفترة 2010 الى 2023



المصدر من اعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (1)

شهدت معدلات نمو الودائع تحت الطلب تذبذبات ملحوظة حيث سجلت معدلات سلبية في بعض الفترات، مثل عام 2012 و 2015، 2016، 2023 حيث بلغ متوسط معدل النمو -14.27% و-12.38% على التوالي. ويرجع هذا الانخفاض إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاد، بالإضافة إلى انهيار أسعار المحروقات عام 2014، مما أثر سلباً على نمو صافي الأصول الخارجية وتقليص نمو الطلب وتقلبات الاسواق العالمية.

وفي عام 2019، سجلت معدلات نمو سالبة للودائع تحت الطلب، حيث بلغت أدنى نسبة لها طوال فترة الدراسة الممتدة من 2010 إلى 2023، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض الودائع الخاصة بقطاع المحروقات، لا سيما مؤسسة سوناطراك. غير أن معدلات النمو شهدت تحسناً خلال العامين التاليين، حيث بلغت 25.37% بحلول نهاية عام 2021 واستمرت في الانخفاض حتى سنة 2023 بنسبة -2.22% لاسيما لارتفاع معدلات التضخم بحوالي 9.3% وانهيار أسعار المحروقات الذي اثر على الإيرادات الوطنية وادى الى تغييرات في السياسة النقدية والمالية للدولة

ثالثاً: تطور الودائع لدى الحساب الجاري

لتحليل وتفسير تطور الودائع في مركز البريد يمكننا الاعتماد على الشكل التالي:

الشكل رقم 4: تطور الودائع لدى الحساب الجاري في الجزائر خلال الفترة 2010 الى 2023



المصدر من اعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (1)

وضح الشكل رقم (20) أن حجم التدفقات في مركز البريد شهد نموًا وتوسعًا ملحوظًا خلال فترة الدراسة الممتدة من عام 2010 حتى عام 2023، ومع ذلك فإن هذا الارتفاع لم يكن مستقرًا طوال الفترة، إذ شهد بعض التقلبات خلال بعض السنوات، ويرجع ذلك إلى عوامل مختلفة، من بينها انخفاض أسعار المحروقات وتأثيرها على الأسواق المالية.

شهدت الودائع لدى الحساب الجاري معدل نمو 30,8% واستمرت في الانخفاض حتى سنة 2013 الذي بلغ معدل نموه 5.21% بعدها عرفت تدبب حتى سنة 2020 التي حققت أعلى نسبة لها بمعدل 30.86% حيث حقق معدل نمو الودائع في مركز البريد أدنى نسبة له خلال فترة الدراسة سنة 2023 حيث بلغت -57.45% أين تدهورت الأوضاع الصحية نتيجة تفشي جائحة كورونا (كوفيد-19) في بداية عام 2020، مما أدى إلى زيادة الشعور بعدم اليقين، وهو ما تسبب في تراجع السيولة لدى المراكز البريدية.

رابعا: تطور النقود M1:

شهد حجم النقود (M1) توسعًا ملحوظًا خلال فترة الدراسة الممتدة من عام 2010 إلى 2023، حيث ارتفع من 5756.4 مليار دينار جزائري في بداية الفترة إلى 16319 مليار دينار جزائري مع نهايتها. يعكس هذا النمو تضاعف حجم النقود بحوالي 3 مرات، وعلى الرغم من الاتجاه التصاعدي العام، إلا أن معدل نمو

النقود (M1) لم يكن ثابتًا، بل شهد بعض التذبذبات والتراجعات. وفيما يلي عرض لمختلف التطورات التي طرأت على النقود (M1) باعتباره يمثل المعروض النقدي بالمعنى الضيق، وذلك من خلال الشكلين التاليين:

الشكل رقم 5: تطور النقود M1 في الجزائر خلال الفترة 2010 الى 2023



المصدر من اعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (1)

شهدت الفترة الممتدة من عام 2010 حتى نهاية 2015 تذبذبًا في معدلات نمو النقود (M1)، إذ ارتفع معدل النمو خلال عامي 2010 و2011 ليصل إلى 16.43% و24.07% على التوالي، قبل أن يتراجع خلال عامي 2012 و2013، حيث بلغ متوسط معدل النمو 7.48%. غير أن سنة 2014 شهدت انتعاشًا واضحًا في معدل نمو النقود (M1)، مسجلًا نسبة 16.04%. إلا أن هذا الانتعاش لم يستمر، حيث تراجع النمو بشكل حاد في 2016، محققًا مستويات منخفضة بلغت 1.56%. ويرجع هذا الانخفاض إلى الصدمة النفطية لعام 2015، التي اتسمت بانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية.

أما الفترة بين 2016 و2021، فقد تميزت بعدم الاستقرار، حيث شهد معدل نمو النقود (M1) تقلبات حادة بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى. خلال السنوات الثلاث الأولى (2016-2018)، تراوح متوسط معدل النمو 15.31%. لكن بعد ذلك، دخل معدل النمو في اتجاه تنازلي، ليبلغ -3.76% في 2019، ما يعكس تراجعًا حادًا في حجم الودائع تحت الطلب.

بالرجوع إلى بيانات مكونات النقود (M1) الواردة في الجدول رقم (06)، يتضح أن هذا الانخفاض الكبير في معدل النمو خلال 2019 كان نتيجة تراجع حجم الودائع تحت الطلب، التي سجلت انخفاضًا

سنويًا بنسبة 18.99%. ويعود هذا التراجع أساسًا إلى انخفاض ودائع الشركة الوطنية للمحروقات بنسبة 71.3% خلال تلك السنة.

أما خلال عامي 2020 و2021، فقد سجل معدل نمو النقود (M1) تعافيًا نسبيًا، حيث بلغ 8.44% في 2020، و14.18% في 2021. ويرجع هذا التحسن إلى ارتفاع الودائع تحت الطلب لدى البنوك العمومية خلال تلك الفترة.

بعدها عرف انخفاضًا حتى نهاية الدراسة سنة 2023 بمعدل 6.1% وبالتالي فإن النمو الكبير في الودائع تحت الطلب هو العنصر النقدي الرئيسي لدفع النقود M1.

سادسًا: تطور اشباه النقود:

الشكل رقم 6: تطور اشباه النقود في الجزائر خلال الفترة 2010 الى 2023



المصدر من اعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (1)

يتضح من الشكل رقم (13) أن معدل نمو الودائع لأجل شهد تطورًا إيجابيًا خلال العقد الأول، لكنه اتسم بعدم الاستقرار، حيث شهد فترات من الارتفاع وأخرى من التراجع. فقد سجل معدل نمو الودائع لأجل من 2010 حتى نهاية عام 2014 استقرارًا نسبيًا في معدلات نمو الودائع لأجل، حيث بلغ متوسط معدل النمو في السنوات الأولى 12.17%. ويرجع ذلك إلى استمرار ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع خلال تلك الفترة، حيث سجل معدل نمو الودائع لأجل أعلى مستوى سنة 2012 إلى 19.59% مقارنة بـ 1.75% في

العام السابق. إلا أن هذا النمو تراجع خلال عامي 2013 و2014، إذ سجل معدلات بلغت 10.74% و10.62% على التوالي.

ابتداءً من عام 2015، بدأ معدل نمو الودائع لأجل بالتراجع، حيث بلغ 1.81%، واستمرت هذه الانخفاضات في السنة المالية التالية لتسجل معدلات سلبية وصلت إلى -0.77%. ويرجع هذا التراجع إلى الصدمة النفطية لعام 2014 التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما أثر سلبًا على حجم الودائع بالعملة الصعبة وعلى ودائع المؤسسات العمومية.

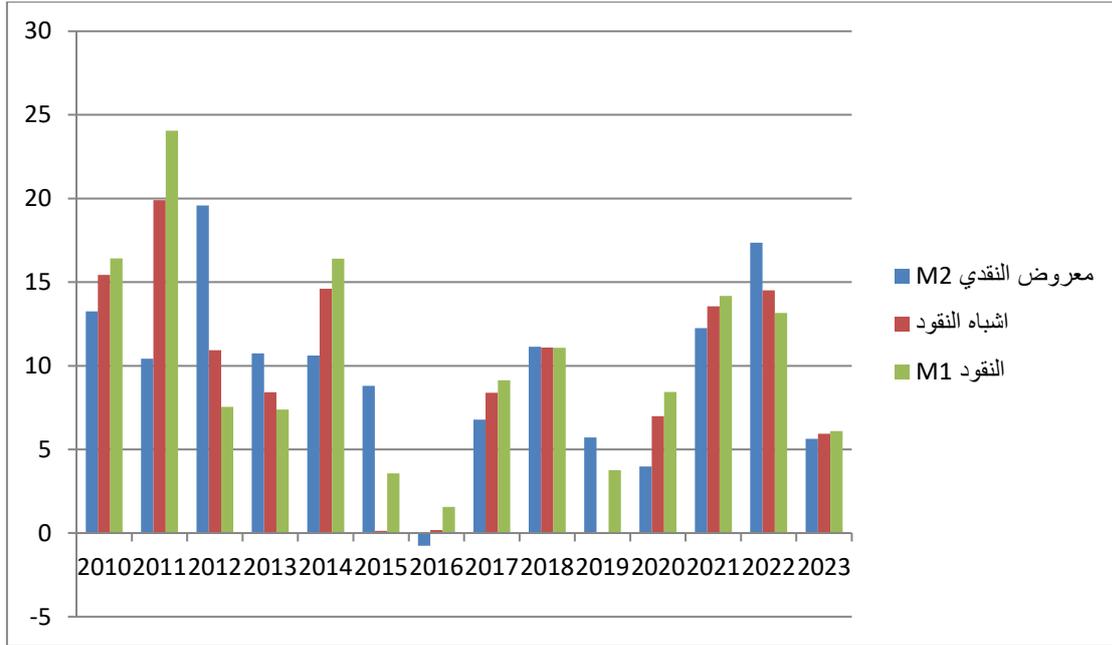
أما خلال الفترة الممتدة بين 2017 ونهاية 2020، فقد تراجعت معدلات النمو بعد الارتفاع المسجل في عامي 2017 و2018، حيث بلغت 11.13% و6.79% على التوالي، ويعود ذلك أساسًا إلى زيادة حصة الودائع لأجل في قطاع المصرفية بنسبة تقارب 76%. لكن معدل النمو شهد انخفاضًا حادًا في العامين الأخيرين، إذ تراجع من 5.71% عام 2019 إلى 3.98% عام 2020.

في المقابل، شهد معدل النمو سنة 2021 انتعاشًا حتى سنة 2022 حيث بلغ معدل النمو 12.25% و17.35% سنتي 2021 و2022 على التوالي وعرف تراجعًا سنة 2023 بمعدل 5.63% ويمكن تفسير هذا الارتفاع والانخفاض بزيادة حجم الودائع بالعملة الصعبة، إلى جانب ارتفاع ودائع البنوك الخاصة والعمومية، ولكن بدرجة أقل.

سابعًا: تطور المعروض النقدي M2:

شهد المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى 2023 تطورًا ملحوظًا، حيث سجل نموًا متزايدًا، حيث ارتفع حجمه من 8280.7 مليار دينار جزائري سنة 2010 إلى 24330.8 مليار دينار جزائري سنة 2023. ولمعرفة أهم التطورات التي شهدتها المعروض النقدي خلال فترة الدراسة نستعين بالشكلين المواليين:

الشكل رقم 7: تطور مكونات المعروض النقدي في الجزائر



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (1)

الشكل رقم 8: تطور المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2010 الى 2023



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (1)

يتضح من الشكل رقم () أن معدل نمو المعروض النقدي (M2) شهد تطورًا إيجابيًا. ومع ذلك، لم يكن هذا النمو ثابتًا بنفس الوتيرة من عام إلى آخر، بل تباينت معدلاته بين الفترات المختلفة. فقد شهد معدل النمو السنوي للمعروض النقدي (M2) خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2016 بين 15.43 و 0.132 حيث مع بداية عام 2011، سجل معدل نمو المعروض النقدي أعلى مستوياته خلال فترة الدراسة، حيث بلغ 19.90%. جاء هذا النمو مدفوعًا بالظروف الاقتصادية المواتية، خاصة مع استقرار أسعار النفط عند مستويات مرتفعة، ما عزز الإيرادات الحكومية وزاد من ضخ السيولة في الاقتصاد. إلا أن هذا الاتجاه لم يستمر طويلًا، حيث دخل المعروض النقدي في مرحلة من التراجع التدريجي، ليصل إلى أدنى مستوياته في عام 2015، مسجلًا نسبة نمو ضعيفة جدًا لم تتجاوز 0.13%. يرجع هذا الانخفاض الحاد إلى عدة عوامل رئيسية، أبرزها الانهيار الكبير في أسعار النفط عالميًا، حيث تراجعت الأسعار إلى 58.23 دولارًا للبرميل خلال عام 2015، ما أدى إلى تراجع حاد في إيرادات الدولة من قطاع المحروقات. وبما أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على العائدات النفطية، انعكس هذا التراجع على قدرة الحكومة على تمويل الإنفاق العام، ما أدى إلى انكماش في المعروض النقدي. كما تزامن ذلك مع ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة الضغوط المالية على الموازنة العامة للدولة. ومع ذلك، شهد عام 2016 تحسنًا طفيفًا في معدل نمو المعروض النقدي، حيث بلغ 0.81%، لكنه ظل بعيدًا عن المستويات المسجلة في بداية الفترة.

ابتداءً من عام 2017، اتجهت الجزائر إلى اعتماد التمويل غير التقليدي، أو ما يُعرف بـ "طبع النقود"، كأحد الحلول لمواجهة العجز المالي المتزايد. قامت الحكومة بضخ سيولة كبيرة في الاقتصاد عبر إصدار نقدي بلغ 6556 مليار دينار جزائري خلال عامي 2017 و 2018، ما أدى إلى تحسن ملحوظ في معدل نمو المعروض النقدي، حيث ارتفع إلى 8.38% في 2017 و 11.09% في 2018.

كان الهدف الرئيسي من هذه السياسة النقدية دعم الموازنة العامة، وتمويل صناديق الضمان الاجتماعي مثل صندوق التقاعد وصندوق الاستثمار، إضافة إلى تسديد بعض الديون الداخلية المتراكمة. إلا أن هذه الاستراتيجية النقدية لم تكن مستدامة، وأدت إلى زيادة الضغوط التضخمية، ما دفع الحكومة لاحقًا إلى التراجع عن هذا النهج.

في عام 2019، انعكس اتجاه النمو، ليسجل المعروض النقدي تراجعًا ملحوظًا، حيث بلغ معدل نموه 0.78% فقط، وهو أدنى مستوى له خلال فترة الدراسة. يعود هذا الانخفاض إلى تراجع السيولة في الاقتصاد، خاصة في ظل انخفاض حجم الودائع المصرفية، لاسيما تلك المتعلقة بقطاع المحروقات. على الرغم من أن الودائع لأجل سجلت ارتفاعًا طفيفًا، إلا أن ذلك لم يكن كافيًا لتعويض التراجع الحاد في السيولة المتاحة داخل النظام المصرفي. يمكن تفسير هذا الانكماش أيضًا باضطراب المشهد السياسي خلال عام 2019، والذي أثر على ثقة المستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين، مما أدى إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي وتراجع تدفقات رؤوس الأموال داخل البنوك.

مع بداية عام 2020، عاد معدل نمو المعروض النقدي إلى الاتجاه التصاعدي، حيث سجل نسبة نمو بلغت 13.55%، قبل أن يواصل الارتفاع إلى 9.68% في عام 2021. أدى هذا النمو إلى زيادة إجمالي حجم المعروض النقدي، حيث انتقل من 17659.6 مليار دينار جزائري في نهاية 2020 إلى 20053.5 مليار دينار جزائري بحلول عام 2021.

عند تحليل مكونات هذا النمو، نجد أن الجزء الأكبر منه يرجع إلى الزيادة في الكتلة النقدية (M1)، والتي تشمل النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي والودائع تحت الطلب. سجلت الكتلة النقدية (M1) ارتفاعًا بنسبة 8.44% عام 2020، ثم تسارع هذا النمو في 2021 ليصل إلى 14.19%. كما شهدت الودائع لأجل ارتفاعًا بنسبة 12.25% مقارنة بعام 2019، مما يعكس تحسنًا نسبيًا في ثقة المودعين بالنظام المصرفي بعد فترة من عدم الاستقرار.

ويرجع هذا الارتفاع في المعروض النقدي إلى عدة عوامل، أهمها زيادة السيولة المتداولة نتيجة الإجراءات التحفيزية الحكومية لدعم الاقتصاد خلال أزمة جائحة كوفيد-19، والتي تضمنت ضخ أموال إضافية لدعم القطاعات المتضررة. كما لعبت زيادة معدل الودائع تحت الطلب والنقد المتداول خارج البنوك دورًا مهمًا، حيث سجلا ارتفاعًا بنسبة 25.37% و 9.91% على التوالي، مما ساهم في توسيع حجم المعروض النقدي الإجمالي (M2).

كما شهد المعروض النقدي بمفهوم M2 نمو متزايد حتى سنة 2023 حيث سجلت معدلات نمو بنسبة 14.47% و 6.94% لسنتي 2022 و 2023 على التوالي يرجع هذا النمو بشكل أساسي إلى زيادة المجموع النقدي M1 الذي ارتفع بنسبة 13.10% و 6.1% على التوالي سنتي 2022 و 2023 نتيجة مجموعة من العوامل، أبرزها نمو السيولة المصرفية بشكل كبير، واستمرار برنامج إعادة التمويل الخاص الذي أطلقه بنك

الجزائر لدعم الاقتصاد بعد الجائحة، إضافة إلى ارتفاع الإيرادات النفطية التي عززت قدرة الدولة على الإنفاق، مما ساهم في ضخ سيولة أكبر داخل الجهاز المصرفي. كما ساهم ارتفاع الكتلة النقدية M1 وزيادة التداول النقدي خارج البنوك في توسع المجمع النقدي، مدفوعاً بديناميكية الإنفاق العمومي وتحسن النشاط الاقتصادي في القطاعات غير النفطية.

المطلب الثاني: تطور مقابلات المعروض النقدي (الكتلة النقدية) خلال الفترة من 2010 -

2023

لفهم التغيرات التي تطرأ على المعروض النقدي، سواء من حيث الارتفاع أو الانخفاض، في اقتصاد يعتمد على التمويل الداخلي، لا بد من التطرق إلى العناصر التي تقف خلف عملية إصدار وضخ النقود، سواء من طرف البنك المركزي أو البنوك التجارية. وهذا يعني أن التغيرات في المعروض النقدي لا تحدث بشكل اعتباطي أو عشوائي، بل تعود إلى مكونات مقابلة تتمثل أساساً في صافي الأصول الخارجية و القروض المقدمة لدولة (الخبزينة) و القروض المقدمة للاقتصاد

في هذا الإطار، سيتم تتبع وتحليل مسار هذه المكونات في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية 2023. ولتوضيح كيفية تكوين المعروض النقدي، وبيان مختلف التطورات التي شهدتها خلال تلك الفترة، يمكن الاستعانة بالجدول التالي.

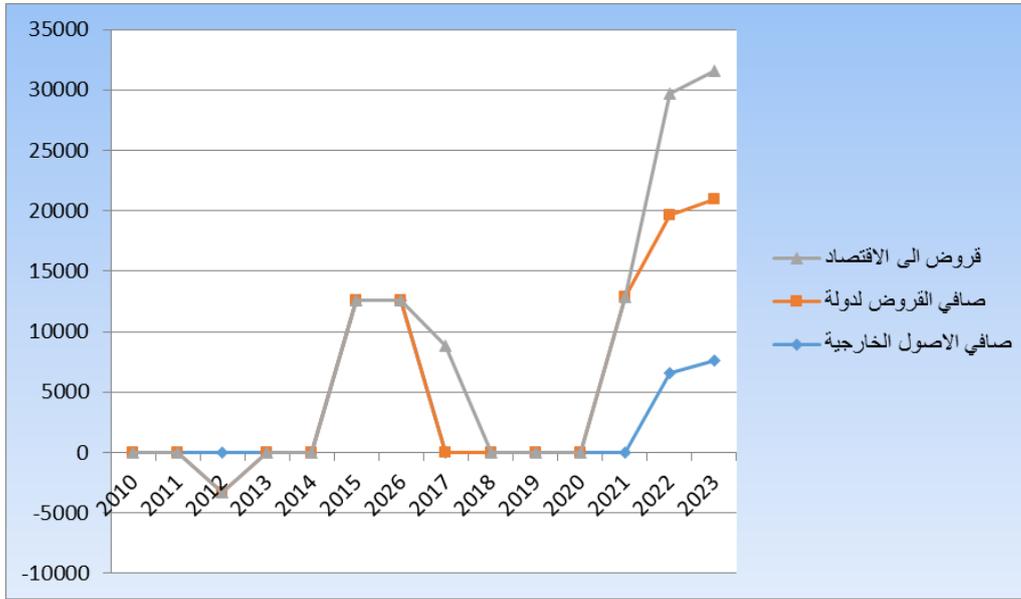
الجدول رقم 2: تطور مقابلات المعروض النقدي (الكتلة النقدية) خلال الفترة من 2010 - 2023

السنوات	المعروض النقدي M2	أسعار البترول دولار /برميل	مقابلات المعروض النقدي (الكتلة النقدية)			
			صافي الأصول الخارجية	معدل النمو %	القروض الداخلية صافي القروض إلى الاقتصاد	إجمالي القروض الداخلية
2010	8280,7	80,35	11996,5	10,2	-3392,9	-124,8
2011	9929,2	112,92	14939,9	24,53	-3406,6	319,9
2012	11015,1	111,49	15225,1	1,90	-3334	953,5
2013	11941,5	109,38	15734,5	3,34	-3235,4	1920,8

134,91	4512,2	6504,5	-1992,3	-2,28	15375,4	99,68	13686,7	2014
73,85	7844,7	7277,2	567,5	-18,07	12596	52,79	13704,5	2015
35,02	10592	7909,8	2682,2	0	12596	44,28	13816,3	2016
28,13	13571,9	8880	4691,9	-10,86	11227,4	54,12	14974,6	2017
20,11	16302	9976,3	6325,7	-15,51	9485,4	71,44	16636,7	2018
9,66	17877,7	10857,8	7019,9	-19,89	7598,7	64,49	16506,6	2019
14,86	20535,7	11182,2	9353,5	-14,21	6518,2	42,12	17659,6	2020
8,14	22208,7	10407,9	12908,7	-2,24	6371,8	70,89	20053,5	2021
-58,96	9112,3	10115,2	042.413	3,20	6576,3	72,7	22964,5	2022
17,36	10694,9	10697,9	13289,2	16,15	7638,6	64,4	24330,8	2023

بناء على تحليل معطيات الجدول رقم (2)، يمكن استخلاص بعض الاستنتاجات الأساسية. يوضح الشكل رقم (9) تطور مقبوضات المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2023 يُظهر الرسم البياني أن الأصول الخارجية (الموجودات) استحوذت على الحصة الأكبر من إجمالي المعروض النقدي مقارنةً ببقية المكونات الأخرى. يأتي في المرتبة الثانية القروض الموجهة لتمويل الاقتصاد الوطني، تليها القروض المقدمة للدولة، والتي تعدّ أقل أهمية من سابقتها.

الشكل رقم 9: تطور مقبوضات المعروض النقدي في الجزائر من الفترة 2010_2023



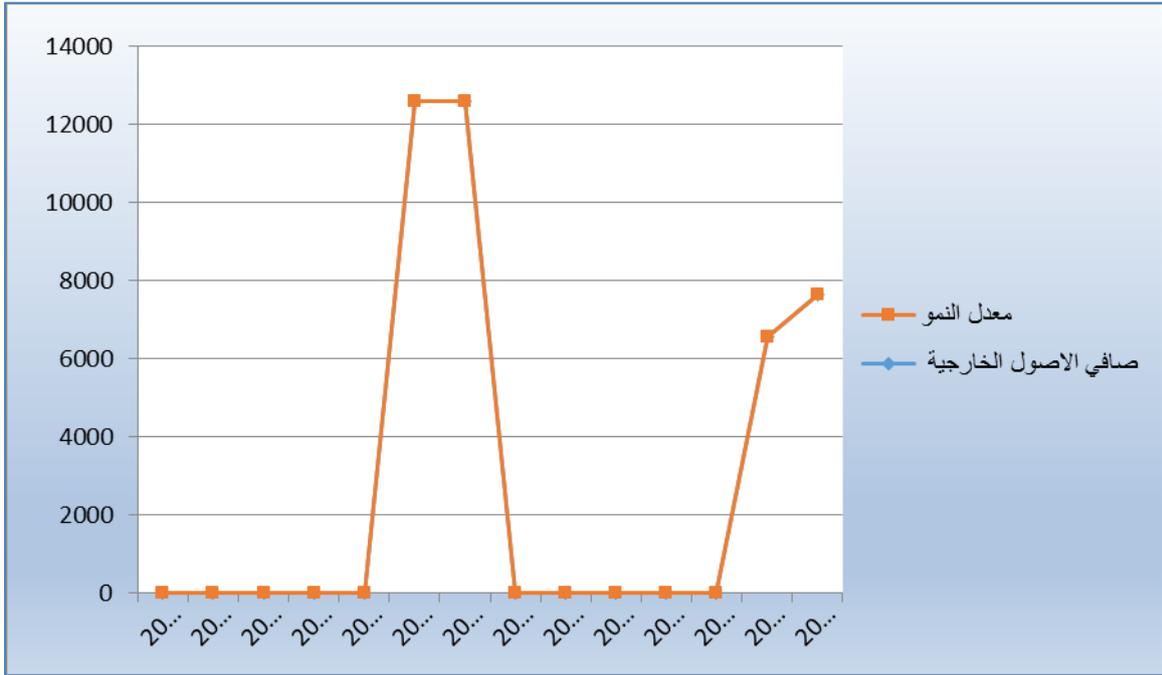
المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم (2)

أولاً: تطور صافي الاصول الخارجية (الموجودات):

يلعب قطاع المحروقات، وخاصة النفط، دوراً محورياً في الاقتصاد الجزائري، حيث يمثل أكثر من 97% من إجمالي الصادرات. يعكس ذلك الهيكل الأحادي للاقتصاد الجزائري واعتماده الكبير على الموارد الطاقوية. وبالتالي، فإن عملية تصدير النفط تظل المصدر الأساسي لتوسع صافي الأصول الخارجية في البلاد.

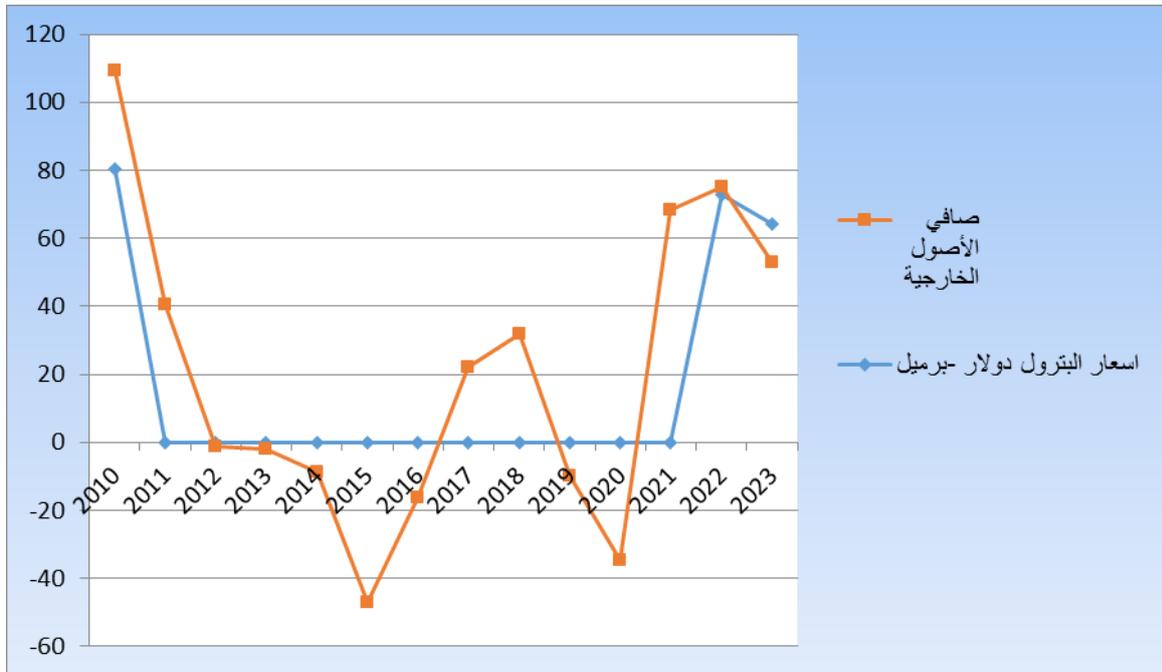
بالعودة إلى بيانات الجدول رقم (2)، يتضح أن حجم الأصول الخارجية الجزائرية شهد تطوراً ملحوظاً خلال فترة الدراسة الممتدة من 2010 إلى 2023، حيث انتقل من 11996,5 مليار دينار جزائري سنة 2010 إلى 7638,6 مليار دينار جزائري في عام 2023 حيث تضاعفت ب63.67

الشكل رقم 10: تطور صافي الاصول الخارجية في الجزائر من الفترة 2010_2023



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم (2)

الشكل رقم 11: ارتباط تطور صافي الاصول الخارجية مع اسعار البترول في الجزائر



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم (2)

يُعزى هذا التطور الكبير إلى العائدات الضخمة التي حققتها الجزائر من قطاع المحروقات، والتي ساهمت بشكل أساسي في تعزيز صافي الأصول الخارجية للبلاد. يوضح الشكل رقم (10) هذا التطور بشكل بياني خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2023 في ضوء التكوينين السابقين، يتضح أن صافي الأصول الخارجية يتأثر بتحسّن أو تدهور الوضعية الخارجية للاقتصاد الوطني، والتي تتجم عن ارتفاع أو انخفاض أسعار المحروقات، لا سيما النفط، في الأسواق العالمية. وكما تبين معطيات الشكل رقم (11)، فإن تراجع أسعار النفط يؤدي إلى انخفاض صافي الأصول الخارجية، والعكس صحيح.

على سبيل المثال، في عام 2010، بلغ حجم الأصول الخارجية أدنى مستوى له، مسجلاً نحو 11996,5 مليار دينار جزائري، وهو ما يعادل معدل نمو بنسبة 10,2%. ويعدّ ذلك التراجع الأكبر منذ الأزمة النفطية العالمية عام 1986، مما انعكس سلباً على مستوى صافي الموجودات الخارجية.

بعد فترة من الاستقرار النسبي التي ميزت المرحلة السابقة، استمرت تداعيات الأزمة الممتدة من عام 2010 حتى نهاية 2014 في التأثير على الأداء الاقتصادي، حيث شهدت تلك الفترة تراجعاً ملحوظاً في معدل نمو صافي الأصول الخارجية. ويرجع هذا لانخفاض بشكل أساسي إلى التراجع المستمر في أسعار النفط، الذي يعد المصدر الرئيسي للإيرادات الخارجية.

استمر الاتجاه التنازلي لصافي الأصول الخارجية من بداية عام 2015 حتى نهاية عام 2019، حيث سُجّلت معدلات نمو سالبة تعكس التحديات التي واجهها الاقتصاد الوطني. ويُمكن تفسير هذا التراجع في ضوء الأزمة النفطية العالمية التي تفاقمت بحلول نهاية عام 2014، مما أثر بشكل مباشر على الاقتصاد الجزائري، المعتمد بشكل كبير على إيرادات قطاع المحروقات.

ومع حلول عامي 2020 و2021، استمر هذا الاتجاه التراجعي، حيث سجل معدل نمو صافي الأصول الخارجية مزيداً من الانخفاض، متأثراً بالأزمة الصحية العالمية الناتجة عن انتشار جائحة كوفيد-19، التي أدت إلى اضطرابات اقتصادية عالمية واسعة النطاق. كما تزامن ذلك مع تقلبات حادة في أسواق النفط وتراجع ملحوظ في حجم الصادرات الجزائرية إلى الأسواق الخارجية، مما انعكس بشكل مباشر على مستوى صافي الأصول الخارجية وأدى إلى تفاقم العجز في الحسابات الخارجية للدولة

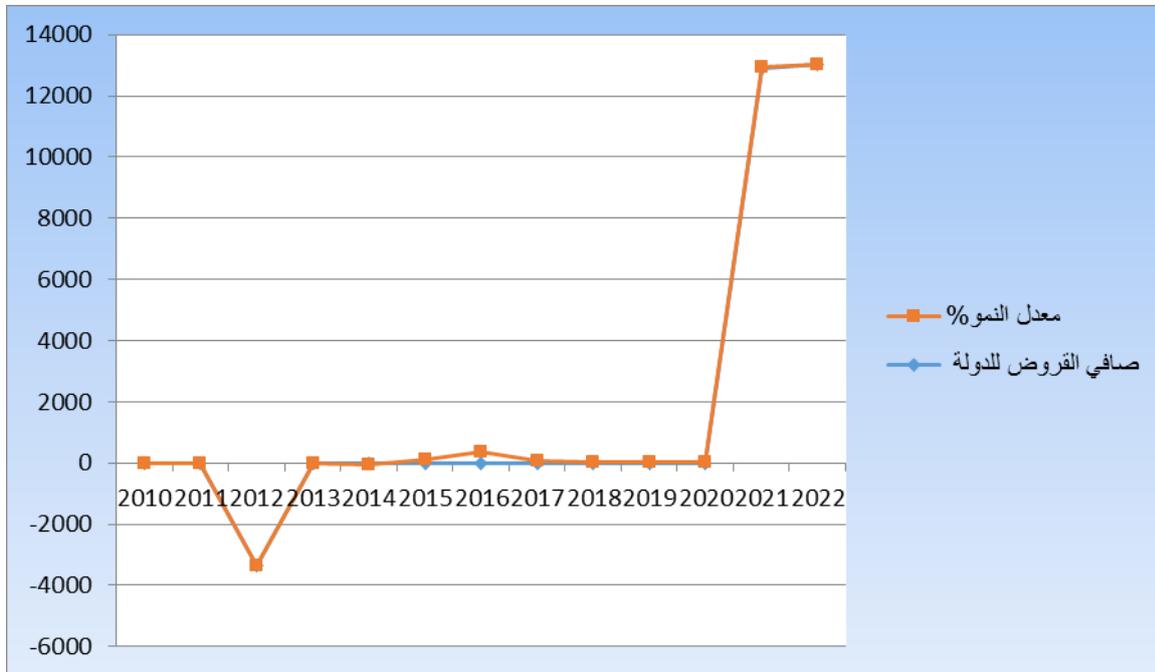
سجل صافي الموجودات الخارجية معدل نمواً بلغ 31.88% سنة 2022 وذلك راجع إلى ارتفاع كبير في أسعار المحروقات عالمياً بعد بداية الحرب في أوكرانيا مقابل معدل 0,63% سنة 2021، لينتقل من 659,13 مليار دينار نهاية سنة 2022 إلى 865,40 مليار دينار نهاية سنة 2022

على الرغم من انخفاضها عن مستواها في العام السابق، إلا أن أسعار المحروقات لا تزال مرتفعة في عام 2023، مما مكن الجزائر من تجميع المزيد من الاحتياطيات خلال هذا العام. ونتيجة لذلك، ارتفع صافي الأصول الخارجية بنسبة 9,0 ٪، من 8 مليار دينار في نهاية عام 2022 إلى 8 650,40 مليار دينار 9 427,28 مليار دينار في نهاية عام 2023

ثانيا: تطور القروض المقدمة للدولة (الخزينة العمومية):

تشمل القروض التي تعتمد عليها الخزينة العمومية في تمويل احتياجاتها المالية مجموعة من الأدوات، أبرزها تسبيقات يقدمها بنك الجزائر للخزينة، بالإضافة إلى إصدار سندات خزينة موجهة للاكتتاب من قبل البنوك الجزائرية. كما تشمل هذه القروض ودائع المؤسسات والأفراد المودعة في حسابات الخزينة، والتي تُدرج ضمن الحسابات الدائنة. وفي هذا السياق، يهدف التحليل إلى دراسة تطور القروض المقدمة من قبل الخزينة العمومية في الجزائر خلال الفترة المعنية بالدراسة، وفقاً للمعايير الزمنية والاقتصادية المتاحة، وذلك لتسليط الضوء على التغيرات التي طرأت على هذا المصدر التمويلي ومدى تأثيره على التوازن المالي للدولة.

الشكل رقم 12: طور القروض المقدمة للدولة (الخزينة) في الفترة من 2010_2023



المصدر اعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم (2)

في نهاية 2014 سجلت قيمة سالبة في صافي القروض الممنوحة للدولة. يعكس هذا الاتجاه التزام الخزينة العمومية بتسديد ديونها المستحقة تجاه النظام المصرفي، مما أدى إلى تحويل هذه المستحقات من ديون إلى أرصدة دائنة، وهو ما ساهم بدوره في عملية إصدار النقد.

إضافةً إلى ذلك، فإن الانخفاض الحاد في أسعار النفط خلال النصف الثاني من عام 2014 أدى إلى تفاقم العجز المالي للدولة، ما جعلها غير قادرة على تغطية نفقاتها. ونتيجة لذلك، اضطرت الدولة إلى العودة مجددًا إلى الاستدانة، مستفيدة من القروض الممنوحة من طرف بنك الجزائر والبنوك التجارية. واستمر هذا الاتجاه التصاعدي بشكل واضح اعتبارًا من عام 2015 وحتى عام 2018. وبعد ذلك، استقر معدل نمو القروض المقدمة للدولة، ليظل في مستوى متوازن حتى عام 2021.

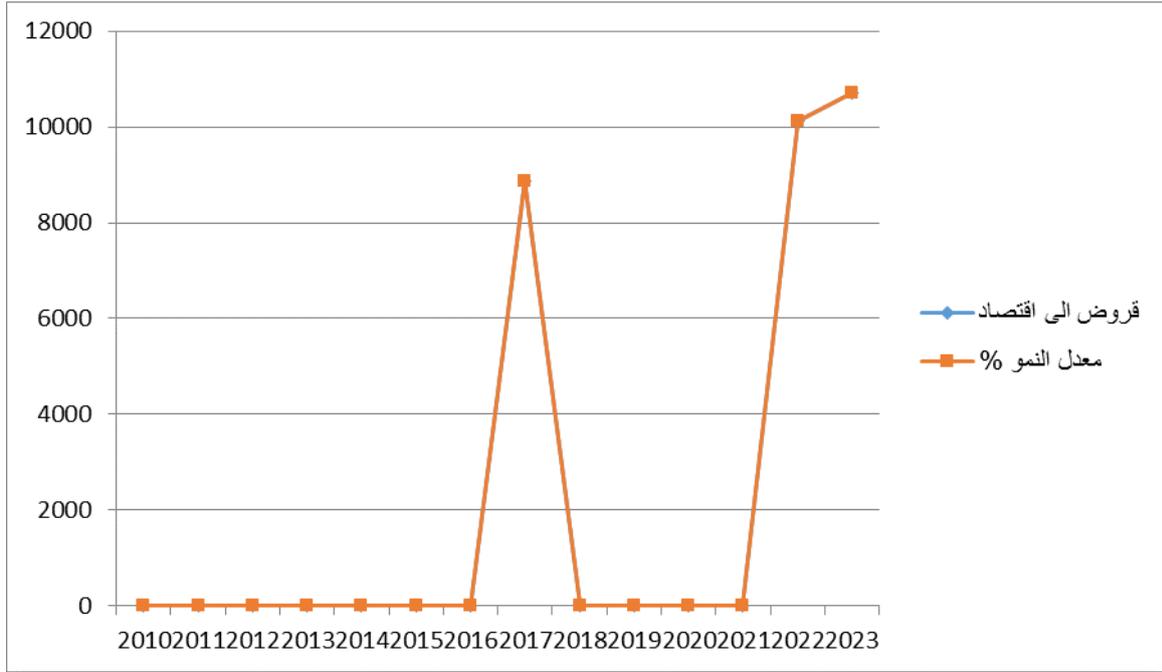
ارتفع صافي القروض للدولة بنسبة 0,97 % حيث انتقل من 12 908,70 مليار دينار نهاية سنة 2021 إلى 13 033,30 مليار دينار نهاية سنة 2022، حيث سجلت الجزائر إيرادات جيدة من المحروقات، لكنها لم تكن كافية لتغطية كل نفقات الدولة ولذلك ارتفعت القروض الممنوحة للدولة ولكن بوتيرة معتدلة

وارتفع صافي القروض الممنوحة للدولة بنسبة 2,0% فقط، من 13 042,42 مليار دينار في نهاية عام 2022 إلى 13 298,17 مليار دينار في نهاية عام 2023 وانخفض صافي القروض التي منحها بنك الجزائر للدولة وذلك بسبب سياسة تقشفية أو نقدية بالنسبة 19,6 %، في حين ارتفع صافي القروض التي منحها البنوك التجارية بنسبة 12,0 % ليصل إلى 7 306,98 مليار دينار في نهاية عام 2023 مقارنة بـ 6 522,75 مليار دينار في نهاية عام 2022

ثالثًا: تطور القروض المقدمة للاقتصاد:

تشمل القروض المقدمة لدعم الاقتصاد جميع التسهيلات الائتمانية التي يمنحها بنك الجزائر للبنوك التجارية، بهدف تمكينها من تلبية احتياجاتها المتعلقة بالسيولة النقدية. كما تشمل أيضًا القروض التي تقدمها البنوك التجارية للفاعلين الاقتصاديين، سواء كانوا أفرادًا أو مؤسسات، وذلك لتعزيز الأنشطة الاقتصادية وتحفيز النمو المالي.

الشكل رقم 13: تطور القروض المقدمة للاقتصاد في الجزائر من الفترة 2022_2023



المصدر من اعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم (2)

شهدت في نهاية عام 2014 توسعًا كبيرًا في القروض المقدمة لدعم الاقتصاد، حيث ارتفعت قيمتها من 1078.4 مليار دينار جزائري في بداية الفترة إلى 6504.5 مليار دينار جزائري بحلول نهاية عام 2014، وهو ما يعكس معدل نمو سنوي بلغ حوالي 14.26%. ويرجع هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى زيادة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية، لا سيما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما ساهم في تعزيز النشاط الاقتصادي.

وعلى النقيض من هذا الاتجاه، سجل معدل نمو القروض المقدمة للاقتصاد تباطؤًا خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2019، حيث انخفض نسبيًا، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي خلال هذه السنوات حوالي 10.8%. ويرجع ذلك أساسًا إلى انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما أدى إلى تقلص حجم الأصول الخارجية، وبالتالي التأثير سلبًا على وتيرة منح القروض الموجهة لدعم الاقتصاد.

وقد استمر هذا الاتجاه التنازلي ليصل إلى ذروته خلال عامي 2020 و2021، حيث سجل معدل نمو القروض المقدمة للاقتصاد تراجعًا حادًا، لينخفض إلى 6.92% و2.98% على التوالي. ويمكن إرجاع هذا التراجع إلى تداعيات الأزمة الصحية العالمية الناتجة عن جائحة كوفيد-19، التي أدت إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية وإضعاف القدرة التمويلية للمؤسسات المالية

وتجدر الإشارة إلى أن صافي القروض الموجهة للاقتصاد لإعادة شراء القروض المجمعة للمصارف ارتفعت وراجع ذلك إلى استمرار الحيلة المالية بعد أزمة كورونا، وتردد البنوك في التوسع في الإقراض بسرعة حيث ارتفعت من 9 794,72 مليار دينار سنة 2021 إلى 10 115,24 مليار دينار سنة 2022، أي بزيادة قدرها 3,27%.

كما ساهمت القروض الموجهة للاقتصاد في زيادة الكتلة النقدية، حيث نمت بنسبة 5,8 % مقارنة بـ 3,3% في عام 2022 وبذلك ارتفعت من 10 115,24 مليار دينار في عام 2022 إلى 10 697,86 مليار دينار في عام 2023 ومن شأن هذا التوسع في القروض، الذي يخص القطاع الخاص بشكل رئيسي، أن يساهم في إحراز تقدم في عملية تنويع الاقتصاد من خلال تشجيع الاستثمار، من جهة، وتحفيز الطلب، وبالتالي النمو، من خلال القروض الممنوحة للقطاع الخاص والأسر، من جهة أخرى.

المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين تطور المعروض النقدي والنمو الاقتصادي الحقيقي في

الجزائر (2010-2023)

يُعد فهم العلاقة بين المعروض النقدي والنمو الاقتصادي الحقيقي من القضايا المحورية في التحليل الاقتصادي الكلي، لما له من انعكاسات مباشرة على صياغة السياسات الاقتصادية والنقدية في الدول النامية، ومنها الجزائر، ففي الفترة الممتدة بين 2010 و 2023، شهد الاقتصاد الجزائري العديد من التحولات، سواء على الصعيد الداخلي نتيجة التغيرات في السياسات النقدية والمالية، أو على الصعيد الخارجي بسبب تقلبات أسعار النفط، ما أثر بشكل مباشر على مؤشرات النمو الاقتصادي والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي.

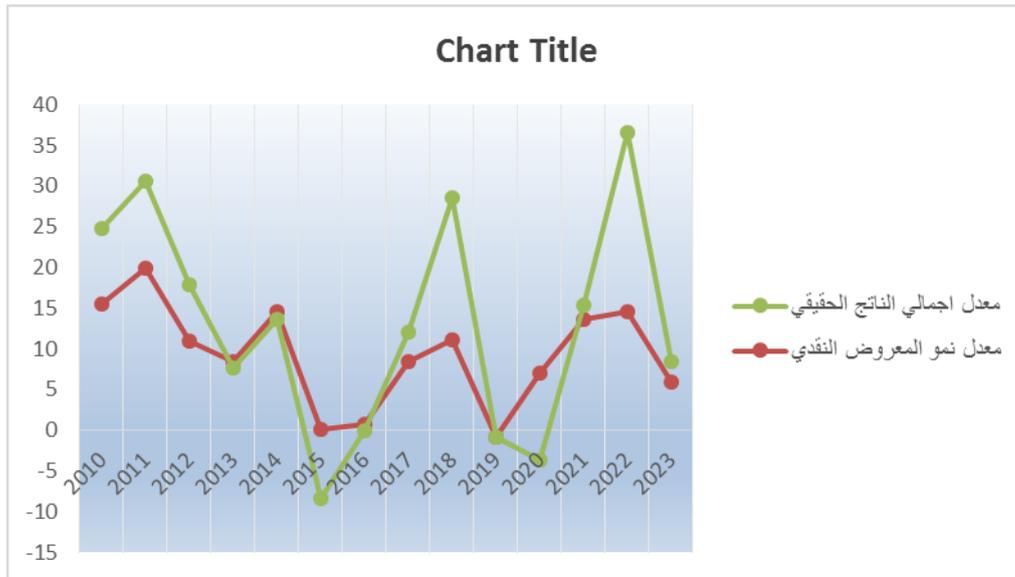
وفي هذا الإطار، سيتم تحليل العلاقة بين المعروض النقدي و الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خلال الفترة الممتدة من 2010-2023 ولتتبع هذا التطور نستعين بالجدول التالي

الجدول رقم 3: ارتباط تطور المعروض النقدي مع معدل إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة من 2010-2023

السنوات	المعروض النقدي	معدل النمو	اجمالي الناتج الداخلي الخام	مؤشر اسعار الاستهلاك	اجمالي الناتج الحقيقي	معدل النمو
2010	8280,7	.4415	11991.6	149	80.48	9.40

10.72	89.11	163	26.2145	19.90	9929,2	2011
6.99	95.34	170	208.716	10.93	11015,1	2012
-0.81	94.56	176	16643.8	8.41	11941,5	2013
-0.98	93.63	184	17228.6	14.61	13686,7	2014
-8.46	85.70	195	16712.7	0.13	13704,5	2015
-0.79	85.02	206	17514.6	0.81	13816,3	2016
3.74	88.20	214	18876.2	8.38	14974,6	2017
17.42	103.57	219	22683.8	11.09	16636,7	2018
-0.02	103.54	223	23090.1	-0.78	16506,6	2019
-10.68	92.48	226	20902.1	6.98	17659,6	2020
1.88	94.22	267	25157.8	13.55	20053,5	2021
22.13	115.08	287	33028.4	14.51	22964.5	2022
2.57	112.12	300	33638.3	5.94	24330.8	2023

الشكل رقم 14: ارتباط تطور المعروض النقدي بمعدل اجمالي الناتج الحقيقي في الجزائر 2010-2023



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم (03)

يرصد المنحنى مسار نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونمو المعروض النقدي على مدى 2010-2023. حيث يلاحظ من الشكل اعلاه ان معدلي نمو المعروض النقدي وناتج المحلي الاجمالي الحقيقي شهدت منحنى مطرد خلال فترة الدراسة لكن هذا الارتفاع شهد تدديبات على طول فترة الدراسة في بداية الفترة (2010-2011) كان كلا المؤشرين عند مستويات عالية، فقد بلغ نمو الناتج حوالي 25-30% بينما نمو المعروض النقدي نحو 15-18%. بعد ذلك بدأت مؤشرات النمو في التراجع تدريجياً نحو 2013-2014، مع انخفاض الناتج الحقيقي الاجمالي ويرجع ذلك الى انخفاض معدل المعروض النقدي . يعكس هذا المرحلة دخول الاقتصاد في تباطؤ معتدل بعد فترة توسع مبدئي.

في عامي 2015-2016 حدث انعكاس حاد في الاتجاه: فقد انهار الناتج المحلي الحقيقي من نحو 15% في 2014 إلى حوالي 0% في 2015 ثم نحو -10% في 2016، مع تراجع حاد مماثل في نمو المعروض النقدي الذي وصل إلى قيم سالبة تقريباً. هذا الانزلاق الحاد في كلا المؤشرين يشير إلى أزمة اقتصادية حادة أو تشديد نقدي قوي في تلك الفترة.

عادت المؤشرات إلى الصعود بعد 2016: ففي 2017 عاد الناتج إلى أعلى من الصفر، وارتفع المعروض النقدي من الصفر إلى نحو 6%. وبلغ النمو أوجه في 2018 بناتج حقيقي يقارب 28% ونمو نقدي نحو 8%. يشير هذا الارتفاع القوي في 2017-2018 إلى انتعاش اقتصادي وسياسات نقدية أكثر توسعاً. بعدها في 2019 هدأت هذه الزيادة بعض الشيء إلى نمو معتدل للناتج (~5%) ونمو نقدي نحو 10%.

عام 2020 شهد أكبر هبوط مشترك انخفض الناتج الحقيقي إلى ما دون الصفر (-2% تقريباً) وهبط المعروض النقدي إلى ما دون الصفر (-12%). هذا التراجع الكبير يتوافق مع الصدمة الاقتصادية العالمية المرتبطة بجائحة كورونا، حيث انكسرت النشاطات الاقتصادية وسيطرت ظروف تشدد في السيولة.

عقب 2020 حدث انتعاش قوي: ففي 2021 عاد الناتج للارتفاع (~15%) وكذلك المعروض النقدي (~12%). وبلغ الانتعاش ذروته في 2022 بنمو الناتج (~35%) والمتوسط النقدي (~15%). هذه القفزة الكبرى توحى بسياسات نقدية توسعية (زيادة المعروض النقدي) لدعم النمو بعد الركود. وفي 2023 خفت الوتيرة فعاد النمو إلى نحو 10% والنقدي إلى نحو 8%، ما قد يعكس بداية تشدد نسبي أو بلوغ ذروة التعافي.

الفرع الاول: نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط

لأجل التحقق من مدى تأثير المتغير المستقل، والمتمثل في عرض النقود، على المتغير التابع، وهو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، تم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي البسيط كأحدى أدوات القياس القياسية، مع تحليل معمق لمعاملات النموذج ودلالاتها الاقتصادية والإحصائية والجدول التالي يوضح اهم المؤشرات الإحصائية الناتجة عن النموذج

الجدول رقم 4: جدول يمثل نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط بين المعروض النقدي والناتج المحلي

خلال

الاجمالي الحقيقي

2023

الفترة من 2010 -

القيمة	المؤشر
0.790	معامل الارتباط R
0.625	معامل التحديد R ²
0.593	معامل التحديد المعدل R ² ajuste

المصدر: من اعداد الطالبين

تحليل النتائج :

معامل الارتباط:

تتراوح قيمة هذا المعامل بين 1- و 1+ وتشير القيم الموجبة إلى وجود علاقة طردية والقيم السالبة إلى علاقة عكسية.

كلما اقتربت القيمة من 1+ أو 1-، كلما كانت العلاقة أقوى وكلما اقتربت من 0، كلما كانت العلاقة أضعف

معامل الارتباط بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغ 0.709.

تشير نتائج التحليل إلى وجود علاقة طردية قوية بين عرض النقود (M2) والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.709)، وهي تقع ضمن المجال [0.60 - 0.79]، أي أنه كلما زاد حجم الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد، ارتفع الناتج المحلي الحقيقي، وهو ما يعكس أثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي.

يتوافق هذا الارتباط مع النظرية الكينزية التي ترى أن زيادة عرض النقود تؤدي إلى تنشيط الطلب الكلي وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي. في سياق الاقتصاد الجزائري، قد يُعزى هذا التأثير إلى سياسة التوسع النقدي المتبّعة خلال السنوات محل الدراسة، والتي هدفت إلى تمويل الاستثمارات العمومية وتحفيز النشاط الإنتاجي، خاصةً في قطاعات البنى التحتية والخدمات

معامل التحديد:

بلغت قيمة معامل التحديد في هذا النموذج 0.625، ما يعني أن 62.5% من التغيرات التي طرأت على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تُعزى إلى التغيرات في عرض النقود.

أما النسبة المتبقية (37.5%) فتمثل الجزء غير المفسّر من النموذج، والذي قد يعود إلى متغيرات أخرى لم يتم إدراجها، مثل الاستثمار، الاستهلاك الحكومي، الصادرات، العوامل الهيكلية، وغيرها.

تشير هذه القيمة إلى أن عرض النقود له تأثير معتبر في تفسير سلوك الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر، مما يبرز دور السياسة النقدية كأداة فعالة في توجيه النشاط الاقتصادي، رغم ضرورة الاعتراف بوجود محددات أخرى تؤثر في النمو لم يشملها هذا النموذج البسيط.

معامل التحديد المعدل:

بلغ معامل التحديد المعدل في هذا النموذج 0.593، وهي قيمة أقل قليلاً من R^2 (0.625)، وهو أمر طبيعي، لأنها تراعي درجة حرية النموذج.

تعني هذه القيمة أن نحو 59.3% من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يمكن تفسيرها بشكل موثوق من خلال المتغير المستقل (عرض النقود)، بعد تصحيح التأثير الناتج عن حجم العينة وعدد المتغيرات. تشير القيمة إلى أن النموذج يحتفظ بجودة تفسيرية جيدة حتى بعد تعديل عدد المشاهدات، وهو ما يعكس ثبات العلاقة بين المتغيرين.

تُعد هذه القيمة مشجعة بالنظر إلى أن النموذج يتكون من متغير مستقل واحد فقط، مما يمنح وزناً علمياً لفرضية وجود علاقة تأثيرية بين المعروض النقدي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر.

خلاصة الفصل:

تُعد الكتلة النقدية من أبرز المؤشرات النقدية التي تعكس السياسة النقدية للدولة وتؤثر بشكل مباشر على الأداء الاقتصادي، وخاصة على معدلات النمو الحقيقي. وقد عرفت الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2010-2023 تطوراً ملحوظاً من حيث الحجم والتركيب، نتيجة لتغيرات داخلية وخارجية مست القطاعين المالي والاقتصادي.

أظهرت البيانات أن مكونات الكتلة النقدية، خاصة العرض النقدي بمفهوميته الواسع والضيق (M1 وM2)، شهدت نمواً مستمراً، تزايد بشكل أكبر بعد 2014، نتيجة لانخفاض أسعار النفط واعتماد سياسات تمويلية توسعية، أبرزها "التمويل غير التقليدي" بين 2017 و2019. هذا التوسع النقدي كان مدفوعاً بشكل رئيسي بزيادة النقود المتداولة خارج القطاع البنكي، إلى جانب نمو الودائع تحت الطلب والودائع لأجل.

من خلال تحليل المقابلات، يتبين أن زيادة الكتلة النقدية لم تكن دائماً مدعومة بنمو موازٍ في الأصول الحقيقية أو الإنتاجية، بل ارتبطت غالباً بتمويل العجز العمومي، ما ساهم في رفع السيولة دون خلق قيمة مضافة حقيقية في الاقتصاد، وهو ما انعكس على استقرار الأسعار وقيمة الدينار.

أما فيما يخص العلاقة بين المعروض النقدي والنمو الاقتصادي الحقيقي، فقد أظهرت التحاليل وجود علاقة إيجابية جزئية في بعض الفترات، خاصة عند وجود إنفاق حكومي فعال وارتفاع في أسعار النفط، إلا أن هذه العلاقة كانت ضعيفة أو حتى سلبية في فترات أخرى، خصوصاً عندما ارتفع المعروض النقدي بشكل غير متوازن مع قدرات الإنتاج المحلي، ما أدى إلى ضغوط تضخمية أثرت سلباً على الناتج المحلي الحقيقي.

خاتمة

خاتمة:

هدفت دراستنا الى تحليل مدى مساهمة المعروض النقدي في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، حيث قمنا باستعراض الادبيات النظرية لمتغيرات الدراسة سواء تعلق الامر بالمعروض النقدي او النمو الاقتصادي، بالإضافة الى التحليل الاقتصادي للمتغيرات سألغة الذكر بمختلف مكوناتها خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 2010 الى سنة 2023. وقد خلصت الدراسة الى جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- المعروض النقدي لا يمثل مجرد وسيط في عمليات التبادل، بل يُعد من أهم الأدوات التي تعتمد عليها السلطات النقدية لتوجيه الدورة الاقتصادية، سواء من خلال التحكم في معدلات التضخم، أو من خلال تحفيز الاستثمار والنمو.

- التحكم في الكتلة النقدية يتأثر بمتغيرات لا تخضع بالضرورة لإرادة السلطات النقدية، مثل تطورات أسعار النفط، والسياسات التمويلية الحكومية، وتطور القاعدة النقدية.

- معدل النمو الاقتصادي الحقيقي يُقاس من خلال الفرق بين معدل الزيادة في الدخل النقدي ومعدل التضخم، ما يعكس قدرة الاقتصاد على توليد دخل حقيقي إضافي للأفراد دون تآكل قيمته الشرائية.

- يُعد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المؤشر الأكثر استخدامًا لقياس النمو الاقتصادي، كونه يُعبر عن الكمية الفعلية للسلع والخدمات المنتجة داخل الاقتصاد مقومة بالأسعار الثابتة، أي بعد تحييد أثر التضخم، ما يسمح بتقدير التغيرات الحقيقية في النشاط الاقتصادي بين فترتين.

- لا يتحقق النمو الاقتصادي بمجرد زيادة الناتج القومي، بل يجب أن يكون مصحوبًا بارتفاع في متوسط دخل الفرد الحقيقي. فإذا كان الناتج المحلي الإجمالي ينمو بنفس معدل نمو السكان، فإن ذلك لا ينعكس إيجابًا على مستوى معيشة الأفراد. لذلك، يُعد نمو نصيب الفرد من الناتج الحقيقي مقياسًا أكثر دقة لنمو الاقتصاد.

- الزيادة في الناتج أو الدخل لا تُعتبر نموًا اقتصاديًا حقيقيًا إذا كانت نتيجة عوامل مؤقتة مثل ارتفاع مفاجئ في أسعار النفط أو منح خارجية ظرفية. فالنمو الحقيقي يتطلب زيادة مستدامة ومتصاعدة في الناتج الحقيقي على المدى البعيد، بعيدًا عن التأثيرات الموسمية أو الطارئة.

- معدل النمو الاقتصادي الحقيقي يُقاس من خلال الفرق بين معدل الزيادة في الدخل النقدي ومعدل التضخم، ما يعكس قدرة الاقتصاد على توليد دخل حقيقي إضافي للأفراد دون تآكل قيمته الشرائية.

- صعوبات في تطبيق معدل النمو الاقتصادي في الدول النامية، خاصةً بسبب ضعف الإحصائيات المتعلقة بالسكان والدخل، ما يؤثر على دقة قياس الناتج الحقيقي الفردي، ويحد من فعالية التحليل الكمي للنمو الاقتصادي.
- المعروض النقدي في الجزائر عرف وتيرة نمو متزايدة، نتيجة السياسات النقدية التوسعية التي تبناها بنك الجزائر لمواجهة الأزمات الاقتصادية وتوفير السيولة للنظام المالي وهذا ما يثبت صحة الفرضية
- بيّنت المؤشرات الاقتصادية أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سجّل نمواً متفاوتاً خلال نفس الفترة، متأثراً بتقلبات أسعار النفط، الجائحة الصحية (كوفيد-19)، والسياسات العمومية، وهو ما يشير إلى صحة الفرضية مع وجود تأثيرات خارجية.
- تبيّن وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين المعروض النقدي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ما يدل على أن السيولة النقدية تساهم بدرجة معينة في دعم النمو الاقتصادي، خاصة في المدى القصير.
- أن الزيادة في المعروض النقدي لا تؤدي تلقائياً إلى نمو اقتصادي، ما لم تكن هناك بيئة اقتصادية مواتية تسمح بتحويل السيولة إلى استثمار فعلي. فالاقتصاد الجزائري، بحكم اعتماده الكبير على العائدات النفطية، يعاني من "أحادية المورد"، مما يحد من قدرة السياسة النقدية على التأثير المستقل في النمو.
- تؤكد الدراسة أن أحد أبرز مظاهر عدم فعالية المعروض النقدي في الجزائر هو ضعف استجابة القطاعات الإنتاجية للمتغيرات النقدية، وذلك بسبب قلة تنوع النسيج الاقتصادي، وضعف التراكم الرأسمالي، وغياب الابتكار والإنتاجية.
- النظريات الاقتصادية الكبرى، خصوصاً الكينزية والنقدية، توضح العلاقة بين النقود والنمو، إلا أن الواقع الجزائري يكشف أن هذه العلاقة لا تتحقق تلقائياً، بل تتوقف على فعالية مؤسسات الوساطة المالية والقدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

التوصيات:

- في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، تقترح التوصيات التالية لتعزيز فعالية المعروض النقدي في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر:

1. ضرورة مراجعة سياسات توزيع وتوظيف السيولة النقدية، وربطها بشكل أوثق بمشاريع إنتاجية ذات قيمة مضافة لتعزيز مساهمتها في النمو الاقتصادي.
2. تشجيع الاستثمار في قطاعات غير نفطية مثل الزراعة، الصناعة، والسياحة، لخلق بيئة اقتصادية قادرة على امتصاص السيولة وتحقيق نمو مستدام.
3. تجنب التوسع النقدي غير المدروس، وتوجيه السيولة نحو البنية التحتية والمشاريع ذات القيمة المضافة العالية التي تحفز النشاط الاقتصادي وتخلق فرص عمل.
4. التنسيق بين السياسات المالية والنقدية لضمان استقرار الاقتصاد الكلي وتحقيق أهداف النمو من خلال إدارة فعالة للعجز والتضخم والمعروض النقدي.
5. التحكم في زيادة المعروض النقدي لتفادي ضغوط تضخمية تضعف الأثر الإيجابي على النمو.
6. يجب أن تُصمم السياسة النقدية في انسجام مع السياسات المالية والاستثمارية، حتى يكون للمعروض النقدي أثر فعال على النمو الاقتصادي الشامل.
7. يجب أن يكون التوسع في المعروض النقدي متناسقًا مع نمو الناتج المحلي الإجمالي، بحيث يُستخدم لدفع عجلة الإنتاج وليس فقط الاستهلاك.

افاق الدراسة:

العلاقة بين المعروض النقدي والنمو الاقتصادي باستخدام نماذج قياسية أكثر تقدمًا مثل نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) أو نموذج المتجه الذاتي (VAR)، وذلك لاختبار العلاقات الديناميكية والسببية بشكل أدق.

تحليل تأثير كل مكون من مكونات الكتلة النقدية بشكل منفصل (M1، M2، M3) على النمو الاقتصادي، لتحديد المكون الأكثر فعالية في التأثير على الناتج الداخلي الخام.

اثر أدوات السياسة النقدية الأخرى، مثل سعر الفائدة وسعر الصرف، ومدى تفاعلها مع الكتلة النقدية في التأثير على النمو الاقتصادي.

إجراء مقارنة تحليلية بين التجربة الجزائرية وتجارب دول أخرى مشابهة في الخصائص الاقتصادية، للاستفادة من التجارب الناجحة في تفعيل السياسة النقدية كأداة للنمو.

أثر المعروض النقدي في القطاعات الاقتصادية المختلفة (كالزراعة، الصناعة، الخدمات)، لتبين مدى اختلاف الاستجابة القطاعية للتغيرات النقدية.

اقترح آليات أكثر فاعلية للسياسة النقدية بما يتناسب مع خصوصيات الاقتصاد الجزائري، خاصة في ظل التحديات المرتبطة بهيمنة القطاع الريعي وتقلبات أسعار المحروقات.

العلاقة بين المعروض النقدي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل، مع الأخذ بعين الاعتبار الصدمات الاقتصادية والسياسية التي قد تؤثر في هذا المسار.

تحليل تأثير الكتلة النقدية بمكوناتها المختلفة (M1 ، M2 ، M3) على النمو الاقتصادي في الجزائر

تقييم فعالية أدوات السياسة النقدية غير المباشرة في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر

دور سعر الفائدة وسعر الصرف في تحقيق النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية في ظل الاقتصاد الجزائري

فعالية السياسة النقدية في الجزائر: دراسة مقارنة مع تجارب دولية

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب

- بلغوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2008
- عبد النعيم مبارك، أحمد الناقة، "النقود والصيرفة والنظرية النقدية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1997
- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية المفهوم- الأهداف- الأدوات، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2005
- بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني للنشر، لبنان، 2002
- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005
- عبد النعيم مبارك، أحمد الناقة، "النقود والصيرفة والنظرية النقدية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1997.
- عبد القادر خليل، "مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي"، الجزء 02، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
- محمد الشريف إيمان، "محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، نظريات ونماذج التوازن والا لتوازن"، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر
- عمي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، الطبعة الأولى، دار المنيل اللبناني لمنشر، 2012م
- محمد العربي ساكرا، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006؛
- محمد أحمد الأفندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الأمين للنشر والتوزيع، جامعة صنعاء، اليمن؛
- محمد مروان السمان، محمد طام محبك، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط 0، الأردن، 0229
- خباية عبد الله، الاقتصاد المعرفي للبنوك الإلكترونية والبنوك التجارية السياسة النقدية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2023
- أحمد زهير الشامية، النقود والمعارف، دار زهران للنشر والتوزيع، ط 0، عمان، الأردن، 2002
- أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، ط1، دار المستقبل، عمان، 2012

- محمد مروان السمان، محمد طام محبك، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط 0، الأردن، 0229
- معتوق سهير محمد، "السياسات والنظريات النقدية"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1998
- عبد المطلب عبد الحميد، "اقتصاديات النقود والبنوك، الأساسيات والمستحدثات"، الدار الجامعية، مصر، 2009
- السيد عبد المولى السيد، "اقتصاديات النقود والبنوك، مع دراسة خاصة للنظام النقدي والمصرفي المصري"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1998
- عقيل جاسم عبد هلال، "النقود والمصارف"، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1999
- محمد يونس، عبد النعيم مبارك، كمال أمين الوصال، "اقتصاديات: نقود وبنوك وأسواق مالية"، الدار الجامعية، مصر، 2004.
- احمد زهير شامية، "النقود والمصارف"، مؤسسة زهران للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 1993
- ناظم محمد نوري الشمري، "النقود والمصارف والنظرية النقدية"، دار زهران للطباعة والنشر، عمان، 2007
- الطاهر لطرش، "الاقتصاد النقدي والبنكي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015
- عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، 1991، ص 20-21
- أسامة بن محمد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 50
- أشواق بن قدور، "تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي"، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2013، ص 75-76
- عبد المطلب عبد الحميد، نظرية الاقتصاد، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 472
- والاس بيترسون، حمة ثلاث دباغ، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، مؤسسة للطباعة والنشر، نيويورك، 1968، مكتبة صيدا بيروت، ص 315
- كمال بكري، " التنمية الاقتصادية"، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص 84
- محمد عبد العزيز عجيبة، محمد علي الليثي، "التنمية الاقتصادية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 71

- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، "تطور الفكر و الوقائع الاقتصادية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 112
- سماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية"، دار هومة، الجزائر، الطبعة الأولى، 1997، ص 64
- فايز إبراهيم الحبيب، " نظريات التنمية و النمو الاقتصادي"، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، 1985، ص 34
- صلاح الدين نامق، "نظريات النمو الاقتصادي"، دار المعارف، الإسكندرية، 1966، ص 103
- صلاح الدين نامق، "قادة الفكر الاقتصادي"، دار المعارف، القاهرة، 1986، ص 52
- سالم توفيق، " أساسيات علم الاقتصاد"، الدار الدولية، القاهرة، 2000، ص 321
- فليح حسن خلف، " التنمية و التخطيط الاقتصادي"، دار الكتاب العالمي للنشر و التوزيع، 2006، ص 142
- سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القرشي، "مقدمة في اقتصاد التنمية"، دار الكتاب للطباعة، العراق، 1988، ص 70

الاطروحات محاضرات والرسائل الجامعية

- عثمان حسين سلمان، سناء جاسم محمد، العوامل المحددة للعرض النقدي في العراق للمدة 2003 - (2016 دراسة قياسية)، مجلة الإدارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية، العدد 124، 2020؛
- بوقيدوم محمد ،، محاضرات في الاقتصاد التنموي و أسواق رأس امالال جامعة 08 ماي 1945 قالمة سنة.2013-2014
- محمد شريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية الجزء الثالث الطبعة 02 ديوان المطبوعات الجزائر 2010
- إيمان أسعد، فاعلية أدوات السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي، دراسة حالة اجلزائر 2009-2013
- علية عبد الباسط عبد الصمد، أثر نمو عرض النقود على القطاع الخاص في الجزائر خلال فترة -0222 0202، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية، المركز الجامعي.-0200 0202، ب

- إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر، مذكرة ماجستير، فرع نقود وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011/2010.
- بلحجار ريمة وربيع سليمة، دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاديات مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد اكلي محمد أوالحاج، البويرة، الجزائر، 2015/2014.
- فتيحة مزاوشي، أثر السياسة النقدية على المستوى المعيشة، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2003
- محمد عبد العزيز عجيبة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية تطبيقية، قسم الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، 2000، ص 51 50
- عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة الى السوق ومدى انجاز اهداف التنمية الاقتصادية، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص 21
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، أستاذ الاقتصاد، مساعد بكلية التجارة، الإسكندرية، 1997، ص 345
- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية "تحليل جزئي وكمي للمبادئ"، ص 273
- عدة أسماء، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، وهران 02، 2016، ص 65
- رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، غير منشورة، 2008، ص 74
- بتاني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد 2008 دفعة والبنوك، المالية 10 -، ص 2009.
- ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2004، ص 8
- أحمد صالح الغامدي، "الآراء الاقتصادية للمقريزي، دراسة مقارنة"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1413
- المجلات والملتقيات:

- وراق علي وراق ناصر، أثر عرض النقود على عجز الموازنة في السودان خلال الفترة 1996-2014، مجلة الدراسات العليا، العدد 15، جامعة النيلين السودان
- الطاهر جليط، دراسة قياسية لأثر العرض النقدي على التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة البديل الاقتصادي، العدد السادس،
- المراجع باللغة الاجنبية:

jaque brasseur , dictionnaire d'analyse économique, troisième édition, reirie et augmen paris, la découverte, 2002,pp 50,51.

Gilbert Abraham, Frios, Dynamique économique, 7 édition, paris, édition Dalloz, 1991 ,p181.

2Eric Bosserelle ,Dynamique économique: croissance crisescycles, édition gualino,2004, p109-110.

الملاحق

Corrélations

		الناتج المحلي الاجمالي المعروف النقدي الحقيقي	
المعروض النقدي	Corrélation de Pearson	1	,790**
	Sig. (bilatérale)		,001
	N	14	14
الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	Corrélation de Pearson	,790**	1
	Sig. (bilatérale)	,001	
	N	14	14

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Récapitulatif des modèles

R	R- deux	R-deux ajusté	Erre r standard de l'estimatio n
,790	,625	,593	6,447

La variable indépendante est المعروض النقدي.